

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة : علوم تجارية تخصص : مالية وتجارة دولية .

التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - فرع غليزان -

تحت إشراف

د. بوزيد سفيان

مقدمة من طرف الطالبة:

● بلحاج فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. بلعياشي بومدين	أستاذ محاضر "ب"	جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -
مقررا	د. بوزيد سفيان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -
مناقشا	د. مولود نورين	أستاذ محاضر "ب"	جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

السنة الجامعية: 2021/2020

الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انار درب العلم والمعرفة ووقفنا الى اداء هذا العمل، والصلاة والسلام على نبي الرحمة
ونور العلمين سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

فرح لبزوغ فجر جديد وحزن يشويه الفراق بعد التجمع فوجب علينا شكرهم وودعهم.

نحن نخطو خطوتنا في غمار الحياة ونخصص بجزيل الشكر والعرفان الدكتور بوزيد سفيان الذي تفضل
بالإشراف على هذا العمل له جزيل الشكر

نشكر كل الأشخاص والهيئات التي دعمتنا

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب او من بعيد ولو بالدعاء يظهر الغيب، بارك فيهم جميعا
وجزاهم الله عنا الجزاء الاوفى، والله المسؤول ان ينفع بهذا على قدر العناء فيه وان يجعله خالصا لوجهه
الكريم انه على ذلك لتقدير.

إهداء

بسم الله الذي فتح عيوننا بنور العلم وأضاء قلوبنا بهدى الإيمان وشحننا السعادة بفضل القناعة نشكره على ما
أعطانا من جهد وصبر لتتوصل إلى ثمرة جهدنا

إلى من يعجز القلم عن وصفهما وتعجز الأوصاف على نعمتهما، أعجز عن جزيلهما إلى من قال فيهما الله
تعالى "وقضى ربك أن تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إليكما "أبي وأمي" أطال الله في عمركما وجعلكم تاجا فوق رأسي

إلى أفراد أسرتي سندي في الحياة ولا أحصي لهم الفضل إخوتي أطال الله في عمرهم

إلى أستاذي الفضيل الدكتور "بوزيد سفيان" حفظه الله ورعاه

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

فهرس المحتويات

أ..... مقدمة:

الفصل الأول: الاطار النظري للتحليل المالي

1..... تمهيد

1..... المبحث الأول: أساسيات حول التحليل المالي.

1..... المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة.

4..... المطلب الثاني: أهمية التشخيص المالي

5..... المطلب الثالث: أهداف التشخيص المالي:

7..... المبحث الثاني: أنواع وخطوات ومراحل التحليل المالي:

7..... المطلب الأول: أنواع التحليل المالي:

9..... المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي:

10..... المطلب الثالث: أدوات ومؤشرات ونسب التحليل المالي.

25..... المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

25..... المطلب الأول: عرض الميزانية المالية.

28..... المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج

31..... المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية.

36..... خلاصة:

الفصل الثاني: التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة

38..... تمهيد:

39..... المبحث الأول: تقييم الأداء المالي.

39..... المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي.

40..... المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي:

41..... المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي:

42..... المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

42..... المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة ونسب الهيكلية المالية.

45.....	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
48.....	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية و نسب النمو.
51.....	المبحث الثالث : دور التحليل في اتخاذ القرارات.
51.....	المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار ومراحل تقييمها.
53.....	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.
55.....	المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات وحدود استخدامها.
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة سونلغاز	
57.....	الخلاصة:
59.....	تمهيد :
60.....	المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة.
60.....	المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.
64.....	المطلب الثاني : التعريف بمديرية توزيع الكهرباء و الغاز غليزان.
65.....	المطلب الثالث: خصائص مؤسسة سونلغاز.
67.....	المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز غليزان.
72.....	المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013 – 2018)
72.....	المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013 – 2018)
75.....	المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
89.....	المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي باستخدام نسب المالية.
106.....	المطلب الرابع : إعداد جدول التمويل لمؤسسة سونلغاز تم تحليل نتائج الجدول.
128.....	خلاصة الفصل :
130.....	خاتمة:
.....	قائمة المصادر و المراجع.

قائمة الاشكال و الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
01	الجدول الميزانية المحاسبية.	13
02	عناصر الميزانية المالية المفصلة.	14
03	الميزانية المالية المختصرة.	18
04	الميزانية المالية المختصرة لسنتين (2013-2014)	72
05	الميزانية المالية المختصرة لسنتين (2015-2016)	73
06	الميزانية المالية المختصرة. لسنتين (2017-2018)	73
07	حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013-2014)	75
08	حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2015-2016)	76
09	حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2017-2018)	76
10	حساب رأس المال العامل الخاص لسنتين (2013-2014)	78
11	حساب رأس المال العامل الخاص لسنتين (2017-2018)	78
12	حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتين (2013-2014)	78
13	حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتين (2015-2016)	80
14	حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتين (2017-2018)	80
15	حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتين (2013-2014)	80
16	حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتين (2015-2016)	81
17	حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتين (2017-2018)	81
18	حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين (2013-2014)	82
19	حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين (2015-2016)	82
20	حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين (2017-2018)	83
21	حساب الخزينة T لسنتين (2013-2014)	83
22	حساب الخزينة T لسنتين (2015-2016)	85
23	حساب الخزينة T لسنتين (2017-2018)	85
24	يمثل تحليل التوازن المالي عبر الزمن للسنوات (2013-2014-2015)	85
25	يمثل تحليل التوازن المالي عبر الزمن للسنوات (2016-2017-2018)	87
26	يمثل نسب التوازن المالي لسنتين (2013-2014-2015).	87
27	يمثل نسب التوازن المالي لسنتين (2016-2017-2018).	89
28	يمثل هامش الربح الإجمالي	90
29	يمثل القيمة المضافة للإستغلال	93

94	يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال	30
95	يمثل النتيجة العمليانية	31
96	يمثل القيمة النتيجة المالية	32
98	يمثل النتيجة العادية قبل الضرائب	33
99	يمثل النتيجة الصافية للأنشطة العادية	34
100	يمثل النتيجة غير العادية	35
101	يمثل النتيجة الصافية للسنة المالية.	36
102	يمثل نسب النشاط لسنوات (2013-2014-2015)	37
104	يمثل نسب النشاط لسنوات (2013-2014-2015)	38
104	يمثل نسب النتائج لسنوات (2013-2014-2015)	39
105	يمثل نسب النتائج لسنوات (2016-2017-2018)	40
105	جدول الموارد و الاستخدامات	41
106	جدول التغيرات لسنوات 2013-2014	42
107	جدول الموارد و الاستخدامات	43
108	جدول التمويل لسنة 2014	44
110	جدول التغيرات لسنوات 2014-2015	45
111	جدول الموارد و الاستخدامات	46
112	جدول التمويل لسنة 2015	47
114	جدول التغيرات لسنوات 2015-2016	48
115	جدول الموارد و الاستخدامات	49
116	جدول التمويل لسنة 2016	50
118	جدول التغيرات لسنوات 2016-2017	51
119	جدول الموارد و الاستخدامات	52
120	جدول التمويل لسنة 2017	53
122	جدول التغيرات لسنوات 2017-2018	54
123	جدول الموارد و الاستخدامات	55
124	جدول التمويل لسنة 2018	56

الصفحة	العنوان	الرقم
03	مخطط يبين الجهات المستفيدة من التحليل المالي	01
52	الهيكل المالي للمؤسسة	02
70	الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة سونلغاز	03
71	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بغليزان	04
74	تطور أصول مؤسسة سونلغاز بغليزان للسنوات (2013-2018)	05
74	تطور خصوم مؤسسة سونلغاز بغليزان للسنوات (2013-2018)	06
77	التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم للسنوات (2013-2018).	07
79	التمثيل البياني لرأس المال العامل الخاص للسنوات (2013-2018).	08
84	التمثيل البياني احتياج رأس المال العامل (2013-2018).	09
86	التمثيل البياني للخزينة للسنوات (2013-2018).	10
88	يمثل تحليل التوازن المالي عبر الزمن للسنوات (2013-2018).	11
93	يمثل نسب تطور هامش الربح الإجمالي (2013-2018)	12
94	يمثل نسب تطور يمثل القيمة المضافة للإستغلال (2013-2018)	13
96	يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال (2013-2018)	14
97	يمثل النتيجة العملياتية (2013-2018)	15
98	يمثل تطور النتيجة المالية (2013-2018)	16
99	يمثل تطور النتيجة العادية قبل الضرائب (2013-2018)	17
100	يمثل تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية (2013-2018)	18
101	يمثل تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية (2013-2018)	19
102	يمثل النتيجة الصافية للسنة المالية (2013-2018)	20

مقدمة عامة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الإقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعتبر عن مجموع الوسائل البشرية، لمالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والنمو، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لدمتها المالية، وتسييرها الفعال لنشاطها الإستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها.

وتعتبر المؤسسات الإقتصادية الحديثة من بين المؤسسات التي تعكس أهمية بالغة في الإقتصاد، وقد تختلف بعض عناصر قوائمها المالية عن مؤسسات الإقتصادية الإنتاجية، وعليه إرتائنا أن ينصب بحثنا على هذا النوع من المؤسسات.

إذ يعتبر التحليل المالي بمختلف مؤشرات وسيلة من الوسائل العامة الذي يتم من خلاله تحليل النتائج المتحصل عليها في القوائم المالية، حيث أن هذه النتائج التي تظهرها القوائم المالية لوحدها غير قادرة على تقديم ورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة بدقة، بل يجب تدعيمها بمجموعة من الأدوات والأساليب المستخدمة في عملية التحليل المالي من أجل إخضاع تلك النتائج المتحصل عليها لفحص والتحليل، مما يسمح بمتابعة مختلف التغيرات التي طرأت عليها، بهدف تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة، والتعرف على مدى سلامة أوضاعها المالية خلال ممارستها لأنشطتها.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة إلى تقييم دقيق لأدائها وكفاءتها المالية، ومنثم اتخاذ القرارات المالية المناسبة تمكنها من إدارة مواردها بكفاءة وفعالية، وذلك بواسطة مجموعة الطرق والأساليب المستعملة في عملية التقييد.

- إشكالية البحث:

مما سبق سوف نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالية التي نحاول معالجتها في دراستنا المتمثلة في:

كيف تساهم عملية تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز؟

- للإجابة عن هذه الإشكالية وجب تحليلها إلى أسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي:

✓ ما المقصود بتحليل القوائم المالية؟

✓ فيما تتمثل أهم النسب والمؤشرات المستعملة في تقسيم الأداء المالي؟

✓ كيف كان الأداء المالي لمؤسسة "سونلغاز" انطلاقاً من تحليل قوائمها المالية في السنوات المدروسة؟

- فرضيات الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية جعلنا لهذا الموضوع (البحث) فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

✓ تحليل القوائم المالية هي عبارة عن تشخيص للوضع المالية للمؤسسة.

✓ توجد العديد من النسب والمؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي أهمها مؤشرات التوازن المالي والنسب

المالية.

✓ اعتماداً على تحليل القوائم المالية فإن أداء مؤسسة "سونلغاز" كان..

- المنهج المتبع للدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

1- **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري الذي قمنا به بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم

والتقنيات للإطاحة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في

تطبيقنا العملي.

2- **المنهج التحليلي:** يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على اسقاط مختلف معارفنا

النظرية في تحليل وتفسير مختلف المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق إلى المواضيع المالية والمتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عن

طريق تحليل قوائمها المالية، كما نكمن أيضا في العناصر التالية:

✓ يظهر هذا التحليل نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية من خلال ممارستها لأنشطتها.

✓ المعرفة الصحيحة للوضع المالي للمؤسسة.

✓ معرفة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الإستحقاقات المستقبلية.

- أسباب اختيار الموضوع:

✓ الرغبة الشخصية في تناول موضوع التحليل المالي وتقنياته التحليلية.

✓ الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي أدرسه

✓ أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة في تقييم أدائها المالي.

✓ تجدد الموضوع يجعل منه مجالا دائما للتحليل والتحديث.

الفصل الأول

الأطار النظري للتخطيط المالي

تمهيد

يفيدنا التحليل المالي بصفة عامة في فتح باب البحث والدراسة فنتائجه تصلح لأن تكون بمثابة الضوء الأحمر الذي يشير إلى وجود بعض نواحي الضعف في الإدارة حيث أصبح إلزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع خطط مستقبلية-. ومن هذا الإطار قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين

:المبحث الأول: تناولنا فيه مفهوم التحليل المالي، أهميته، أهدافه، أدواته

.المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة سونلغاز.

المبحث الأول: أساسيات حول التحليل المالي.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي وأهدافه والجهات المستفيدة وأهميته، خطواته وطرقه الذي من خلالها تتخذ باقي القرارات ألا وهو التمويل وذلك من خلال التعرف على قرار التمويل ومصادر الأموال في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة.

يعتبر التشخيص المالي أحد الأليات المستعملة في التسيير فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها ومن خلاله يتم التعرف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

أولا: التحليل المالي.

قبل التطرق لمفهوم التشخيص المالي نتطرق إلى تعريف تحليل المالي:

التحليل المالي¹: يعرف على انه تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالي و وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات طبيعة المالية ويعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية المدونة في القوائم المالية فعملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي المسير المالي في المؤسسة حيث ساهم في اتخاذ القرارات التي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

- التحليل المالي حسب منظور السيولة والاستحقاق²:

يعرف التحليل المالي حسب منظور السيولة/الاستحقاق أحيانا بتحليل الذمة المالية للمؤسسة وهو طريق للتحليل التقليدي، يهتم قبل كل شيء بمخطر العسر المالي والتوقف عن الدفع، وبالتالي يظهر الزمن كمييار ضروري في هذا التحليل، لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يملك ذمة قبل أن تكون وحدة إنتاجية، وهذا ما يفسر عدم الاهتمام بمخطر الاستقلال.

- التحليل المالي³:

يمكننا تعريفه على أنه تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عاداتا هو تاريخ إقفال القوائم المالية من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا.

ثانيا: الجهات المستفيدة من التشخيص المالي.

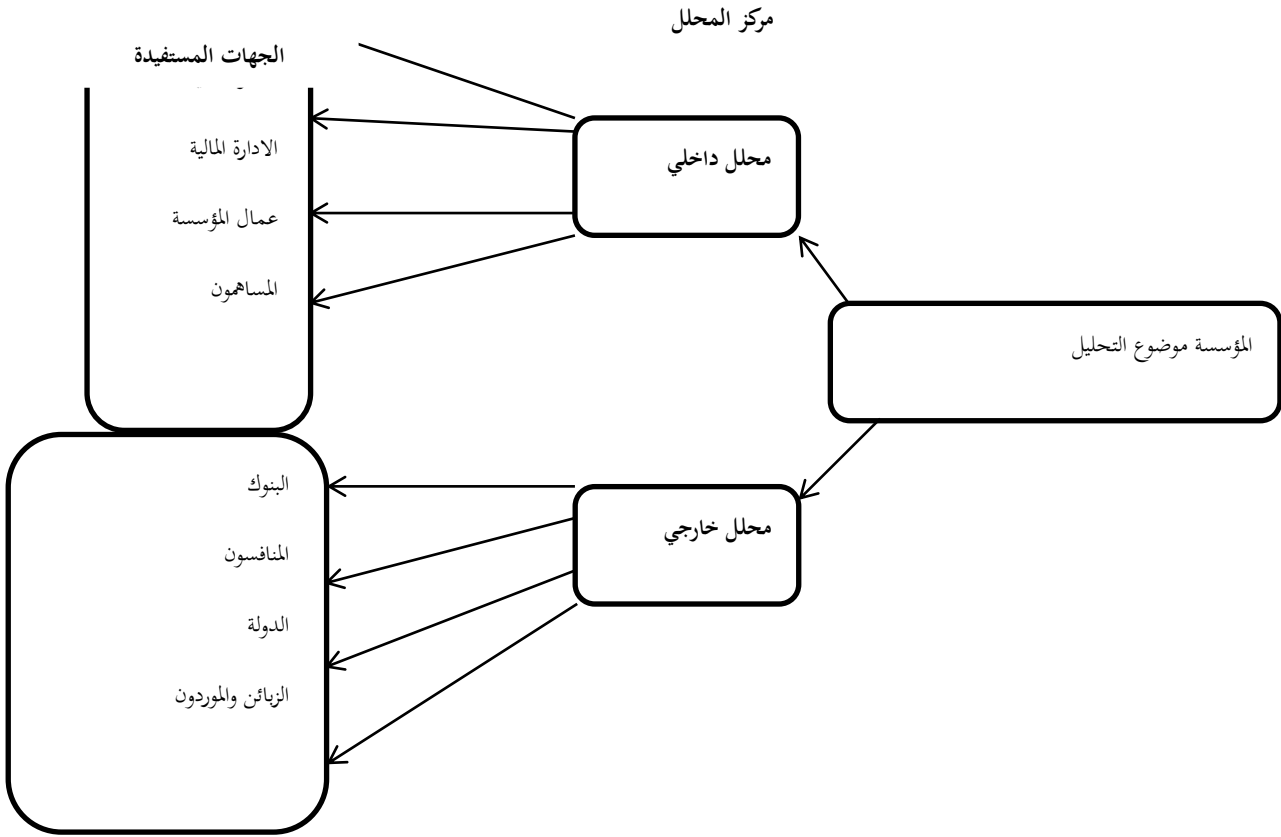
يمكن إظهار وضع المحلل وبعض الجهات المستقلة من التحليل كما يلي:

¹ (J C MATHE , Diagnostic et dynamique de l'entreprise, édition comptable, paris, 1991, p 67).

² رغب ملكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 19.

³ رغب ملكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي، المرجع سبق ذكره، ص: 16-17.

الشكل (01): مخطط يبين الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر : وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار وائل للنشر، طبعة 2005 عمان الأردن ص41

- ويمكن إدراج فائدة بعض الجهات من نتائج التحليل المالي كالآتي:

1- إدارة المؤسسة: تساعدنا نتائج تحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة، كذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقسيم الأداء.

2- عمال المؤسسة: تمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليه من هذه الأرباح في شكل مكافئة أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة في الأجور، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلاً خاصة إذا كانت هناك بوادر بطالة.

3-الدائنون: يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة، ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل.

4- المساهمون: سيستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافئة مساهمتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حالياً ومستقبلاً وكذا درجة نموها من سنة إلى أخرى.

5- الموردون: تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون، وتطوير درجة المديونية، وحسب النتائج المتوصل إليها، يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة أو التقليل من ذلك أو إلغائه تماماً.

6- الزبائن: تهتم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة على احترام العقود المبرمة منها، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، تتسبب في صعوبات لزيائنها من جراء عدم تسليمها للطلبات في مواعيدها مثلاً.

7- الدولة: تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات، ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية واقتصادية معينة، وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.

- كما يهتم المجتمع ككل بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية، لوجود المؤسسة في المحيط الذي تزاوّل فيه نشاطها، وكذا مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والخدمات المقدمة له.

المطلب الثاني: أهمية التشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهيح لتعزيز القدرة التنبؤية.

- 1- يسمح بكشف نقاط القوة واستغلالها في إطار استراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات.
- 2- يسمح بتحليل الامكانيات المادية والمالية للمؤسسة.
- 3- يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات ومن ثمّ المقارنة بين الامكانيات المعطاة وما يمكن بنفس تلك الامكانيات.
- 4- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- 5- تحديد لا مركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- 6- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تشديد الديون.
- 7- تحديد مستوى الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
- 8- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- 9- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.
- 10- إمكانية السماح بالافتراض مجددا والانطلاق من هامش الافتراض المتوفر.
- 11- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة ومنهجية إلى:

1- الحصول على صورة واضحة وشاملة على جوانب القوة والضعف لدى الشركة وموقعا في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها.

2- فهو السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة وتوقع مدى نمو الهياكل المالية غير الزمن.

3- إيجاد تعديلات والحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز العاب وتفادي المخاطر المحتملة واستغلال الفرص.

4- تحقيق ارتباط قوي للشركة مع محيطها قصد تحقيق توازنها، فالتشخيص يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للشركة.

5- كما أنه يقترح على الشركة تحسين وضعيتها المالية ونشاطها.

6- اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع الشركة... الخ.

ومنه نلاحظ أن التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الاجراءات في المجال المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ القرارات العديدة من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا من فهمهم وضعية المؤسسة.

المبحث الثاني: أنواع وخطوات ومراحل التحليل المالي:

يمكن تقسيم التحليل المالي الى عدة أنواع وذلك استنادا الى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس مايلي:

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي:

أولا: حسب البعد الزمني للتحليل: ينقسم إلى ثلاث: الرأسي، الأفقي وتحليل المركز النسبي¹.

*التحليل الرأسي: وهو يعني تحليل ودراسة عناصر الميزانية الواحدة (القائمة المالية) في تاريخ معين حيث يتم تحويل أرقام الميزانية الى نسب مئوية، فإذا قمنا كل عنصر إلى المجموع الكلي (مجموع الأصول أو الخصوم) يصبح هذا الأخير مساويا إلى 100 بالمئة أما إذا قمنا بانتساب العنصر إلى المجموعة الجزئية التي تحتويه فيصبح المجموع الجزئي لهذه المجموعة مساويا لـ 100 بالمئة.

ونلاحظ أن تحليل العناصر يكون دائما عموديا في الميزانية لذا أطلق عليه إسم "التحليل الرأسي"

. يتصف هذا التحليل بالسكون والثبات وهو يساعد على معرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلى مجموعة التي ينتمي إليها وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.

التحليل الأفقي: وهو يعني دراسة التغيرات التي حدثت في كل عنصر من عناصر الميزانية في عدة فترات زمنية بمعنى

آخر متابعة حركة العنصر بزيادة أو نقصانا عبر فترة زمنية لهذا يسمى هذا النوع من التحليل المتحرك أو ديناميكي .

ويمكن القول بأن التحليل الأفقي أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسته عناصر الميزانية خلال فترة زمنية واحدة لكن في نفسه الوقت فعلا نوعين يعتبران مهمان ومكملان لبعضهما البعض.

وتعود فائدة التحليل في :

¹ - وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار وائل للنشر، طبعة 2005 عمان الأردن ص41.

- التعرف على حركة وسلوك كل عنصر أو بند من الميزانية المالية أي معرفة اتجاه تطور العنصر.

- تقييم نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

*التحليل المركز النسبي :

ويعني تحليل عناصر القائمة المالية (الميزانية) عن طريق مقارنة النسب المتحصل عليها في المؤسسة بالنسب السائدة في

الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وبالتالي اكتشاف المشاكل التي تعاني منها المؤسسة .

ثانياً: حسب الجهة القائمة بالتحليل¹ :

يتم تقسيم التحليل المالي استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

التحليل الداخلي: إذ تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسها وعلى بيانات

المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة، وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتهم الإدارية المختلفة.

التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه

الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرته على الوفاء بالتزاماته والبنوك المركزية والغرف الصناعية... الخ.

ثالثاً: حسب الفترة التي يغطيها التحليل: وينقسم إلى:

¹- وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص20.

*التحليل المالي القصير الأجل: وقد يكون رأسياً أو أفقياً وهو يشمل فترة زمنية قصيرة الأجل ويستفاد منه في

قياس قدرات المنشأة على المدى القصير فهو يركز على التحليل التداول والسيولة ورأس المال العامل والتدفقات النقدية

وربحية المؤسسة في مدة قصيرة أما الأطراف المهتمة به، البنوك، المدراء الماليون، أصحاب الديون قصيرة الأجل... الخ.

التحليل الطويل الأجل: نفسه الشيء بالنسبة للتحليل القصير الأجل فيمكن أن يكون التحليل المالي الطويل الأجل

رأسياً أو أفقياً لكنه يغطي فترة زمنية طويلة وبالتالي يستفاد منه في قياس إنجازات المؤسسة على المدى الطويل وكذا

تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل. ويهتم هذا التحليل بأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض

طويلة الأجل المستثمرين في أسهم المؤسسة والمستثمرين في السندات.

رابعاً: من ناحية الهدف الذي يحققه التحليل المالي:

- التحليل من أجل تقييم كفاءة الإدارة.

- التحليل من أجل تقييم ربحية المنشأة.

- التحليل من أجل تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل وكذلك الأجل القصير.

خامساً: من ناحية المدى الذي يغطيه التحليل المالي¹:

التحليل المالي الشامل: تحلل فيه كافة نشاطات المؤسسة من خلال سنة مالية أو مجموعة من السنوات.

-التحليل المالي الجزئي: يغطي الجزء من نشاطات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي:

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من

مؤسسة لأخرى ومن محلل إلى آخر وذلك حسب الهدف وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية في النقاط التالية:

1- تحديد الهدف من التشخيص.

¹- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص4

- 2- القوة الزمنية المعنية بالدراسة.
- 3- اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص.
- 4- جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
- 5- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.
- 6- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
- 7- التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.
- 8- القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثالث: أدوات ومؤشرات ونسب التحليل المالي.

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي:

تمتلك المؤسسة محفظة من الوثائق المحاسبية تستعملها لخدمة أغراضها المالية، ونذكر من أهم هذه الوثائق الميزانية المحاسبية والمالية وجدول حساب النتائج وجدول التمويل....الخ.

أولاً: الميزانية المحاسبية والمالية:

أ- الميزانية المحاسبية: وهناك عدة تعاريف من عدة علماء نذكر بعضها في مايلي:

-الميزانية عبارة عن جرد تقوم به المؤسسة في وقت معين تلخ فيه جميع المواد التي بحوزتها وكيفية استعمالها فالمواد هي

ملك لصاحب المؤسسة أو شركائه وتسمى "الأموال الخاصة" أما الأموال التي تكون ملك لأشخاص خارج المؤسسة

فتسمى "الديون" وهذان العنصران يمثلان جانب الخصوم أما الإستخدامات فهي تضم الممتلكات من مباني ومخزونات والحقوق المكتسبة وتدخل جانب الأصول¹.

-هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم وبتعبير آخر فإن الميزانية العامة ماهي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة².

*عناصر الميزانية المحاسبية وترتيبها: تتكون الميزانية من شقين شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول وشق الجانب الدائن يتمثل في الخصوم.³

- الأصول وترتيبها: تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب المدة التي تستغرقها للوصول في الى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة وحسب الدليل الوطني للمحاسبة فإن جانب الأصول يشمل المجموعات التالية:

*الإستثمارات: وتمثل في الممتلكات والقيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها لغرض العملية الإنتاجية ،ومن بين عناصر هذه المجموعة القيم المعنوية ،الأراضي، تجهيزات الإنتاج... إلخ. وهذه الأصول تستعمل لأكثر من سنة.

*المخزونات: هي تتضمن الأصول التي اشترتها المؤسسة أو أنتجتها بهدف بيعها أو استهلاكها في عملية التصنيع أو الإستغلال ،وهي تضم المواد الأولية،البضائع،منتجات قيد التنفيذ ومنتجات تامة التصنع ،فضلات ومهملات... إلخ.

*المدينون: وتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير وبالتالي يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها كما يلي:

¹-بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الإستغلال، دار هومة للنشر الجزائر، 1997، ص96.

²- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2004، ص174.

³-مبارك سلوس، رجع بق ذكره ،"ص21-22.

- الإستثمارات.

- قيم الإستغلال.

- قيم جاهزة.

ب-الخصوم وترتيباتها:

تمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة حيث تنعدم الإستحقاقية لرأس المال المؤسسة ومجموع احتياطاتها وعلاوات الإصدار، وتكون هذه الإستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤنات على الأعباء والخسائر وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة فالمتوسط ثم القصير الأجل.

وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي:

- الأموال الخاصة.

- الديون طويلة الأجل.

- الديون قصيرة الأجل.

والجدول التالي يوضح مختلف عناصر الميزانية المحاسبية وترتيبها حسب درجة السيولة والإستحقاقية.

الجدول 01 شكل الميزانية المحاسبية.

مبالغ	الخصوم	مبالغ	الأصول
	<p>*رؤوس الأموال الخاصة.</p> <ul style="list-style-type: none"> - رأس مال تم إصداره. - رأس مال غير مستعان به. - علاوات واحتياطات غير مدججة (1). - فوارق إعادة التقييم . - فارق المعادلة. - النتيجة الصافية . - رؤوس الأموال لأخر ترحيل من جديد. - حصة المشاركة المدججة (1). - حصة الشركة المدججة(1). - حصة ذوي الأقلية (1). 		<p>*الأصول غير الجارية.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تشيئات معنوية. - تشيئات العينية. - أراضي. - مباني. - تشيئات عينية أخرى. - تشيئات ممنوح امتيازتها . - تشيئات يجرى إنجازها. - تشيئات مالية. - سندات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها . - سندات أخرى مثبتة. - قروض أصول مالية أخرى غير جارية. - ضرائب مؤجلة على الأصول.
	مجموع رؤوس الأموال		مجموع الأصول غير جارية
	<ul style="list-style-type: none"> -الخصوم غير الجارية. - قروض وديون مالية. -ضرائب مؤجلة ومرصدة. - ديون أخرى غير جارية. -مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا. 		<p>*الأصول الجارية .</p> <ul style="list-style-type: none"> -مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ. -حسابات دائنة واستخدمات مماثلة. - الزبائن.
	مجموع الخصوم غير الجارية.		

	<ul style="list-style-type: none"> - الخصوم الجارية. - موردون وحسابات ملحقة. - ضرائب. - خزينة سلبية. 		<ul style="list-style-type: none"> - المدينون الآخرون. الضرائب وما شابهها . - حسابات دائنة أخرى. - الموجودات وماشابهها. الخبزينة الاصول
--	--	--	--

ب الميزانية المالية: هي جدول يشمل جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعداد تقدير

لعناصر الأصول بالقيم الحقيقية وجانب الخصوم مرتبة حسب تاريخ الإستحقاق ومبدأ السنوية¹.

-إن الميزانية المالية تأخذ مبدأ السنوية بمعنى أن الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن

الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق ويعتبر أصلاً متداولاً لكل عناصر الأصول الذي

يبقى في المؤسسة لأقل من سنة وفي المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ إذا يعتبر مالا إذا كانت مدة استحقاقه

لأكثر من سنة ولو كان من الموردية وغيرها ويعد قصير الأجل كل عنصر من عناصر الديون تاريخ استحقاق أقل من

سنة.

الجدول 02: التالي يبين عناصر الميزانية المالية المفصلة.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
Xx	الأموال الدائمة.	Xx	الأصول الثابتة.
Xx	الأموال الخاصة.	Xx	<u>قيم ثابتة.</u>
	رأس مال الشركة.		-القيم المعنوية.
	فارق إعادة التقدير.		القيم المادية
	مؤونة الأعباء والخسائر.		القيم المالية.
	ديون طويلة الأجل.	X	<u>قيم ثابتة أخرى.</u>
Xx	ديو الإستثمار.		-مخزون الأمان .
	قروض مصرفية.		- سندات مساهمة.
	مؤونة الأعباء والخسائر الطويلة الأجل.		- سندات التوظيف.

¹-ألدون هندريكس،النظرية المحاسبية،ترجمة كمال خلفه أوزيد، الطبعة الرابعة،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث 2005.ص459.

			- كفالات مدفوعة.
Xx	مجموع الأموال الدائمة	XX	- مع الأصول الثابتة.
Xx	-ديون قصيرة الأجل. -موردون. -ديون الإستثمار. -تسيقات. -ضرائب. -نتيجة موزعة. -حصص الشركاء - مختلف الديون التي تاريخ استحقاقها أقل من سنة.	XX	-الأصول المتداولة.
		XX	قيم الإستغلال. -بضائع
		XX	مواد ولوازم. منتجات تامة ونصف تامة. قيم غير الجاهزة تسيقات. زبائن. -أوراق القبض. القيم الجاهزة -البنك -الحساب الجاري. - الصندوق.
Xx	مجموع ديون قصيرة الأجل.	Xx	مجموع الأصول المتداولة
Xx	مجموع العام للخصوم	Xx	مجموع العام للأصول

-انتقال من ميزانية المحاسبية إلى المالية:

تسحب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة الأهداف محاسبية كتحديد النتائج قانونية وهي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها واقتصادية وهي تحديد الإعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية ولكي يستطيع المحلل المالي إستعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية وذلك بعد القيام بترتيب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الإستحقاقية¹. مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين، وفيما يلي أهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى ميزانية المالية.

1-تعديل عناصر الأصول: ترتب عناصر الأصول باتباع مبدئين أساسين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياس

لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الإستغلال إلى سيولة وحسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

أ-الأصول الثابتة: تتمثل الأصول الثابتة في كل ممتلكات التي تملكها المؤسسة لا يقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها

بل استعمالها في العملية الإنتاجية ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة فالإستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية وتكون القيم المعنوية في قيمة الميزانية، تجهيزات، مكتب... الخ ثم القيم الثابتة الأجل وتتمثل في². *مخزون الأمان: وهو مخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة والذي يضمن لها الإستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة وهو احتياطي لتأخر التمويه المخزونات بسبب الأطراف الخارجية.

¹ - TAYEB ZITOUN .analyse financière Berti Edition

² - بوشاشي بوعلام التحليل المالي، دار الفكر العربي، الجزائر 2000ص99.

*حقوق على الإستثمارات: إن درجة السيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات

التجهيز شبيهة سيولة الإستثمارات تفوق مدتها السنة، مما يجعل المحلل يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن

استثمارات تفوق مدتها السنة

*الكفالات المدفوعة كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعينة وتبقى المدة

تزيد عن السنة كضمانات لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير

هذا.

*الديون المشكوك في تحصيلها: إذا كان إسترجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.

المحجوزات البنكية: إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوة قضائية لمدة تفوق السنة فإنه تدرج ضمن

الأصول الثابتة .ب/الأصول المتداولة: لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على

أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على أساس توقع معقول لأن التحول إلى نقدية أو تباع أو

تستهلك خلال دورة العمليات وتشمل¹.

-قيم الإستغلال: تتمثل في المخزونات من البضائع والمواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيم التنفيذ

.. إلخ مطروح منها مخزون الأمان.

-القيم المحققة: تشمل مجموع الحقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف.. إلخ شرط أن لا تتجاوز

مدتها سنة أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة .

-القيم الجاهزة: هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب، البريدي الجاري.

¹- ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره ص29.

2- تعديل عناصر الخصوم: حسب مبدأ الإستحقاقية ومبدأ السنوية تنقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين تمثل

المجموعة الأولى في الأموال الدائمة والثابتة والديون قصيرة الأجل .

- الأموال الدائمة: هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها

وتشمل:

- الأموال الخاصة: تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة وتشمل رأس المال الخاص أو أموال

المساهمين والإحتياطات ونتائج رهن التخصيص والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها .

- ديون طويلة الأجل: هي الديون التي تزيد مدة الإحتفاظ بها أو الإعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة

مثل ديون الإستثمار . ديون قصيرة الأجل: هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة تزيد عن السنة وتشمل الموردين

والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات البنكية ، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء ، ديون الإستغلال وأوراق الدفع .

وهذا جدول يبين الميزانية المالية المختصرة.

الجدول 3 الميزانية المالية المختصرة.

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
- الأصول الثابتة.	Xx		-أموال دائمة	Xx	
- الأصول المتداولة.	Xx		-أموال خاصة	Xx	
- قيم الإستغلال.	Xx		-ديون طويلة الأجل	Xx	
- قيم غير الجاهزة.	Xx		- ديون قصيرة الأجل.	Xx	
- قيم الجاهزة.					
مجموع الأصول	Xx		مجموع الخصوم	Xx	

ثانيا: جدول حساب النتائج:

هي الوثيقة الثانية التي يعتمد عليها المحلل في القيام بمهامه وسبب لجوء المؤسسة إليه هو عدم كفاية الميزانية المحاسبية كوثيقة تدل على وضعية المؤسسة بشكل دقيق هو عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات، الفارق بينهما يعطينا نتيجة الدورة ربحا أو خسارة¹.

جدول حسابات النتائج "جدول تحليلي يجمع بين حسابات التسيير من نفقات (حسابات المجموعة السادسة) وإيرادات (حسابات المجموعة السابعة) وبمقارنة مرحلة لحسابات النفقات وبحسابات الإيرادات التي تسايرها نحصل على نتائج جزئية" الهامش الإجمالي، القيمة المضافة نتيجة الإستغلال، نتيجة خارج الإستغلال إلى أن نحصل على النتيجة الصافية².

ويمكن تعريف جدول حسابات النتائج أيضا على أنه "جدول يلخص تكاليف ونواتج الدورة دون النظر إلى تاريخ تحصيل ذلك أو تسديده، كما يوضح لنا من خلال الفرق بين هذه النواتج والتكاليف ربحية أو خسارة الدورة إذن هو جدول يوضح مختلف العمليات التي قامت بها المؤسسة من خلال إظهار التدفقات المالية التي تمت في المؤسسة خلال دورة الإستغلال والتي تكون في الغالب سنة.

ويتكون جدول حسابات النتائج على مجموعة من العناصر والتي تتميز إلى مبدئين هما. الإستغلال العادي وغير العادي:

1- أعباء الدورة: وتشمل على أعباء الإستغلال وهي كل المصاريف التي تخص النشاط العادي وهو ذلك النشاط الذي وجدت من أجله وتسعى جاهدة إلى القيام به ويشمل في الإستغلال العادي الوسائل البشرية والمادية والمالية التي

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص 74.

² بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسات المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1998، ص 42.

وضعت تحت تصرفها والتي تتضمن بضاعة مستهلكة، موارد ولوازم مستهلكة خدمات، مصاريف المستخدمين، ضرائب والرسوم مصاريف متنوعة مخصصات الإستهلاكات والمؤونات .

وأعباء خارج الإستغلال وهي المصاريف الناتجة عن الأنشطة الثانوية أو الإستثنائية وهي وأعباء خارج الإستغلال وهي تلك الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة استثناء بالإضافة إلى نشاطها العادي، وتمثل في الإستغلال غير العادي لتلك الوسائل مثل الديون المعدومة، أعباء سنوات سابقة المؤونات الإستثنائية.

2- نواتج الدورة: وتشمل على نواتج الإستغلال وهي تلك النواتج المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة أي إيرادات الدورة الإستغلالية والتي تتضمن: مبيعات بضاعة، إنتاج مباع إنتاج مخزن، إنتاج مؤسسة لحاجتها الخاصة، أداء خدمات، نواتج متنوعة.

ونواتج خارج الإستغلال: والتي تشمل النواتج أو الإيرادات غير متعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة وتكتسي طابعا استثنائيا للدورات المالية السابقة أو عن عمليات بيع عناصر الأموال الإيرادات إستثنائية.

نتيجة الدورة: يستطيع المحاسب إعداد جدول حسابات النتائج وبالتالي حساب نتيجة الدورة (النتيجة الصافية) التي توصل إليها بعد مرور بنتائج جزئية ضرورية للتسير¹.

ثالثا: جدول التمويل:

1- تعريف جدول التمويل: هو جدول للإستخدامات والموارد يشرح مصدر الأموال واستعمالاتها ويقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات والإيرادات، أي يسمح بمعرفة الطريقة التي واجهت بها المؤسسة إحتياجاتها للتمويل خلال فترة معينة².

¹ - محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² - دكتورة زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ص 122

2-هيكلية جدول التمويل: إن جدول التمويل يخضع لنفس المنطق الذي تخضع له الميزانية حيث يركز على

استخدمات وموارد وهذه الموارد إما الداخلية أو الخارجية¹.

* الموارد الداخلية(قدرة التمويل الذاتي).

وتتكون من العناصر التالية:

-نتيجة المؤسسة

- قيمة الإستهلاكات.

- المؤونات ذات الطابع الإحتياطي.

- فرق القيمة من التنازلات عن الإستثمارات.

* الموارد الخارجية :

-ارتفاع رأس المال المؤسسة .

-ارتفاع أحد عناصر الأموال الأخرى.

- الزيادة في الديون طويلة وقصيرة الأجل.

-الإستخدمات:

- توزيع الأرباح.

- الزيادة في الإستثمارات.

¹- محمد بوتين المحاسبة العامة للمؤسسات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1998ص180.

- تسديد الديون الطويلة والقصيرة الأجل.

-الزيادة في النقديات.

ويتمتع جدول التمويل بمجموعة من الخصائص فهو يسمح بمعرفة:

1- استراتيجية النمو المتبعة والتي تبين مدى التوسع الداخلي والخارجي التغير في الإستثمارات.

2-استراتيجية التمويل حيث يسمح بمعرفة الموارد المالية المستعملة لتمويل النمو.

3-استراتيجية توزيع الأرباح: يسمح جدول التمويل معرفة كيفية توزيع الأرباح على كل الأطراف التي

تربط المؤسسة الشركاء، العمال، الإحتياجات...الخ.

4- كيفية المحافظة على التوازن المالي وتأثير نشاط المؤسسة على الذمة المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: التحليل المالي عن طريق النسب المالية .

تطرقنا إلى دراسة الوضعية المالية من خلال التوازنات المالية ونستعرض هنا إلى طريقة أخرى مكملية للطريقة السابقة وهي النسب المالية .

1-تعريف النسب المالية: النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين مؤشرين أو قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي

الإستغلالي ويعبر عنها بشكل كسر أو نسبة مئوية وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو منهما

معاً،والمقصود من حساب النسب هو إظهار العلاقات بين الأرقام والتقارير المالية في شكل حسابي¹ .

¹- ناصر دادي عدون ،تقنيات التسيير التحليل المالي،مرجع سبق ذكره،ص 50-51.

2- أنواع النسب المالية: سوف نتطرق إلى أهم النسب التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة¹:

أولاً: نسب السيولة: تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد إستحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد إلتزاماتها.

1- نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية المتداولة / الخصوم الجارية}}{100}$$

2- نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالإلتزامات القصيرة الأجل جون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتنا أو تحصيل مدينيها.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة / الأصول الجارية}}{100}$$

3- نسبة السيولة المختصرة (السريعة): تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذه الأخيرة أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكونت هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد .نسبة السيولة المختصرة = (الأصول الجارية - المخزون) / الخصوم الجارية. 100

ثانياً: نسب النشاط: تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي²:

- معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول .

¹ - ناصر دادي عدون، نفس المرجع ص 51-52.

² - عاطف وليد، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2008، ص 88.

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / مجموع الأصول الغير جارية .

* معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / مجموع الأصول الجارية.

* مهلة دوران الزبائن = الزبائن والحسابات المماثلة / المبيعات متضمنة الرسم $\times 360$

* مهلة دوران الموردين = (الموردون والحسابات المماثلة / المشتريات منتظمة الرسم) $\times 360$ * مهلة دوران المخزون = (متوسط

المخزون / المشتريات السنوية) $\times 360$.

ثالثا: نسبة التمويل :

تقوم المؤسسة بواسطة تحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ومن

أهم هذه النسب المالية مايلي¹:

1- نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة صياغة آخر لرأس المال، وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة

بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية .

نسبة التمويل الدائم = الموارد الدائمة / الأصول الغير الجارية الثابتة.

2- نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة وبالتالي تساعد في تحديد

حجم القروض طويلة أجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

¹ -برامج سليمان ودودودي إبراهيم التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر كلية العلوم التجارية ،جامعة أكلي محمد أوحاج، البويرة، 2014ص55.

3- نسبة التمويل الخارجي: تظهر هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي واتجاه هذه النسبة

للارتفاع يعني تزايد الإعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي إزداد عبء الفوائد، وفي هذه الحالة يجب أن تكون المنافع

المتحصل عليها أكبر من الفوائد المذكورة مع ذلك فإن إرتفاع وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = (\text{مجموع الديون/مجموع الأصول}) \times 100.$$

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

القوائم المالية عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي المالي، تتكون من مجموعة من العناصر، تمثل هذه العناصر حوصلة

لنشاط المؤسسة، بحيث يتعين على المؤسسة إنجاز هذه القوائم بصفة دورية، وتتمثل في الميزانية، جدول حساب

التأجيل، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة، ومن سوف نتطرق إلى أهم هاته القوائم :

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية

تعتمد المؤسسة بشكل خاص على الميزانية، نظرا لاحتوائها على بيانات مالية هامة تترجم بشكل كامل كل حركات

المؤسسة لفترة زمنية محددة.

1. مفهوم الميزانية

هي تقرير محاسبي يلخص الأصول المملوكة للمنشأة والالتزامات التي عليها، وحقوق الأملاك المستثمرة في المنشأة، أي

استثماراتهم الاصلية بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة من السنوات السابقة، ويمكن اعتبار الميزانية العمومية مثل الصورة

الفوتوغرافية للحالة المالية للمنشأة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين.¹

¹ طارق عبد العال، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 123.

تعرف أيضا الميزانية على أنها: عبارة عن جرد لعناصر ذمة المؤسسة، والتي تتكون من شقين، الأول يتمثل في الأصول ويتمثل الجانب الآخر الخصوم.¹ "

العناصر المكونة للميزانية:

تقسم الميزانية إلى قسمين أساسيين الأصول والخصوم كما يلي:

الأصول:

هي تلك الموجودات والممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة، والاستعمالات التي تبين كيف تستعمل المؤسسة الأموال التي حصلت عليها التي تختلف في نوعها أو الوظيفة المتوقعة لها، حيث تضم الأصول جانبين أساسيين هما:²

- الأصول غير جارية: وهي الأصول التي يتم حيازتها من أجل توظيفها في المدى الطويل، فهي موجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة.

- الأصول الجارية: هي الأصول التي من المتوقع أن تتحول إلى نقدية أو تباع أو تستخدم خلال سنة مالية أو دورة تشغيلية.

الخصوم:

تمثل القسم الثاني في الميزانية، حيث تبين مصادر التمويل للمؤسسة، حيث تضم الخصوم العناصر التالية:

¹ Abdellah boughaba, comptabilité général approfondie, Alger, Berti Edition, 1998, p 15.

* انظر الملحق رقم (1) الخاص بجانب الأصول للميزانية المالية.

² كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم لأغراض الإستثمار، الدار الجامعية، مصر 2004، ص 115-121.

** انظر الملحق رقم (2) الخاص بجانب الخصوم للميزانية.

- رؤوس الأموال الخاصة: والتي تتكون من رأس المال، العلاوات والاحتياطات، فرق إعادة التقييم، الأموال الخاصة، النتيجة الصافية.

- الخصوم غير جارية: وتشمل على كل من القروض والضرائب المؤجلة الديون المالية المدينة، المؤونات والإيرادات الثابتة مسبقا.

- الخصوم الجارية: وهي الديون القصيرة الأجل، و تشمل الموردين والحسابات الملحقه الضرائب، الخزينة... إلخ، والتي سيتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة.

أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية المالية في كونها توفر معلومات عن:¹

- طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة.
- التزامات المؤسسة لدائيتها.
- وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة.
- من خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي، عن طريق توفير أساس لتقييم هيكل رأس المال في المؤسسة، وتقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

¹ سامي لزعر محمد ، التحليل المالي للقوائم المالية، مذكرة تدخل في ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية جامعة منتوري، قسنطينة 2011-2012 ص 37.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج أيضا من ضمن أهم القوائم المالية في المؤسسة، حيث ينظر إليه بأهمية أكبر من قبل الجهات التي تعنى بتحديد الوضعية المالية خاصة منها جانب المدريدية، وكذلك الاستثمارات، وذلك من خلال اتخاذ القرارات المتعلقة بهما.

1- تعريف جدول حسابات النتائج:

يعرف جدول حسابات النتائج على أنه: القائمة التي تلخص المعاملات التي تولد إيرادات المؤسسة، نتيجة لبيع منتجاتها أو تأدية خدمات، وكذلك المعاملات التي ينتج عنها مصروفات على المؤسسة، ومن خلال تلخيص الإيرادات والمصروفات، فإن جدول حساب النتائج يقدم صورة للأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات الشركة خلال فترة معينة¹.

2- العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

حسب النظام المحاسبي المالي فإنه توجد طريقتين لعرض جدول حسابات النتائج، وذلك حسب نوع وطبيعة نشاط كل مؤسسة، حيث تختلف العناصر المكونة لجدول حساب النتائج باختلاف طريقة العرض.

حسب الطبيعة²:

من أجل الوصول إلى النتيجة الصافية من خلال جدول حساب النتائج حسب الطبيعة، نمر بالعمليات التالية:

✓ إنتاج السنة المالية: تمثل مجموع المنتجات التي تم إنتاجها من طرف المؤسسة سواء كانت سلع أو خدمات

مقدمة.

* طارق عبد العال حمادة، مرجع سابق ص 161.

² أنظر الملحق رقم (3) الخاص بجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

✓ استهلاك السنة المالية: هي عبارة عن الاستهلاكات الإجمالية المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات.

✓ القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الثروة الحقيقية التي اضافتها المؤسسة ضمن مختلف الأنشطة التي تقوم بها، فهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

✓ إجمالي فائض الاستغلال: يحسب من خلال إجراء الفرق بين القيمة المضافة للاستغلال وأعباء المستخدمين.

✓ النتيجة التشغيلية: عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات التشغيلية ومطروح منه الأعباء التشغيلية، وكذلك مخصصات الاهتلاك و المؤونات، وخسائر القيمة، مضافا إليه استرجاع في المؤونات وخسائر القيمة.

✓ النتيجة المالية: وهي النتيجة المحققة من خلال إجراء الفرق بين المنتجات والأعباء المالية.

✓ النتيجة العادية قبل الضريبة: ويتم تحديدها من خلال جمع النتيجة التشغيلية والنتيجة المالية، التي تم حسابها سابقا.

✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وتحسب بعد طرح كل من الضرائب المؤجلة الدفع والواجبة الدفع من النتيجة العادية.

✓ النتيجة الغير عادية: تحسب من خلال إجراء الفرق بين المنتجات والأعباء الغير عادية.

✓ صافي نتيجة السنة المالية: وهي مجموع النتيجة الغير عادية والنتيجة الصافية للأنشطة العادية.

حسب الوظيفة:¹

لا يختلف جدول حساب النتائج حسب الوظيفة كثيرا عن حساب النتائج حسب الطبيعة، حيث يكمن الاختلاف في كيفية حساب هامش الربح الإجمالي والنتيجة العملية حيث ترتب الأعباء حسب مختلف وظائف المؤسسة:

✓ هامش الربح الإجمالي: ويتم من خلال إجراء الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها، وإجمالي تكاليف هذه المبيعات.

✓ النتيجة العملية: تتمثل في هامش الربح مضافا إليه المنتجات العملية الأخرى، وطرح التكاليف التجارية ومختلف الأعباء الإدارية والعملية الأخرى.

3- خصائص جدول حسابات النتائج:

يحقق جدول حسابات النتائج بعض الميزات والخصائص التالية:²

التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.

✓ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.

✓ معرفة إمكانية توزيع أرباح الأملاك.

✓ التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة غير المستمرة وكذلك نشاطاتها غير العادية.

✓ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.

✓ التعرف على نشاطات المؤسسة وتركيبية المصروفات التي قامت بإنفاقها.

¹ أنظر الملحق رقم (2) الخاص بجدول حسابات حسب الوظيفة.

² خالد جمال الجعرات، مرجع سابق ص 120-121.

✓ احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية

تلعب قائمة التدفقات النقدية دورا هاما نظرا لكونها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدامات الأموال.

1- مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

يمكن تعريف قائمة التدفقات النقدية على أنها: إحدى القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة

مالية، التي يوضح من خلالها آثار التغير في النقدية نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها الرئيسية والمتمثلة بكل

من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.¹

2- عناصر قائمة التدفقات النقدية:

يتوجب على كل مؤسسة ان تقوم بعرض مختلف التدفقات النقدية خلال فترة معينة، بحيث تكون هذه التدفقات

مقسمة إلى أنشطة، تكون هذه الأنشطة متوافقة مع طبيعة عملها كالتالي:²

الأنشطة التشغيلية: تتضمن كافة العمليات التي ترتبط بممارسة النشاط الجاري للوحدة الاقتصادية بصورة مباشرة،

وبذلك فإنها سوف تتعلق بدراسة التغيرات التي طرأت على عناصر قائمة حساب النتائج كافة، وبعض عناصر قائمة

الميزانية وخاصة المدنيون والدائون والمصاريف المدفوعة مقدما.

الأنشطة الاستثمارية: تتضمن كافة العمليات المرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل التي يمكن أن تقوم بها الوحدة

الاقتصادية خلال الفترة المالية، وتتعلق الاستثمارات طويلة الأجل بالأصول الثابتة بصورة خاصة وما يمكن أن يطرأ

عليها من تغيرات من خلال عمليات البيع والشراء والاستبدال والتصنيع.

¹ قاسم محسن الحيطي، زياد هاشم يحيى، مرجع سابق ص 188.

² خالد الجعارات، مرجع سابق ص 129.

الأنشطة التمويلية: تتضمن الأنشطة التمويلية كافة العمليات التي تتعلق بحقوق أصحاب الملكية أو المساهمين خلال الفترة المالية.

3- مزايا قائمة التدفقات النقدية:

تحقق قائمة التدفقات النقدية الميزات التالية¹:

- ✓ معرفة المركز النقدي للمؤسسة.
- ✓ بيان مدى قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة.
- ✓ بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- ✓ الوقوف على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المتحققة من النشاطات التشغيلية.
- ✓ تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، ومعرفة درجات عدم التأكد المحيطة بهذه التدفقات.
- ✓ مقارنة المراكز النقدية وفقا لقائمة التدفقات النقدية بين المؤسسات المختلفة وفي المؤسسة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة.

4- نماذج جدول تدفقات الخزينة:

سوف نتطرق إلى التمثيل الذي اعتمده النظام المحاسبي الجزائري والذي أعطى طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة:

¹ خالد الجعارات، مرجع سابق ص 129.

5- حسب الطريقة غير مباشرة:

يهدف حسب هذه الطريقة إلى تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة، وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثلاث الكبرى للنشاط أي كل من:¹

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.
- تدفقات الاستثمار.
- تدفقات التمويل.

6- حسب الطريقة المباشرة:

يركز هذا التمويل على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماداً على دورة الاستغلال، واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأً استثنائياً يتم اللجوء إليه فقط في حال عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتياً، وعليه يمكن استخدامه في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشكل في الموارد المالية وقلة على الإقبال في الاستثمار.

المطلب الرابع: عرض قائمة التغيير في الأموال الخاصة

تعتبر قائمة التغيير في الأموال الخاصة حلقة الربط بين حسابات النتائج والميزانية، لكن مع تعدد المصادر في تغيير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغيير ومصادره.*

* أنظر الملحق رقم (5) الخاص بتدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة .

¹ إلياس بن ساسي قريسي، مرجع سابق ص 219.

** نظر الملحق رقم (6) الخاص بتدفقات الخزينة حسب الطريقة مباشرة .

* نظر الملحق رقم (3) الخاص بجدول التعيير في الأموال الخاصة .

1- مفهوم جدول التغيير في الأموال الخاصة:

وقد عرفه النظام المحاسبي بأنه: يمثل تحليل الحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للوحدة خلال الدورة.¹

2- عناصر قائمة التغيير في الأموال الخاصة:

تتكون قائمة التغيير في الأموال الخاصة من العناصر التالية²:

- ✓ ربح أو خسارة الفترة وفقا لما تتضمنه جدول حساب النتائج.
- ✓ كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة، الذي تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود.
- ✓ إجمالي الدخل والمصروفات عن الفترة، موضحة بشكل منفصل القيم المرتبطة بأصحاب حقوق الملكية للمنشأة الأم وتلك المرتبطة بحقوق الأقلية.
- ✓ العمليات الرأسمالية مع الملاك موضحة بشكل منفصل التوزيعات إلى الملاك.

3- مزايا قائمة التغيير في الأموال الخاصة:

- توجه العديد من المزايا المتعلقة بقائمة التغيير في الأموال الخاصة، والتي نبرز أهمها³:
- ✓ التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها.

¹ نعيمة قاسمي: تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية حسب المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستار أكاديمي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية قسم علوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر 2014 ص 57.

² خالد جمال الجعرات، مرجع سابق ص 126.

³ خالد جمال الجعرات، مرجع سابق ص 126.

✓ التعرف على التغييرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.

✓ التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم التعرف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر

المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

خلاصة:

وجاءت هذا الفصل قصدا استعراض حقيقة التحليل المالي ببيان مفاهيمه وطرقه وخطواته، والهدف من القيام بهذه العملية هو ابراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة من خلال تحليل وتشخيص قوائمها المالية.

الفصل الثاني

التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة

تمهيد:

حظى موضوع تقييم الاداء المالي للمؤسسة باهتمام كبير من قبل المسيرين و الاطراف المتعلقة بها حيث تعتبر عملية تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من الركائز الاساسية و الضرورية من اجل التعرف على الوضعية المالية لها و كذلك التعرف على مدى نجاح او فشل الاهداف الرئيسية حيث يسعى المحللون من وراء عملية تقييم الاداء المالي الى تشخيص الوضع المالي بدقة ومن ثمة اتخاذ القرارات المالية المناسبة تمكن المؤسسة ادارة مواردها بكفاءة و فعالية حيث سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية :

❖ المبحث الاول: ماهية تقييم الاداء المالي

❖ المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الاداء المالي

❖ المبحث الثالث: دور التحليل في اتخاذ القرارات

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي.

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في المؤسسات إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء وأهميته وخطوات وأهداف تقييم الأداء المالي، وكذلك مصادر معلومات تقييم

الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي.

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة الانحرافات والنقائص بالمؤسسة، وتحديد الحلول اللازمة لعلاجها.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي:

وفي هذا الفرع سوف نتطرق إلى تعريف الأداء المالي ثم إلى تعريف تقييم الأداء المالي.

أولا: تعريف الأداء المالي:

- ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة¹

- يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.²

ومن التعريفين نستنتج أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبذلك تكون المؤسسة حققت أهدافها المالية.

¹- تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة الأكلبي محند أولحاج البويرة ، 2011. 2012، ص 17
²- فتيحة حجاج، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013. 2014، ص

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي:

تقييم الأداء المالي هو إصدار حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال دورة مالية معينة باستخدام مقاييس معينة.¹

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي:

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته والعمل على تحسينه.

- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.

- المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

- المساعدة في فهم البيانات المالية.²

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي:

المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص، أو البنك الذي يجري تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم.

دراسة مسبقة قبل إقراضه لزبونه مبلغ من المال، ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في مايلي:³

1- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خططها الإنتاجية.

2- اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال.

¹ - فتيحة حج اج، مرجع سبق ذكره ص 04

² - المرجع السابق، ص 3 و ص 04

³ - ليندة غربة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط و الربحية ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014.

2015 ، ص 05

3- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.

4- تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط و الرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد وإختيار

الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات و الفروقات و بواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي و مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق

وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.¹

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الجامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2010، ص 51 و 52

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة ونسب الهيكلية المالية.

النسب المالية كثيرة ومتنوعة بتنوع تصنيف كل باحث، وعلى كل مسير إختيار أهم هذه النسب، وعليه حاولنا أن نركز في دراستنا على النسب التي نراها أكثر أهمية فعالية.

أولاً: نسب السيولة.

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة). وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان الإدارة للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمنشأ إئتمان قصير الأجل.¹

1-نسبة السيولة العامة

تشير نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول إلى قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.²

ا عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهما وتسمى هذه النسبة أحياناً بنسبة رأس المال العامل لأ مكونات رأس المال العامل.³

ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التداول (السيولة العامة) = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة .

¹ - بثينة العبيدي ونبييلة موساوي، أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013 . 2014 ، ص 65

² -CLARAN WARCH, Les rations clés du management, Edition: Village Mondiale, 1998, p. 12

³ - بثينة العبيدي ونبييلة موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 67

وعن النسب التداول المرغوب فيها عموماً 1.2 لأن هذا المعدل يعني وجود هامش أمان كافٍ لعدم تعريض الدائنين قصيري الأجل لأي خطر حتى ولو إنخفضت الموجودات المتداولة إلى النصف.

2- نسبة السيولة السريعة (المختصرة).

تعتمد هذه النسبة على أن الأصول سريعة التحويل إلى النقدية لقياس درجة سيولة المنشأ ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشأ بعض الصعوبات عند قيامها بتصرف المخزون بل إن البعض يرى أن المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات تكون من المنتجات تامة الصنع بقيمة التصنيع. عادة ناتجة عن فشل المؤسسة في بيع مخزونها ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية: نسبة السيولة السريعة = (القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل.

ملاحظة : إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

3- نسبة السيولة الفورية

تعتبر هذه النسبة السيولة أكثر النسب صرامة لتقييم المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع المدة الأزمة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى السيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق .

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل إذا ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني

أن الاحتمالات التالية :

- تراجع نشاط المؤسسة.

-نقص تجديد الاستثمارات.

-فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

ال بين % 30 إلى % 50 و % 20 إلى 30 ملاحظة : هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة و السيولة الجاهزة ا % على الترتيب.

ثانيا: نسب التمويل و الإستقلالية المالية.

1- نسبة التمويل الدائم

وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة و تحسب عن طريق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوما.¹

2- نسبة التمويل الخاص:

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الإعتماد على أم واله الخاصة في تمويل الإستثمارات، وتحسب بالعلاقة

التالية:²

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة وكلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على القدرة

الإستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي لإستثماراتها

¹ - منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، 2008 ، ص 60

² - سارة قدوري، دور إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؛ مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014

. 2015 ، ص 08

3- نسبة التمويل الخارجي .

وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / الأموال الخاصة .

و كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر و زاد يقينهم بقدرّة المؤسسة على سداد ديونها .

4- نسبة الإستقلالية المالية

وتقيس هذه النسبة درجة إستقلال المؤسسة عن دائئها، وتحسب عن طريق العلاقة التالية:¹

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على إقراض المؤسسة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى قسمين هما:

أولاً: رأس مال العامل.

1- تعريف رأس مال العامل

رأس المال العامل هو الفائض الأصول المتداولة على ديون قصيرة الأجل, إن هذا التعريف يعطي الطابع الديناميكي

لرأس المال العامل بحيث يسمح لنا بملاحظة الفرق بين الأصول المتداولة والديون بقصيرة الأجل في وقت معين, من

هذا يستنتج أهمية رأس المال العامل في:²

¹ - بثينة العبيدي ونبيلة الموساوي، مرجع سبق ذكره، ص 68

² - يوسف الهزبل كريمة زرزور مبروكة برحومة، تقييم و تحسين الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية الحديثة. مذكرة ليسانس، جامعة الوادي،

- كونه مؤشر يهدف لتحسيد التوازن المالي

- كونه هامش أمان يحقق الملاءة (قدرة المؤسسة على التسديد) على المدى القصير.

2- كيفية حسابه.

من أعلى الميزانية: الموارد الثابتة-الاستخدامات الثابتة.

من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة -الخصوم المتداولة.

3- حالات رأس المال العامل الصافي:

بصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي: ¹

أ - رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ب - رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة. .

ج - رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$

¹- عبد الرزاق زكرياء طينة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013 2014، صص 91 و 92 .

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

BFR. الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل

1.3- تعريفه

مرتبط بدورة الإستغلال وبالتسيير في المدى القصير، وتحليل التطور لما تملكه المؤسسة وما تحتاج له، فإحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من إحتياجات دورة الإستغلال، و يمكن أن نميز بين إحتياجات اس المال العامل للإستغلال وإحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال و لكن قبل ذلك نقدم العلاقة العامة العامة لحساب إحتياجات رأس مال العامل.¹

إحتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة-الخصوم المتداولة خارج الخزينة .

ويمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل إلى :²

هو الجزء من إحتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي

أ - الإحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} :

للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

إحتياج رأس المال العامل للاستغلال = أصول المتداولة للإستغلال - الخصوم المتداولة للإستغلال.

هو الجزء من إحتياجات رأس المال العامل الذي يخص

¹- فيصل عبادة، التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2011. 2012 ، ص 37 -
²- بكوشة صفاء رزاق هبله سارة، إستخدام نماذج التنبؤ لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013 .
 2014 ، ص 28 -

ب - الاحتياج في رأس المال العامل BFR_{hex} : خارج للاستغلال النشاط الغير العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

إحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال = أصول المتداولة خارج الإستغلال - الخصوم المتداولة خارج الإستغلال

ثالثا: الخزينة الصافية

أ - مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، وتشمل صافي \square يمكن تعريف خزينة المؤسسة على القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة. حيث تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليتين:¹

➤ الخزينة = رأس المال العامل - الإحتياج في رأس المال العامل

➤ الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية و نسب النمو.

لقد تم التطرق في هذا المطلب إلى نسب المردودية و نسب النمو.

أولاً: نسب المردودية

ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس \square تعرف المردودية على أ

المال المستمر في تحقيق النتائج المالية، والمردودية قيد أساسي لكل مؤسسة ترغب في البقاء والنمو في ظل واقع

تنافسي مستمر.²

1- المردودية الإقتصادية

¹- فروي نجاح حميدي سليمة، دراسة تطبيقية لمؤشرات التشخيص المالي في المؤسسات الإقتصادية، جامعة الوادي، 2013 2014، ص 51 -

²- بكوشة صفاء ورزاق هبلة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 32

وتعتبر هذه النسبة عن حسن تسيير وكفاءة المؤسسة في استخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت كلما

دلت أن مردودية المؤسسة جيدة، وتحسب عن طريق العلاقة التالية.¹

المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

2- المردودية المالية

وتفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، ويستحسن أن تكون هذه

النسبة مرتفعة حتى تمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة.

وتحسب عن طريق العلاقة التالية:²

➤ المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ثانيا: نسب النمو

تقيس نسب النمو مدى التوسع والتقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن فالنمو هدف مرغوب فيه إذ أنه يمكن من

تحسين طرق إنتاجها، زيادة عدد الوظائف فيها أفقيا وعموديا مما يسمح بتدرج المدراء إلى الأعلى □ توسيع الشركة،

تطوير منتجاتها . وخلق وظائف جديدة، وزيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين في الشركة عن طريق المكافآت

وزيادة الرواتب، وعائد أعلى للمساهمين. ولحجم معدل النمو أهمية خاصة حيث أنه يمكن المحلل المالي من تحديد

طبيعة نمو الشركة. فإذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الإقتصاد القومي، فإنه هذا يدعى نمو

طبيعي.

1- نسبة تطور رقم الأعمال

¹ -Josette Peyrard, Analyse financiers, librairie Vuibert, 8ème éd, Paris, 1999, p: 181-182.

² - إلباس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 ، ص 2.

وهي نسبة تطور رقم الأعمال المحقق خلال سنة مالية معينة و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور رقم الأعمال = (رقم الأعمال للسنة الحالية - رقم الأعمال للسنة السابقة) / رقم الأعمال للسنة السابقة

2- نسبة تطور الإنتاج

تمثل تطور إنتاج المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور الإنتاج = (إنتاج السنة الحالية - إنتاج السنة السابقة) / إنتاج السنة السابقة

3- نسبة تطور القيمة المضافة

تمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط بالوسائل الخاصة المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية وتحسب بالعلاقة

التالية:

نسبة تطور القيمة المضافة = (القيمة المضافة للسنة الحالية - القيمة المضافة للسنة السابقة) / القيمة المضافة للسنة

السابقة

4- نسبة تطور النتيجة الصافية

تمثل نسبة تطور النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور النتيجة الصافية = (النتيجة الصافية للسنة الحالية - النتيجة الصافية للسنة السابقة) / النتيجة الصافية للسنة

السابقة.

المبحث الثالث : دور التحليل في اتخاذ القرارات.

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي يجعل المؤسسة مطمئنة في بينها وهذا بضمان الإستمرارية و القدرة على تنفيذ إستراتيجيتها كما يضمن سلامة القرارات .

لذا فإن دوره في اتخاذ القرارات يستوجب توفير كما معتبرا من المعلومات وكذا إستعمال تقييمات حديقة وأساليب تسيير فعالة والتعرف على الطرق التمويل وكذا مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتفاديها ولا يتم هذا من خلال جمع تبرير، تنظيم تحليل المعلومات المتعلقة والمؤثرة على الذمة المثالية للمؤسسة، كل هذا سنتناول من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار ومراحل تقييمها

. سنتطرق من خلال هذا المطلب عن دور مؤشرات التوازن في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمه.

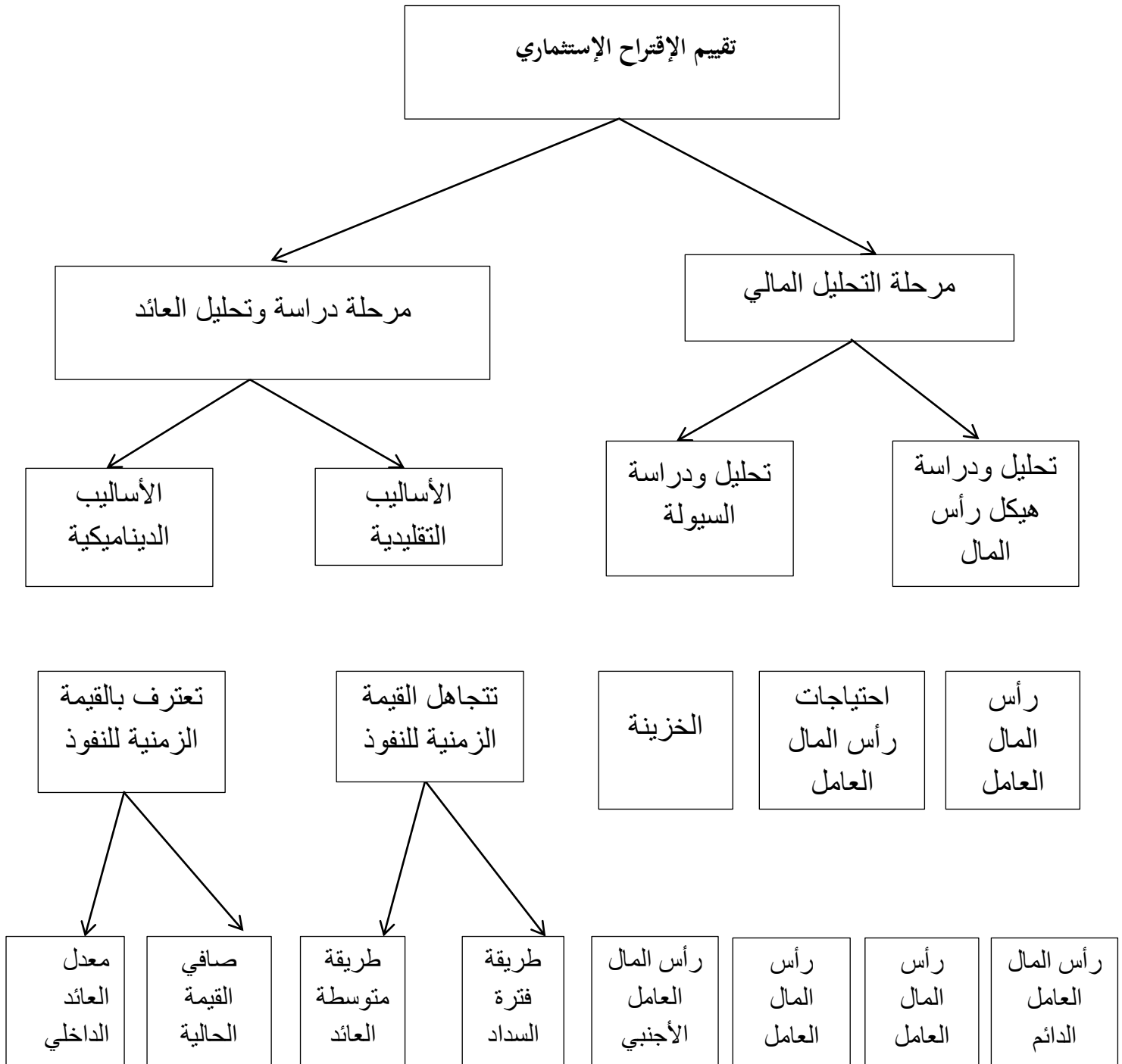
1- دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار:

إن المؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أ،ها تقييم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لإتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على إتخاذ القرار الإستثماري

كما هو موضح في الشكل التالي¹:

¹ حنفي عبد الغفار، مرجع سابق ص 21.

الشكل 02: الهيكل المالي للمؤسسة



المصدر : معلومات مستخرجة من وثائق مؤسسة سونلغاز

2- مراحل تقييمها:

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للإستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وإن الإستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزامه.

أ. تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الإستثمار.

ب. تحليل هيكل رأس مال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الإستثمار والتمويل أي التحقق

أن التمويل يتلائم مع الإستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للإستثمارات في رأس المال العامل.¹

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

نظرا لما يترتب من قرارات من الأهمية والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطات المؤسسة بإعتبارها الموجه والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف الحديثة والمتطورة والفعالية وبما أن القرارات هي التي نتمننا لأن لها صلة بالتحليل المالي، ارتدينا أن نتناول القرارات المالية قصيرة الأجل والقرارات المالية طويلة الأجل.

أولاً: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قصيرة الأجل

إذا كانت القرارات المالية طويلة الأجل دقيقة ومستقلة فإن القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة بها تماما، حيث أن إستعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها في أجل عمل دورة الإستغلال وناجحة عن حجم النشاط، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط وأشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج والحقوق والديون ترتبط أيضا بالسوق ولكن كل هذه الإستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الأجل وشروط تغطية هذه الإحتياجات تعتمد أيضا على قرار طويل الأجل، ومن أهم هذه القرارات توظيف السيولة أي إستخدامها، التنازل عن الحقوق بالمعنى حجم تجاري، الإفتراض عن طريق ديون المورد واللجوء إلى القروض البنكية فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة وهي قرارات مكلمة للقرارات طويلة الأجل، وحتى القرارات المتخذة ذات فعالية وناجحة لا بد من تزويد

¹ حنفي عبد الغفار، مرجع سابق ص 23.

متخذتها بمعلومات على قدر من الدقة والوضوح، وأن تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة وتحليلها وتحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها، وبما أن المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الإدارة تنويع هذه المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الإدارة تنويع هذه المعلومات واختيار مدى صحتها، حتى يمكن الاستفادة منها ثم تقوم بحفظها وتخزينها بطريقة تسمح باسترجاعها بسرعة وتوزيعها إلى مراكز صنع القرار، ومن الخصائص الواجب توفرها في المعلومات هي أن تكون منسقة ومرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار كما تكون ذات ثقة عالية وصياغة محكمة، ومن أهم كل هذا أن تكون تكاليف إعداد معقولة بحيث الفائز من استعمال تكون أكبر من تكاليف تحضيرها.¹

ثانياً: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الأجل

وتتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الأجل ومن أهم هذه القرارات قرار الإستثمار فالمؤسسة تقوم بعملية الإستثمار، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية، ولذلك تقوم بالمخاطرة بين مشاريع المتاحة وهذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع، كون القرار الإستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلاً ويلازمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذ بأحسن أسلوب، حيث لا يتقرر الإستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان، وكذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.

إن الفصل بين القرار التمويلي لمشروع وقراره الإستثماري يؤكد كون القرار الإستثماري يهمل التمويل بالديون في بعض الأحيان إلا أن القرار التمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالديون لأنه يعمل على تعديل مردودية الإستثمار يفاضل بين مختلف موارد التمويل بالديون.²

¹ منعم زميري المونسي، اتخاذ القرارات الإدارية، دار البازوري للنشر، عمان، ط1، 1998م، ص13.

² المرجع السابق، ص 14.

المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات وحدود استخدامها

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار في عمله، إضافة إلى استخداماتها التي سنتطرق إليها من خلال هذين الفرعين:

أولاً: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

تعرف النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلوماتين الخاصتين، إما بقائمة وهي ترد الآلات المعنية بالتحليل المالي (أي الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة)، إما باعتماد على تحليل كل معلومة على حدا. ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين، كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لإتخاذ القرارات لو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن النسب المالية تعطي الفرصة لإختيار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها في دور اتخاذ القرار.

- نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لإتخاذ التمويل والإئتمان.
- نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الإستثمارية والمالية.¹
- نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أساليب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.²

ثانياً: استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار.

تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها:

1- استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات:

¹ يوسف قريش، الياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 47.

² يوسف قريش، الياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 47-48.

بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي، والإسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

2- استخدام النسب المالية في قرار الإتفاق العام:

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإتفاق الإستثماري باستخدام أساليب متعددة.

وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية رأس المال العامل ثم التدفق النقدي داخل رأس المال نتيجة الاقتراح الإستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الإقتراح وقد يتضمن هذا الإستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين مبيعات نظراً لطبيعة المقترحات الإستثمارية التي تغير من هذه العلاقات، فإذا كان الاقتراح متشابهاً للإستثمارات الحالية، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي.¹

¹ يوسف قريش، الياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص -4847.

الخلاصة:

حاولنا في هذا الفصل التطرق الى مختلف المفاهيم الاساسية و المتمثلة في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية باعتبارها العرض الهيكلي ذات الطابع المالي للمركز المالي للمؤسسة، بالإضافة الى تقييم الاداء المالي الذي يعتبر جزء من عملية المراقبة حيث يقوم بمقارنة الاداء الفعلي بالأداء المخطط، مما يساهم هذا الاخير باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة في تقليص الفجوة بينهما.

يستخدم في التقييم كل من مؤشرات التوازن المالي لتقييم الاداء المالي و كذا النسب المالية لان كلاهما من الادوات المهمة لتقييم اداء المؤسسة و مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حاليا و مستقبلا.

و كذلك تم التوصل الى ان المؤشرات المالية و النسب اداة من ادوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الاداء و النهاية في تقييمه، لذلك يفضل استخدام كلاهما معا حتى تكون للمسير المالي نظرة دقيقة عما يجري في المؤسسة.

الفصل الثالث :

دراسة تطبيقية لمؤسسة سونلغاز

تمهيد :

تعتبر مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للغرب "ولاية غليزان" من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هدفها إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب التطبيقي حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كل مبحث يتخلله أربعة مطالب ، تناول المبحث الأول تقديم المؤسسة محل الدراسة من خلال إعطاء لمحة تاريخية حول نشأة المؤسسة وكذا مراحل تطورها وخصائصها و التعرف على الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

أما المبحث الثاني: تناول تحليل القوائم المالية من خلال عرض الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج و الميزانيات المختصرة للسنوات (2013 - 2018) و تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية وأخيرا إعداد جدول التمويل لمؤسسة سونلغاز تم تحليل نتائجه .

المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مؤسسة سونلغاز، وذلك بتقديم لمحة تاريخية حول المؤسسة وكذا مراحل تطورها مع التطرق إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

مرت سونلغاز بعدة مراحل منذ الاستقلال تم فيها تغيير الأهداف والوسائل بتغيير المحيط الذي كانت تعمل فيه، وبرزت ثلاثة مراحل أساسية ميزت مسار المؤسسة وأثرت في طرق تسييرها بصفة مباشرة، هذه المراحل هي مرحلة ما بعد الاستقلال ومرحلة التسيير الاشتراكي التي شهدت بروتات كبرى على مستوى الاقتصاد الوطني لنصل إلى مرحلة التسعينات التي عرفت أهم التغييرات على مستوى المؤسسة.

1- لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة وتطورها

تم في 1947 إنشاء المؤسسة الوطنية العمومية كهرباء وغاز الجزائر المعروفة اختصارا و كان ذلك إبان الاستعمار الفرنسي، التي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء(EGA) بالحروف الرامزة ونقلها وتوزيعها عبر كافة التراب الوطني، وكذلك توزيع الغاز، وقعت تحت مفعول قانون التأميم الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1940 إلى (EGA) بعد الاستقلال استمرت المؤسسة في العمل إلى غاية 1969 حيث تحولت سونلغاز¹

الشركة الوطنية للكهرباء والغاز لتعوض مؤسسة كهرباء و غاز الجزائر بعد حلها وإنشائها تعزز لها احتكار عمليات إنتاج ونقل و توزيع الطاقة الكهربائية، وما لبثت أن أصبحت مؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون، وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييرية لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية للبلاد، والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطات العمومية، وقد أوكلت لذا المهام التالية:²

-احتكار إنتاج نقل و توزيع الطاقة الكهربائية.

-نقل الغاز الطبيعي عن طريق قنوات عبر كامل التراب الوطني.

¹Sonalgaz: (Société Nationale de l'Electricité et du Gaz)

²المرسوم رقم 59.69 المؤرخ في 1969/07/26 و الصادر في 1969/08/10 والمتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز.

-توزيع الغاز الطبيعي للاستعمال المنزلي والصناعي عبر التراب الوطني.
وبقيت سونلغاز تمارس و تحتكر السوق في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى غاية 1983 أين تم إعادة هيكلتها ضمن عملية إعادة الهيكلة المالية والعضوية الشاملة لكن المؤسسات العمومية وتمحضت عن هذه العملية تحويل وحدات سونلغاز للأشغال و صنع المعدات إلى مؤسسات مستقلة تابعة لمؤسسات تسيير مساهمات الدولة وهي:

- للأعمال المولدة للكهرباء، أو الأشغال الكهربائية، كهريف (KAHRIF)

- للتركيب البنية التحتية و المنشآت الكهربائية، كهركيب (KAHRAKIB)

- لإعداد وإنجاز قنوات نقل و توزيع الغاز، كناغاز (KANAGAZ)

- لأشغال الهندسة المدنية، إنرافا (INERGA)

- للتركيب الصناعي، التركيب (ETTERKIB)

- لصناعة العدادات و آلات القياس و المراقب، أم س (AMC)

¹ في 1991 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري صناعي و تجاري (EPIC) ² وتسمى الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز ، إن إعادة النظر في القانون الأساسي إذ يثبت للمؤسسة مهمة الخدمة العمومية فإنه يطرح ضرورة التسيير الاقتصادي و التكفل بالجانب التجاري ³ ، وقد تم تأكيد هذا القرار بقرار آخر في سنة 1995 ⁴ و من ثم وضعت سونلغاز تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة و صارت تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تخضع لقواعد القانون العام في تعاملاتها مع الدولة و تعرف كتاجر في تعاملاتها مع الآخرين وأصبحت سونلغاز من خلال هذا القرار تمارس مجموعة من المهام كالتأمين للإنتاج و التوزيع العمومي للغاز و النقل و توزيع الطاقة الكهربائية.

¹ بموجب الأمر 54.69 الصادر في 1969/07/28 .

² EPIC; Entreprise Publique à caractère Industriel et Commercial

³ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 475 الصادر في 1991 / 12 / 14 و المتعلق بالقانون الأساسي لسونلغاز.

⁴ القرار التنفيذي رقم 95 280 المؤرخ في 1995 / 12 / 17 و المتعلق بالنظام الأساسي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

تم استكمال إنشاء كل فروع سونلغاز في سنة 1998 في إطار التركيز على المهام الأساسية التي تسمح لها بإخراج النشاطات المحيطة من أجل ترشيد وسائل الإنتاج الموكلة لها بالفتح على أسواق بخلاف أسواقها، وتحقيق استقلالية مالية، وفي عام 2002 تغيرت الصفة القانونية و أصبحت شركة مساهمة (شركة ذات أسهم SPA) قرار رئاسي¹ ، رأس مالها 150 مليار دج، موزع على 150 000 سهم بقيمة 1 مليون دج للسهم الواحد مكتتب ومحرر كلياً من قبل الدولة، و تمارس سونلغاز من خلال اكتسابها صفة شركة مساهمة المهام التالية:

- نقل الغاز لتلبية احتياجات السوق الوطنية.

- توزيع و تسويق الغاز داخل و خارج الوطن.

- تطوير و توفير كل الخدمات في المجال الطاقوي.

- دراسة و تمويل كل أشكال و مصادر الطاقة.

عرفت سونلغاز في سنة 2004 إحداث فروع لبعض النشاطات مثل صحة العمال و البحث والتطوير، كما أنشئت في سنة 2005 مديرية مراكز التكوين لتحضير فرع في هذا النشاط و انطلاق مشروع تنظيم وظيفة الإعلام الآلي سعياً لإنشاء فرع بالتنسيق مع كل عمال تلك الوظيفة في المؤسسة لتكون مهمتها هي تحديث وتطوير أنظمة الإعلام الآلي لمجمع سونلغاز، و تطورت سونلغاز خلال الفترة 2004 - 2006 بتحول سونلغاز المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي إلى شركة قابضة **HOLDING** ، من شركة ذات الأسهم مسماة سونلغاز (SPA) و أصبحت الدولة المساهم ، بالأغلبية في مؤسسة سونلغاز² (SPA) و عليه تم إنشاء في بداية جانفي 2004 ثلاثة فروع مكلفة بنشاطاتها الأساسية:

- سونلغاز إنتاج الكهرباء.

- تسيير شبكة نقل الكهرباء.

- تسيير شبكة نقل الغاز.

كما شهدت سنة 2005 التنصيب الرسمي للجنة ضبط الكهرباء و الغاز³ (CREG) و إيصال مؤسسات بمجمع سونلغاز بقرار من السلطات العمومية من أجل تحقيق فعالية في إنجاز المشاريع الطاقوية، كما تم في سنة

¹ المرسوم الرئاسي رقم 02 195 المؤرخ في 01 / 06 / 2002 والمتعلق برأس مال سونلغاز.

² المادة 165 من القانون رقم 02 01 بتاريخ 05 / 02 / 2002 الخاص بالكهرباء و توزيع الغاز

³ Commission de Régulation d'Electricité et de Gaz

2006 إعادة هيكلة وظيفة التوزيع في سونلغاز بإدماج فروع الأشغال في مجمع سونلغاز وهي أربعة فروع للتوزيع وهي:

- الجزائر العاصمة.

- منطقة الوسط.

- منطقة الشرق.

- منطقة الغرب.

رغم كل هذا التطور تبقى المهمة الأساسية لسونلغاز ضمان الخدمة الأساسية لها بتوسيع نشاطاتها وتطوير التسيير الاقتصادي، و في سنة 2007 عرف مجمع سونلغاز إنشاء معهد تكوين في الكهرباء و الغاز، وشركة مشتركة في الاتصالات بين سونلغاز و سونطراك وهي شركة الطاقة والاتصالات الجزائرية.

2 - تقديم المؤسسة

سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والعازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج كهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر قنوات، وقانونها الأساسي الجديد الصادر في 2002 ، يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما فيميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج .

مند صدور القانون قامت سونلغاز بإعادة هيكلة مصالحتها لكي تتكيف مع السياق الجديد، إذ أضحت اليوم مجمعا صناعيا يتألف من 39 شركة فرعية، وتشغل 40000 عامل.

لقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومساهمتها في تجسيد السياسية الطاقوية الوطنية ترقى إلى مستوى برامج الانجاز الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 97 ٪ ونسبة توغل الغاز إلى ما يفوق 50 ٪ إن سونلغاز العازمة على فعل المزيد وبشكل أفضل، قد حددت على الدوام تمويلات هامة من أجل تطوير وتعزيز المنشآت الكهربائية والغازية وبالنسبة إلى الفترة (2010 - 2014) فقد وضعت برنامج استثماري في موضع التنفيذ بغية رفع قدراتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء وتكثيف شبكاتها الناقلة للكهرباء والغاز وجعلها أقوى، والعمل على تحسين وتحديث خدماتها الموجهة إلى زبائنها كذلك.

وطموح سونلغاز هو أن تغدو مؤسسة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المنافسة التي تلوح ملامحها في الأفق، وأن تكون في الأمد المنظور من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين القطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.

3- أهداف المؤسسة

- تعتبر سونلغاز شركة ذات أسهم، رأسمالها بمائة وخمسين مليار دينار موزع على مائة وخمسين ألف سهم (150000) قيمة كل سهم مليون دينار تكتبها وتحررها الدولة دون سواها.
- وتهدف سونلغاز إلى تحقيق ما يلي:
- إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها .
 - نقل الغاز لتلبية حاجات السوق الوطنية .
 - توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه.
 - تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها.
 - دراسة كل شكل ومصدر للطاقة وترقيته وتثمينه.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشر أو غير مباشر بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه منفعة لسونلغاز، وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة لاسيما البحث عن المحروقات واستكشافها وإنتاجها وتوزيعها .
- تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع شركات جزائرية أو أجنبية.
 - إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.

المطلب الثاني : التعريف بمديرية توزيع الكهرباء و الغاز غليزان

مديرية توزيع الكهرباء و الغاز غليزان هي ممثلة شركتي توزيع الغرب و سونلغاز على مستوى الولاية، مهمتها الأساسية توصيل الكهرباء و الغاز من أجل تلبية الحاجيات الأساسية من الكهرباء و الغاز للمستهلكين على نحو دائم و منتظم. وللقيام بذلك تمارس المديرية الاختصاصات التالية :

* القيام بأعمال توصيل الكهرباء و الغاز إلى الزبائن سواء في إطار برامج الدولة أو البرامج الخاصة بالمؤسسة أو بناء على طلبات المواطنين.

* تطوير و صيانة و استغلال المعدات الكهربائية و الغازية.

* تدعيم و مساندة برامج الدولة (QLSE , QLSQ,ER, DP, PNE)

* تدعيم السياسة العامة للمؤسسة الأم فيما يخص تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن، تطوير المبيعات وتحصيل الديون.

* الحرص على سلامة و أمن الأشخاص و الأملاك التي لذا علاقة بتوزيع الكهرباء و الغاز.

مديرية توزيع الكهرباء و الغاز غليزان تأسست سنة 1996 كمديرية مستقلة عن مديرية (مركز سابقا) مستغنام تغطي ثلاثة عشر دائرة و الثمانية وثلاثين بلدية بالكهرباء و الغاز بواسطة سبع (07) وكالات تجارية وثلاثة (03) مصالح تقنية تعتبر مديرية توزيع غليزان صورة مصغرة للمديرية العامة للغرب لأنها تقوم ببعض مهام المديرية العامة في نطاق ومجال أصغر وبصلاحيات أقل، وهذا حسب الشروط الموكلة إليها، والمتمثلة في أعمال بيع وتوزيع الطاقة (كهرباء وغاز) واستغلال الشبكات وتسييرها طبقا لبرامج وخطط مستقبلية على مختلف المستويات وكانت فيما سبق تعرف بمركز توزيع الكهرباء والغاز حتى سنة 2004 أصبحت مديرية جهوية.

تستفيد المديرية بغلاف مالي كل سنة محدد مسبقا من طرف مديرية الغرب لاستعماله في الخدمات والنشاطات التي تقوم بها ومن مهامها ما يلي:

تطبيق السياسة التجارية المتبعة والتي تخص الزبائن العاديين أي تلبية حاجات الزبائن من الطاقة (الكهرباء والغاز) بأثمان معقولة وبأمان ونوعية جيدة، كما تسعى المؤسسة لتخفيض كلفة منتجاتها والاستمرارية في الخدمات:

- تسيير الموارد البشرية والمادية التابعة للمديرية من أجل تلبية احتياجات الزبائن.
- تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والمقاطعات.
- توسيع شبكة التوزيع على المستوى المحلي وصيانة المنشآت الكهربائية والغازية . استمرارية الخدمات والمشاركة في التنمية المحلية عن طريق إنشاء مصانع و ورشات وبالتالي خلق مناصب شغل متخصصة ومتميزة.

المطلب الثالث: خصائص مؤسسة سونلغاز

وفق للقرار رقم 95 - 280 ليوم 17 ديسمبر 1995 يؤكد على طبيعة:

- سونلغاز كمؤسسة ذات طابع الصناعي وتجاري.
- سونلغاز وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة(المادة 02).
- سونلغاز تتمتع بالشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلال المالي (المادة 04).
- سونلغاز تخضع لقواعد القانون العالم في علاقتها مع الدولة وتعرف كتاجر في تعاملها مع الآخرين (المادة 05).
- ونفس القرار في مادته (06) مهمات للمؤسسة وهي:

تأمين الإنتاج والنقل والتوزيع الطاقة الكهربائية، تأمين التوزيع العمومي للغاز وذلك للمحافظة على شروط الجودة والأمن والنقل بأقل الأسعار وهذا في إطار مهمتها للخدمات العامة .

صلاحيات فرع غليزان لتوزيع الكهرباء والغاز: ان صلاحيات مديرية التوزيع لغليزان تتمثل فيما يلي:

- المساهمة في إعداد سياسة المديرية العامة للتوزيع فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للزبائن، تنمية المبيعات تحصيل المستحقات .

- وضع سياسة تجارية للمؤسسة ومراقبة تطبيقها.

وتحسيسهم MP / BP و MT / Bp - تلبية طلبات التوصيل للزبائن فيما يتعلق

و مساعدتهم بأحسن التكاليف وفي أقرب الآجال.

- ضمان تسيير (قيادة الاستغلال و الصيانة) و تنمية شبكات MP / BP و MT / Bp و التركيبات الملحقة .

- إعداد ووضع سياسة لتنمية البناء والصيانة واستغلال الأنجازات (الاستثمارات).

- ضمان تسيير تنمية الموارد البشرية والوسائل المادية الضرورية للتوظيف المركزي. -- ضمان تأمين أشخاص وممتلكات التي لها صلة بنشاطات التوزيع.

- تمثيل سونلغاز أحسن تمثيل على المستوى المحلي.

مهام فرع غليزان لتوزيع الكهرباء والغاز: تقوم سونلغاز بمهام كثيرة ولها دور كبير في الاقتصاد الوطني بحيث أنها تساهم في تغطية احتياجات المواطنين من الطاقة الكهربائية والغاز ويتم ذلك من خلال:

أ- بالنسبة للطاقة الكهربائية: تقترح سونلغاز الكهرباء عن طريق مراكز كهربائية متواجدة على مستوى عدة نقاط من القطر الوطني، تقوم سونلغاز بإرسال هذه الطاقة المنتجة إلى الزبائن بواسطة شبكات كهربائية (خطوط، مراكز) وهذه الطاقة: إما ترسل إلى الزبائن الصناعيين مباشرة، وإما أن تمر عبر مراكز التحويل حتى يتم تخفيض من درجتها

إلى أن تصل الزبائن العاديين بدرجة تتراوح من 220 فولت إلى 380 فولت.

ب- أما بالنسبة للغاز: فيحتل المرتبة الثانية لسونلغاز بعد الطاقة الكهربائية وهو عكسها حيث أن الغاز لا ينتج عن طريق الشركة بل يتم توزيعه ونقله إلى المشتركين عبر قنوات معينة ، وهذه الطاقة ترسل مباشرة إلى بعض العملاء الصناعيين ثم توضع في شبكات التوزيع ومنها تصل إلى المشتركين.

وبصفة عامة يمكن إجمال مهام سونلغاز في النقاط الرئيسية التالية:

- المشاركة في سياسة المدير العامة فيما يخص الخدمات المقدمة وتطوير المبيعات واسترجاع الديون.
- تهيئة السياسة التجارية للمؤسسة ومراقبة تنفيذها .
- تلبية رغبات الزبائن ومساعدتهم في أحسن الظروف وعلى أحسن حال ومساعدتهم فيما يخص التكاليف واحترام آجال إنجاز الربط .
- القيام بتسيير وتطوير الشبكات ذات الضغط المتوسط والضغط المنخفض وشبكات الغاز والمنشآت الملحقة .
- تصميم برامج الأعمال الخاصة بمهامه والتحكم في إنجازاتها.
- تسيير وتطوير الموارد البشرية والوسائل المادية اللازمة لتسيير المديرية .
- ضمان أمن الأشخاص والممتلكات .
- تمثيل المؤسسة على المستوى المحلي .

المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز غليزان

Sdo تعمل المديرية توزيع غليزان تحت وصاية مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب وتضم المديرية -400- عامل بما فيهم عمال المقاطعات التابعة لها. وتحتوي المديرية الجهوية على :

1-مدير التوزيع : يعتبر المسؤول الأول على جميع العمليات المتعلقة بتسيير وتنظيم المركز حيث يقوم بالسهر على المتابعة والإشراف والتنسيق بين جميع الهياكل التابعة للمركز، و لو بعض الصلاحيات المتعلقة بالعمليات المالية منها:

- الأمر بالصرف في حدود 4000.00 دج ولا يستطيع أن يأمر بالصرف على عمليات مقاولة تفوق تكاليفها هذا المبلغ إلا بالرجوع إلى مدير المنطقة .
- الإمضاء على وثائق المحاسبية .
- إصدار القرارات المتعلقة بتسيير المستخدمين (علاوات، ترقية ... الخ).
- يقوم بالتقييم السنوي للميزانية الإختامية للمركز .
- يشرف على الموازنات التقديرية.
- يمثل المؤسسة لدى السلطات المحلية .
- يتعهد بإنجاز ما جاء في الوثيقة المسماة بعقد التسيير بناء على الموازنة التقديرية .

- 2 - الأمانة: تهتم بمتابعة البريد الوارد والصادر من وإلى المركز وتقوم بوظائف الاتصال مستعملة في ذلك كل أجهزة الاتصال (الهاتف، الفاكس ... الخ).
- 3-مكلف بالشؤون القانونية: يقوم بمتابعة الجوانب القانونية للمؤسسة .
- 4 - مكلف بالإعلام والاتصال: ويحرص على توفير المعلومات التي تتعلق بالزبائن وتوزيعها في الوقت المناسب .
- 5- المكلف بالأمن: دوره هو التقليل من الحوادث وحفظ الأمن سواء الأمان الداخلي أو الخارجي (حوادث مرور، أو التي تتعلق بكهرباء والغاز).
- 6-قسم المالية والمحاسبة: ويعتبر المحور الأساسي للمركز لما يقوم به من تسيير شامل لبرامج الأشغال السنوية للمركز وإعداد الميزانية السنوية العامة، والموازنات التقديرية، وهو مكلف بتقديم الحصيلة النهائية ومتابعة المتعاملين الخواص في إطار الأشغال الموكلة إليهم .
- 7 - مركز الحاسوب: تم إنشاء هذا المركز حديثا بتاريخ 01 جانفي 1997 ، وهو يحتوي على معدات حديثة، مهمته هي معالجة المعلومات بواسطة الإعلام الآلي لقوانين استهلاك الزبائن لكل من الكهرباء والغاز، يتولى رئاسة هذا المركز مهندس دولة ومجموعة من المتخصصين في الإعلام الآلي، وللمركز علاقة مباشرة مع مصلحة العلاقات التجارية.
- 8-قسم الدراسات والأشغال : تتكفل هذه المصلحة بالدراسة الميدانية لكافة الأشغال المتعلقة بعملية توصيل الكهرباء أو الغاز للزبون من حيث الكمية والتكلفة وتحديد المسافة بين الزبون والشبكة، والذي يشمل كل ما يتعلق بالدراسة التي قامت بها فتحرر بذلك مخطط دراسة PLAN D ' ETUDE .
- 9-قسم استغلال الشبكات: وهي المسؤولة عن تسيير شبكات التوزيع (الكهرباء والغاز) وعن صيانتها وتسهر على مدى استمرارها في التوزيع كما ونوعا مع احترام المعايير المعترف بها، ومن بين المهام التي تمارسها هذه المصلحة نذكر: :
- اكتشاف أي خلل على مستوى شبكة التوزيع للغاز يؤدي إلى تسربه .
 - مراقبة المحولات الكهربائية، وتموين الوكالات بأجهزة القياس.
 - إصلاح أي عطب في العدادات (الكهرباء / الغاز) ..
 - رسم الخرائط الهيكلية الغازية والكهربائية .

10 - قسم الموارد البشرية: تهتم بتسيير شؤون الموظفين وكل ما يتعلق بحياتهم المهنية منذ توظيفهم داخل المركز بما في ذلك من تدريب، أجور، ترقية، تقاعد، طلب عمل (توظيف ... إلخ)، فيتم تكوين بطاقة العامل والتيحتوي على كل ما يخص العامل إلى غاية خروجه من المؤسسة .

11 - مصلحة العلاقات التجارية: تهتم بتسيير طلبات الزبائن، وهي نقطة الوصل بين الزبون والمؤسسة، ومن مهامها :

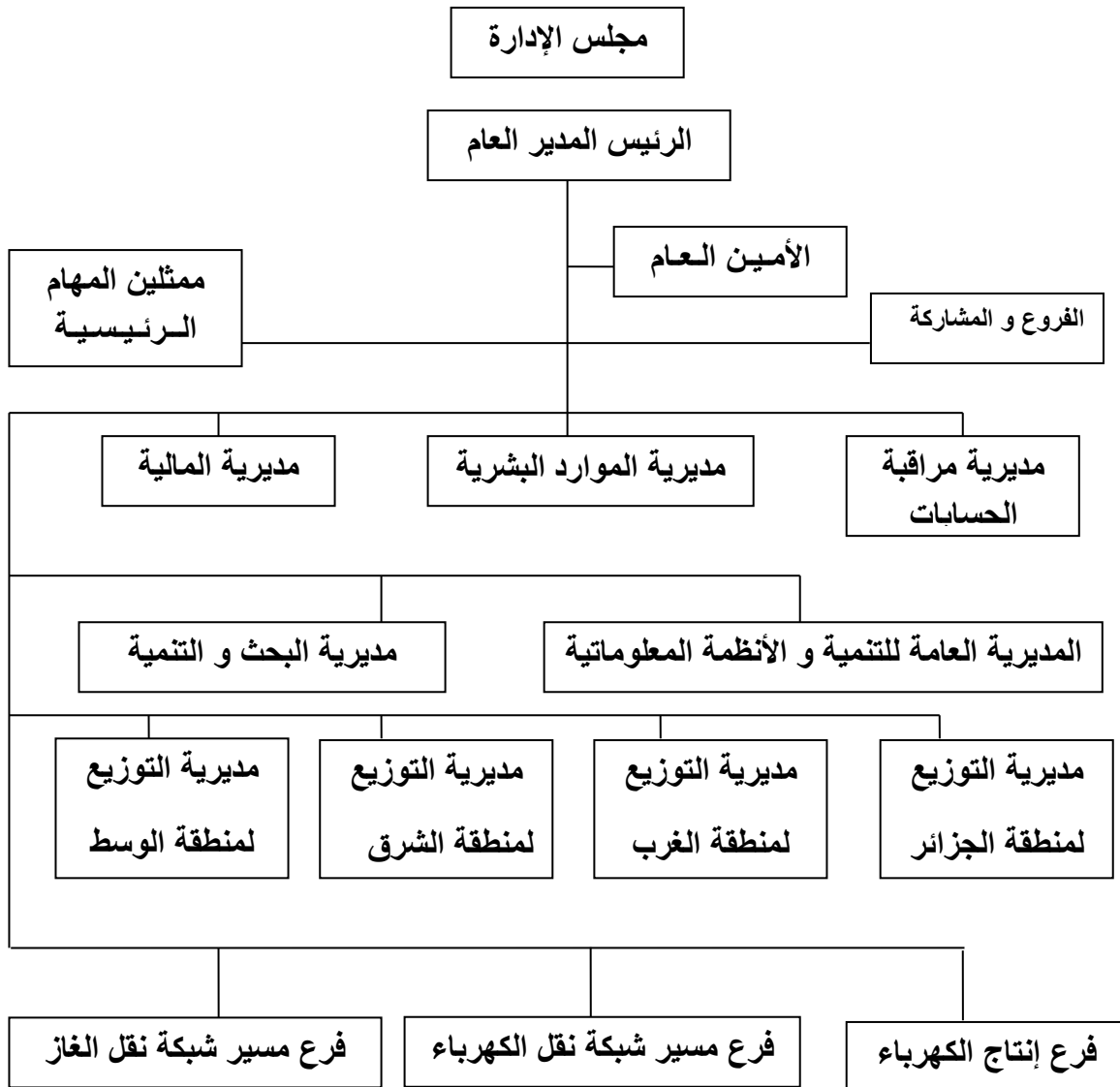
- تسيير مختلف طلبات الزبائن من كهرباء وغاز تليبيتها .
- حساب الفواتير المتعلقة بالطاقة المستهلكة.
- متابعة مختلف الديون مع الزبائن.
- مراقبة قواعد وإجراءات التسيير.
- المحاسبة .

12 - فرع الإنجازات: وهي بمثابة مؤسسة إنجازات مصغرة تعمل لفائدة المركز، وهي تقوم بإنجاز بعض المشاريع على أرض الميدان من كهرباء وغاز على حساب المركز، وله مؤهلات بشرية ومادية معتبرة حيث يخضع هذا الفرع إلى سلطة المدير مباشرة على مستوى المركز .

13 - فرع الإمكانيات: ويتم توفير كل الأجهزة المستعملة داخل المركز والوكالات التابعة له فهو يوفر :

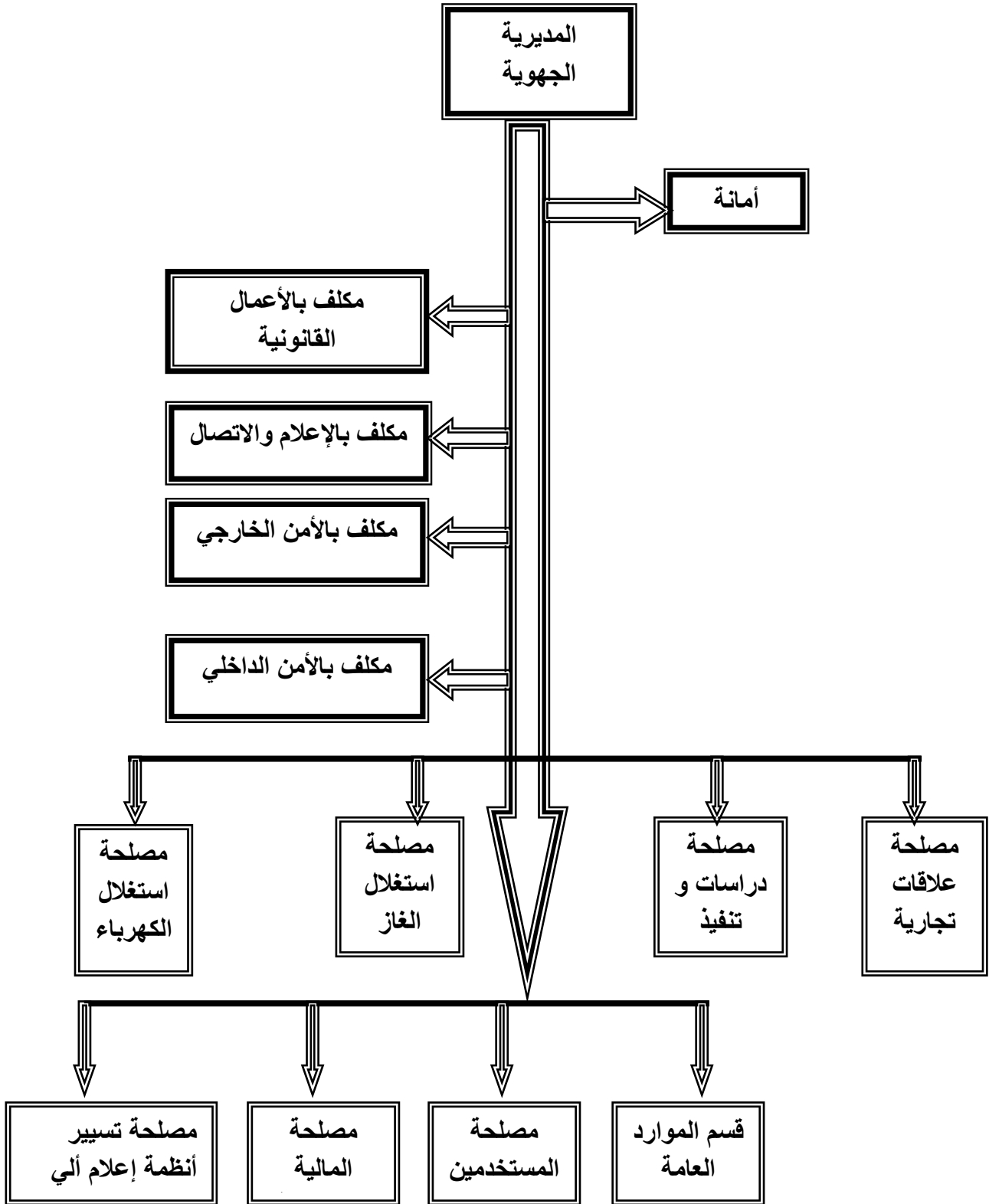
- المكاتب
- سيارات تستعمل لمختلف التنقلات التي يحتاجها العمل
- أجهزة الإعلام .
- معدات العمل .

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة سونلغاز



المصدر: معلومات مستخرجة من وثائق مؤسسة سونلغاز .

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بغليزان



المصدر: معلومات مستخرجة من وثائق مؤسسة سونلغاز

المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013 – 2018)

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى دراسة الوضع المالي للمؤسسة "توزيع الكهرباء و الغاز بغليزان " من خلال عرض الميزانيات المالية إضافة إلى جدول حسابات النتائج و الميزانية المالية المختصرة لكل سنة من فترة الدراسة (2013 – 2018).

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013 – 2018)

عرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2013-2018)

1- الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2013-2014

جدول رقم(04): يمثل الميزانية المالية المختصرة للسنتين (2013-2014) الوحدة(دج)

البيان	2013	2014	البيان	2013	2014
إ. ثابتة	7 042 918 131,	8 466 657 593,8	م. دائمة	7 210 662 554,	8 249 290 825,
	63	1		39	34
إ. متداولة	1 181 093 782,	1 112 855 704,5	أموال خاصة	5 103 664 160,	6 024 197 534,
	05	5		5	78
إ.م.إ.خ.إ.	1 070 477 699,	1 077 962 371,5	د.ط.أ.	2 106 998 393,	2 225 093 290,
	41	1		89	56
نقديات	110 616 082,64	34 893 333,04	دق.أ.إ.خ	1 013 349 359,	1 330 222 473,
				29	02
مجموع إجمالي	8 224 011 913,	9 579 513 298,	المجموع	8 224 011 913,	9 579 513 298,
	68	36		68	36

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنتين (2013-2014)

2- الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2015-2016

جدول رقم (05): يمثل الميزانية المالية المختصرة للسنتين (2015-2016) (الوحدة:دج)

البيان	2015	البيان	2016	2015	البيان
إ. ثابتة	9 754 070 003,	م. دائمة	10 962 683 706,	9 054 294 865,	3 611 279 899,
	41		70	46	43
إ. متداولة	1 021 324 285,	أموال خاصة	1 184 692 514,0	6 454 794 220,	7 936 283 539,
	79		2	34	32
إ.م.إ.خ.إ.	984 216 795,69	د.ط.أ.	1 101 494 891,8	2 599 500 645,	2 817 651 540,
			1	12	41
نقديات	37 107 490,11	دق.أ.إ.خ	83 197 622,21	1 721 099 423,	1 393 441 140,
				74	99
مجموع إجمالي	10 775 394 289,	المجموع	12 147 376 220,	10 775 394 289,	12 147 376 220,
	20		72	20	72

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنتين (2015-2016)

3- الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2017-2018

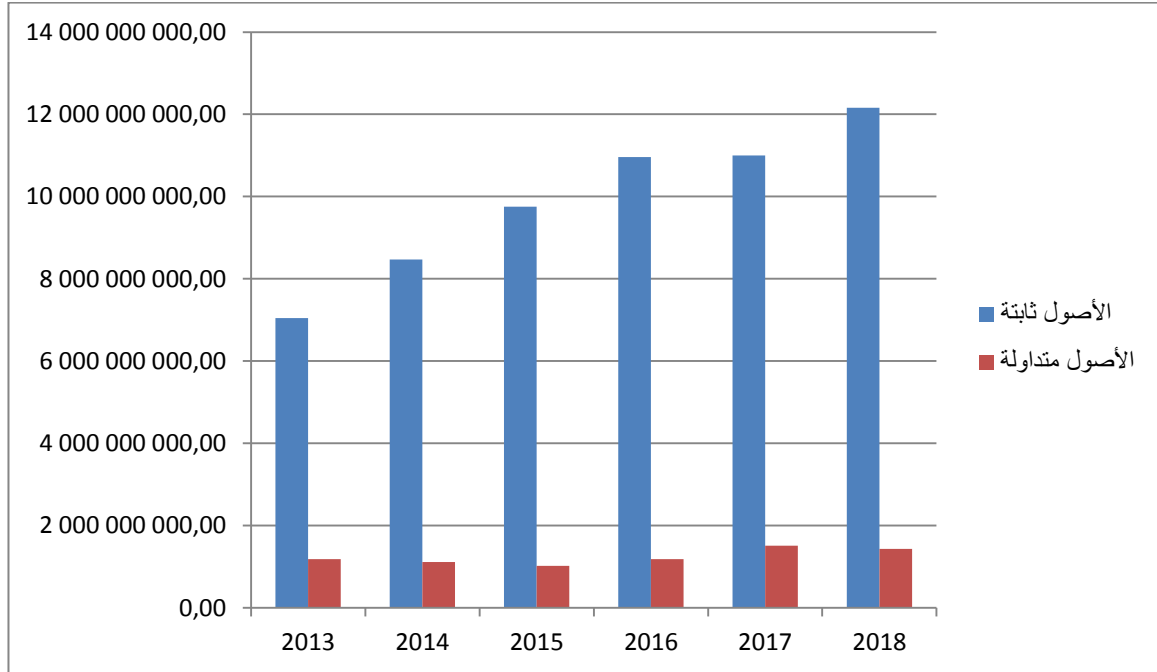
جدول رقم (06): يمثل الميزانية المالية المختصرة. للسنتين (2017-2018) (الوحدة:دج)

البيان	2017	البيان	2018	2017	البيان
إ. ثابتة	10 997 168 015	م. دائمة	12 159 057 267,	11 354 693 121	12 673 958 631
	29		64	37	57
إ. متداولة	1 510 008 453,	أموال خاصة	1 436 286 569,3	8 099 845 767,	8 591 984 573,
	29		8	87	75
إ.م.إ.خ.إ.	1 349 278 389,	د.ط.أ.	1 325 112 584,8	3 254 847 353,	4 081 974 057,
	28		5	50	82
نقديات	160 730 064,01	دق.أ.إ.خ	111 173 984,53	1 152 483 347,	921 385 205,45
				21	
مجموع إجمالي	12 507 176 468	المجموع	13 595 343 837	12 507 176 468	13 595 343 837
	58		02	58	02

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنتين (2017-2018)

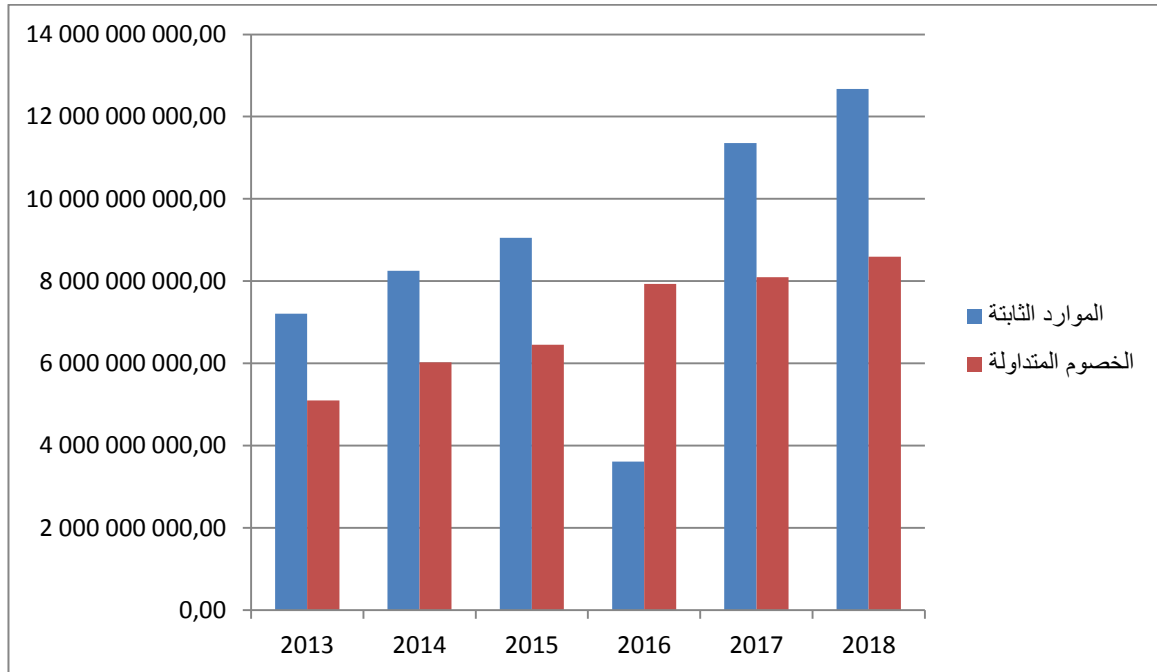
*تمثيل عناصر استخدامات و موارد المؤسسة خلال السنوات المدروسة (2013-2018)

الشكل رقم (05): تطور أصول مؤسسة سونلغاز بغليزان للسنوات (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(-)

الشكل رقم (06): تطور خصوم مؤسسة سونلغاز بغليزان للسنوات (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(-)

التحليل :

من خلال الميزانية المالية المختصرة و التطور للتمثيل البياني للأصول و الخصوم في الأشكال السابقة ، نلاحظ تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث يظهر لنا أن المؤسسة لها قدرات معتبرة على تمويل استخداماتها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة من أعلى الميزانية لجميع السنوات ، أما من أسفل الميزانية تبينا لنا قدرة المؤسسة على تغطية الاستخدامات المتداولة بواسطة الديون القصيرة الأجل لجميع سنوات الفترة المدروسة.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سنقوم في هذا المطلب بدراسة تسيير التوازن المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي للسنوات الممتدة من (2013-2018).

1- حساب مؤشرات التوازن المالي

أولا: رأس المال العامل :

حساب رأس المال العامل الدائم (FR)

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - أصول ثابتة من أعلى الميزانية.

= أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل من أسفل الميزانية.

الجدول رقم(07): حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات(2013-2014)

البيان	2013	2014
الأموال الدائمة (1)	7 210 662 554,39	8 249 290 825,34
الأصول الثابتة (2)	7 042 918 131,63	8 466 657 593,81
رأس المال العامل الدائم (2-1)	167 744 422,76	-217 366 768,47
الأصول المتداولة (1)	1 181 093 782,05	1 112 855 704,55
ديون قصيرة الأجل (2)	1 013 349 359,29	1 330 222 473,02
رأس المال العامل الدائم (2-1)	167 744 422,76	-217 366 768,47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية(2013-2014)

حساب رأس المال العامل الدائم لسنتين (2015-2016)

الجدول رقم(08) : حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات(2015-2016)

البيان	2015	2016
الأموال الدائمة (1)	9 054 294 865,46	3 611 279 899,43
الأصول الثابتة (2)	9 754 070 003,41	10 962 683 706,70
رأس المال العامل الدائم (2-1)	-699 775 137,95	-7 351 403 807,27
الأصول المتداولة (1)	1 021 324 285,79	1 184 692 514,02
ديون قصيرة الأجل (2)	1 721 099 423,74	1 393 441 140,99
رأس المال العامل الدائم (2-1)	-699 775 137,95	-208 748 626,97

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية(2015-2016)

حساب رأس المال العامل الدائم لسنتين (2017-2018)

الجدول رقم(09) : حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات(2017-2018)

البيان	2017	2018
الأموال الدائمة (1)	11 354 693 121,37	12 673 958 631,57
الأصول الثابتة (2)	10 997 168 015,29	12 159 057 267,64
رأس المال العامل الدائم (2-1)	357 525 106,08	514 901 363,93
الأصول المتداولة (1)	1 510 008 453,29	1 436 286 569,38
ديون قصيرة الأجل (2)	1 152 483 347,21	921 385 205,45
رأس المال العامل الدائم (2-1)	357 525 106,08	514 901 363,93

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية(2017-2018)

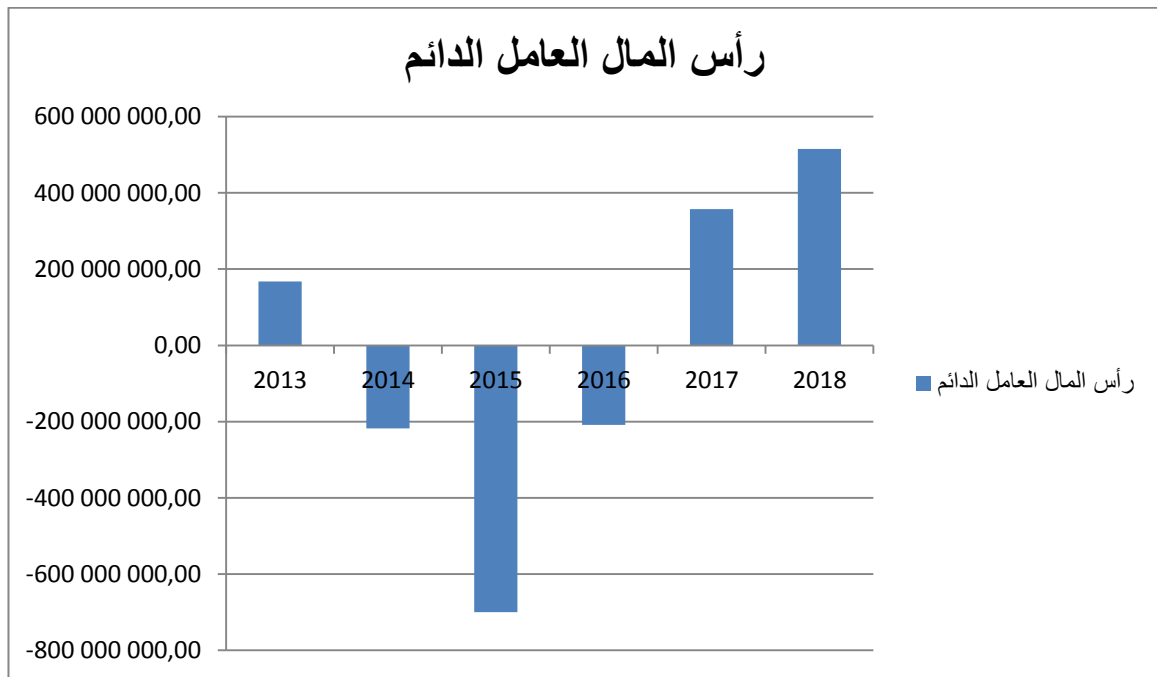
التعليق: من خلال الجداول أعلاه نلاحظ أن :

رأس المال العامل الدائم للمؤسسة خلال سنة 2013 كان موجب من أعلى الميزانية و أسفلها ، أي أن الأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة و هذا يدل على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي ، ليتناقص في ثلاث سنوات 2014 - 2015-2016 حيث لاحظنا أن رأس المال العامل الدائم سالب و هذا يعني أنها تواجه

خطر مالي أي أن الأموال الدائمة لم تغطي الاستخدامات الثابتة فهنا فقدت توازنها المالي ،أما في سنتين (2017- 2018) حققت نتائج موجبة وهذا مؤشرا إيجابيا على قدرة المؤسسة على القيام بتعديلات و إجراءات تصحيحية و هذا يؤكد لامتلاكها هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار هيكلها المالي ومن هنا لا يمكن الحكم على التوازن المالي إلا بعد حساب مؤشرين آخرين مكملين له .

الشكل الموالي يوضح معطيات الجداول السابقة للسنوات التالية (من 2013 إلى 2014):

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم للسنوات (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المؤسسة

التحليل :

من خلال الشكل نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم للسنوات (2013- 2018) غير مستقر ، حيث كان في (2014-2016) سالب أي أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها على المدى القصير ومنه ظهر لنا ارتفاعا ملحوظا خلال السنتين (2017-2018) يعني أن الأموال الدائمة مولت الأصول الثابتة مما يعبر عن قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.

• حساب رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة-الأصول الثابتة.

= الأصول المتداولة - مجموع الديون.

1 - حساب رأس المال العامل الخاص لسنتين (2013-2014)

الجدول رقم(10): حساب رأس المال العامل الخاص لسنتين (2013-2014)

البيان	2013	2014
أموال خاصة	5 103 664 160,5	6 024 197 534,78
-		
أصول ثابتة	7 042 918 131,63	8 466 697 593,81
رأس المال العامل الخاص	-1 939 253 971,13	-2 442 460 059,03

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الميزانية المالية.

2 - حساب رأس المال العامل الخاص لسنتين (2015-2016)

الجدول رقم(11): حساب رأس المال العامل الخاص لسنتين (2015-2016)

البيان	2015	2016
أموال خاصة	6 454 794 220,34	7 936 283 539,32
-		
أصول ثابتة	9 754 070 003,41	10 962 683 706,70
رأس المال العامل الخاص	-3 299 275 783,06	-3 026 400 167,70

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الميزانية المالية.

3 - حساب رأس المال العامل الخاص لسنتين (2017-2018)

الجدول رقم(12): حساب رأس المال العامل الخاص لسنتين (2017-2018)

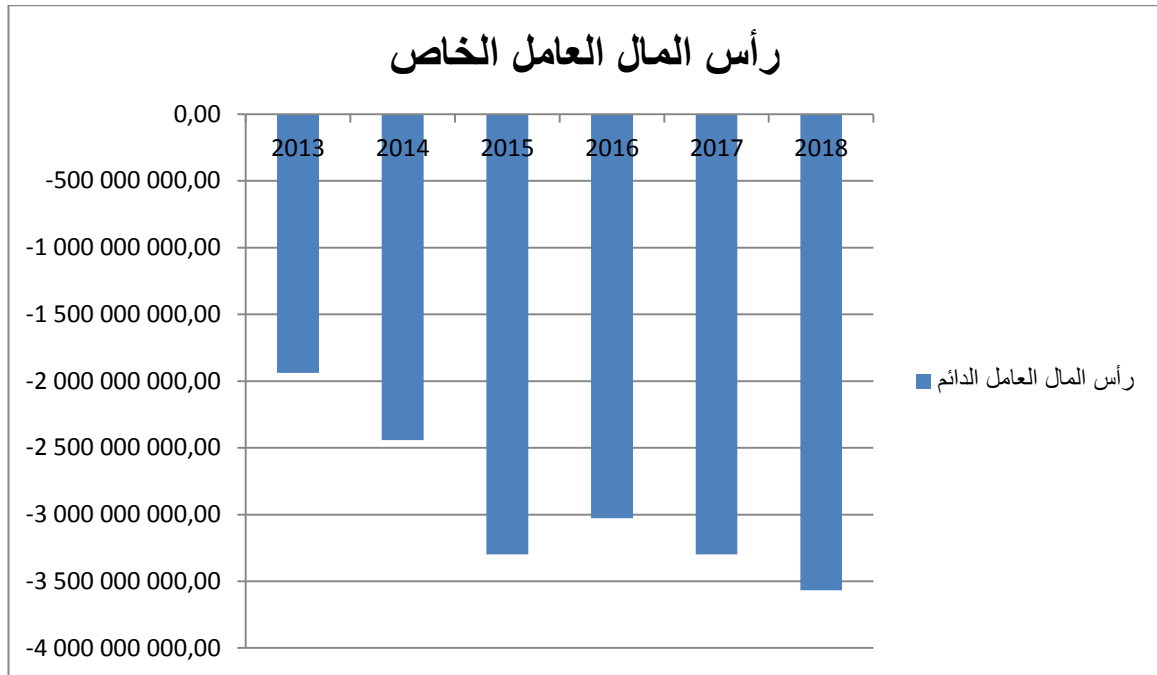
البيان	2017	2018
أموال خاصة	8 099 845 767,87	7 936 283 539,32
أصول ثابتة	10 997 168 015,29	10 962 683 706,70
رأس المال العامل الخاص	-3 299 275 783,06	-3 567 072 693,89

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

التعليق :

من خلال الجداول و النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال فترة الدراسة (2013-2018) و هذا ما يعني أن المؤسسة لا يمكنها تغطية أصولها الثابتة بالأموال الخاصة، و هذا يدل على عدم استقلالية المؤسسة وبالتالي يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.

الشكل رقم (08) : التمثيل البياني لرأس المال العامل الخاص للسنوات (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المؤسسة

التحليل :

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات المدروسة و منه يدل على أن ذلك الجزء من الأموال الخاصة لم يمول الجزء من الأصول الثابتة .

• رأس المال العامل الأجنبي :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

1 - حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتين (2013-2014)

الجدول رقم(13): حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتين (2013-2014)

البيان	2013	2014
مجموع الخصوم	8 224 011 913,68	9 579 513 289,36
-		
الأموال الخاصة	5 103 664 160,5	6 024 197 534,78
رأس المال العامل الأجنبي	3 120 347 753,18	3 555 315 763,58

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الميزانية المالية.

2 - حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتين (2015-2016)

الجدول رقم(14): حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتين (2015-2016)

البيان	2015	2016
مجموع الخصوم	10 775 394 289,20	12 147 376 220,72
-		
الأموال الخاصة	6 454 794 220,34	7 936 283 539,32
رأس المال العامل الأجنبي	4 320 600 068,86	4 211 092 681,40

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الميزانية المالية.

3 - حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتين (2017-2018)

الجدول رقم(15): حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتين (2017-2018)

البيان	2017	2018
مجموع الخصوم	12 507 176 468,58	13 595 343 837,02
-		
الأموال الخاصة	8 099 845 767,87	8 591 984 573,75

5 003 355 263,27	4 407 330 700,71	رأس المال العامل الأجنبي
------------------	------------------	--------------------------

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الميزانية المالية.

التعليق :

نلاحظ من خلال الجداول أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال السنوات (2013-2018) وهذا يعني أن المؤسسة مولت أصولها لتنشيط عملية الاستغلال، و مدى التزامها بوعودها اتجاه الغير.

• حساب رأس المال العامل الإجمالي :

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الثابتة.

1- حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتين (2013-2014)

الجدول رقم (16) : حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتين (2013-2014)

البيان	2013	2014
رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الثابتة	7 042 918 131,63	8 466 657 593,81

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنتين (2013-2014)

2- حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتين (2015-2016)

الجدول رقم (17) : حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتين (2015-2016)

البيان	2015	2016
رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الثابتة	9 754 070 003,41	10 962 683 706,70

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنتين (2015-2016)

3- حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتين (2017-2018)

الجدول رقم (18): حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتين (2017-2018)

البيان	2017	2018
رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الثابتة	10 997 168 015,29	12 159 057 267,64

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنتين (2017-2018)

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي حقق قيم موجبة خلال الفترة المدروسة و هذا جانب إيجابي وجيد لصحة التوازن المالي للمؤسسة ، فإذا ارتفعت الأصول المتداولة تقل خطورة الديون قصيرة الأجل أكثر.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

احتياجات رأس المال العامل = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل.

1- حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين (2013-2014).

جدول رقم (19): حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين (2013-2014)

البيان	2013	2014
الأصول المتداولة -	1 070 477 699,41	1 077 962 371,51
ديون قصيرة الأجل	1 013 349 359,29	1 330 222 473,02
احتياجات رأس المال العامل	57 128 340,12	-252 260 101,51

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الميزانية لسنتين (2013-2014).

2- حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين (2015-2016)

جدول رقم (20): حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين (2015-2016)

البيان	2015	2016
الأصول المتداولة	984 216 795,68	1 101 494 891,81
-		
ديون قصيرة الأجل	1 721 099 423,74	1 393 411 140,99
احتياجات رأس المال العامل	-736 882 627,46	-291 916 249,18

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الميزانية لسنتين (2015-2016).

3- حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين (2017-2018)

جدول رقم (21): حساب احتياج رأس المال العامل لسنتين (2017-2018)

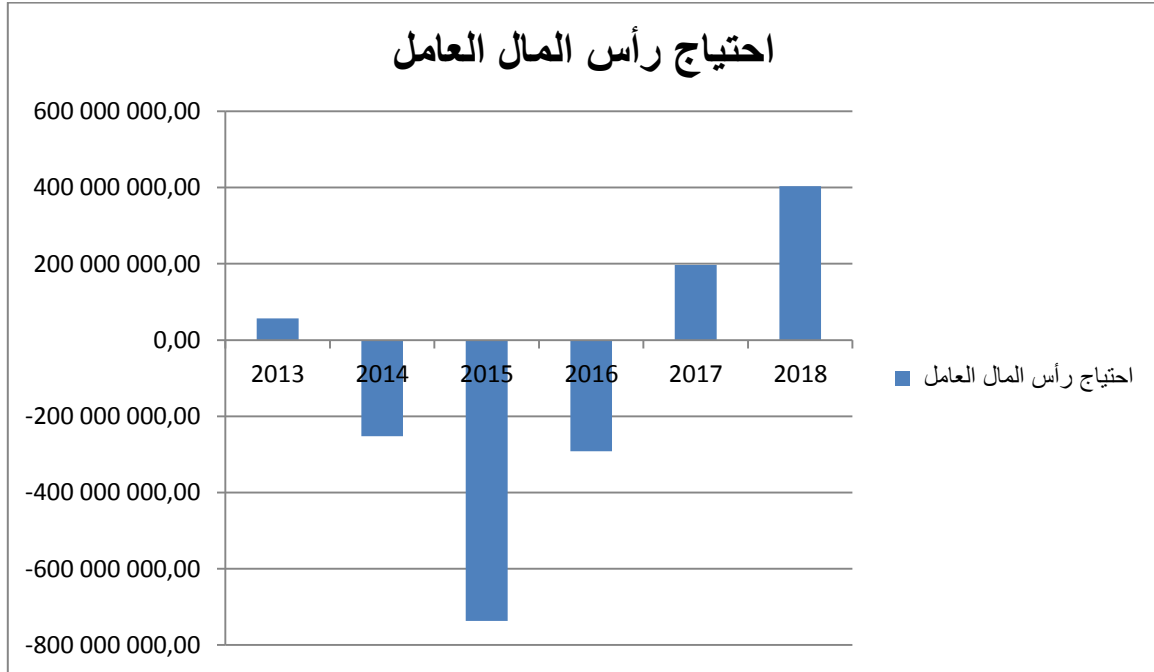
البيان	2017	2018
الأصول المتداولة	1 349 278 389,28	1 325 112 584,85
-		
ديون قصيرة الأجل	1 152 483 347,21	921 385 205,45
احتياجات رأس المال العامل	196 795 042,07	403 727 379,4

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الميزانية لسنتين (2017-2018).

التعليق :

من خلال ما توصلنا إليه عن طريق حسابنا لاحتياجات رأس المال العامل خلال السنوات (2013-2018) ، كانت قيمة 2013 موجبة يعني أن هناك احتياجات استغلالية للمؤسسة غير مغطاة بالموارد المالية قصيرة الأجل ليتناقص خلال السنوات (2014-2016) بقيم سالبة و هذا يدل على وجود فائض في موارد التمويل أما في السنتين (2017-2018) حققت احتياج موجب أي أن في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال و الضمان للمؤسسة توازنها المالي الضروري .

الشكل رقم (09): التمثيل البياني احتياج رأس المال العامل (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (25-27)

التحليل :

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات (2014-2016) أقل من الصفر وهذا يدل على أن ديون قصيرة الأجل أكبر من الأصول المتداولة ، أما في السنتين (2017-2018) فكان احتياج رأس المال العامل موجبة و هذا يعني أن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال .

ثالثا: الخزينة (T)

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية .

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل .

1- حساب الخزينة T لسنتين (2013-2014)

الجدول رقم (22): حساب الخزينة T لسنتين (2013-2014)

البيان	2013	2014
(FR) رأس المال العامل	167 744 422,76	-217 366 768,47
-		
(BFR) احتياج رأس المال العامل	57 128 340,12	-252 260 101,51
(T) الخزينة	110 616 082,64	34 893 333,04

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

2- حساب الخزينة T لسنتين (2015-2016)

الجدول رقم (23): حساب الخزينة T لسنتين (2015-2016)

البيان	2015	2016
(FR) رأس المال العامل	-699 775 137,95	-208 748 626,97
-		
(BFR) احتياج رأس المال العامل	-736 882 627,46	-291 916 249,18
(T) الخزينة	37 107 489,51	83 167 622,21

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

3- حساب الخزينة T لسنتين (2017-2018)

الجدول رقم (24): حساب الخزينة T لسنتين (2017-2018)

البيان	2017	2018
(FR) رأس المال العامل	357 525 106,08	514 901 363,93
-		
(BFR) احتياج رأس المال العامل	196 795 042,07	403 727 379,4
(T) الخزينة	160 730 064,01	111 173 984,53

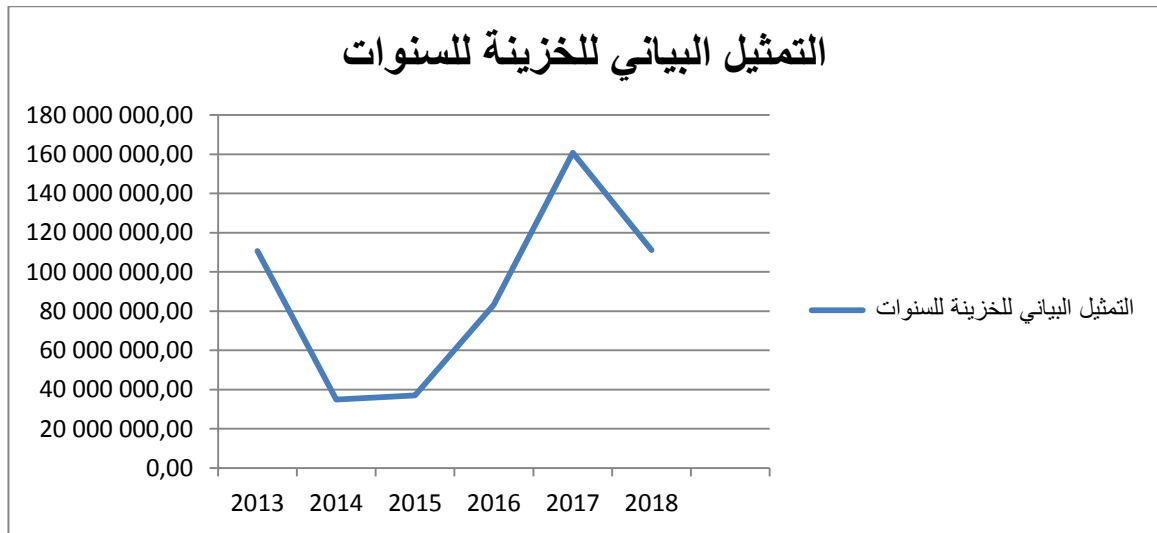
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة

التعليق :

من خلال الجداول رقم (-) نلاحظ أن :

الخزينة موجبة خلال الفترة المدروسة و هذا يعني أن رأس المال العامل غطى احتياج رأس المال العامل وهذا يعني التوازن المالي في المؤسسة محقق ، أي أنها تتمتع بسيولة على المدى القصير ، يمكن لها أن تقوم باستثمارات اضافية نظرا لامتلاكها لموارد مالية دائمة تفوق احتياجاتها .

الشكل رقم (10) : التمثيل البياني للخزينة للسنوات (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (28-30)

من خلال الشكل نلاحظ أن الخزينة الصافية لمؤسسة موجبة و في تدبذب خلال الفترة المدروسة وهذا يدل على وجود فائض مالي على المدى القصير ، يعني هذا على أن رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة ، و نستنتج أن المؤسسة في وضع مالي جيد حيث وفرت سيولة مالية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المالية .

• تحليل التوازن المالي عبر الزمن

أولا : تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات 2015-2014-2013

جدول رقم (25): يمثل تحليل التوازن المالي عبر الزمن للسنوات (2013-2014-2015)

البيان	2013	2014	2015
رقم الأعمال CA	2 762 226 983,65	2 847 728 534,37	3 258 164 850,33
FR	167 744 422,76	-217 366 768,47	-699 775 137,95
BFR	57 128 340,12	-252 260 101,51	-736 882 627,46
T الخزينة	110 616 082,64	34 893 333,04	37 107 489,51

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي

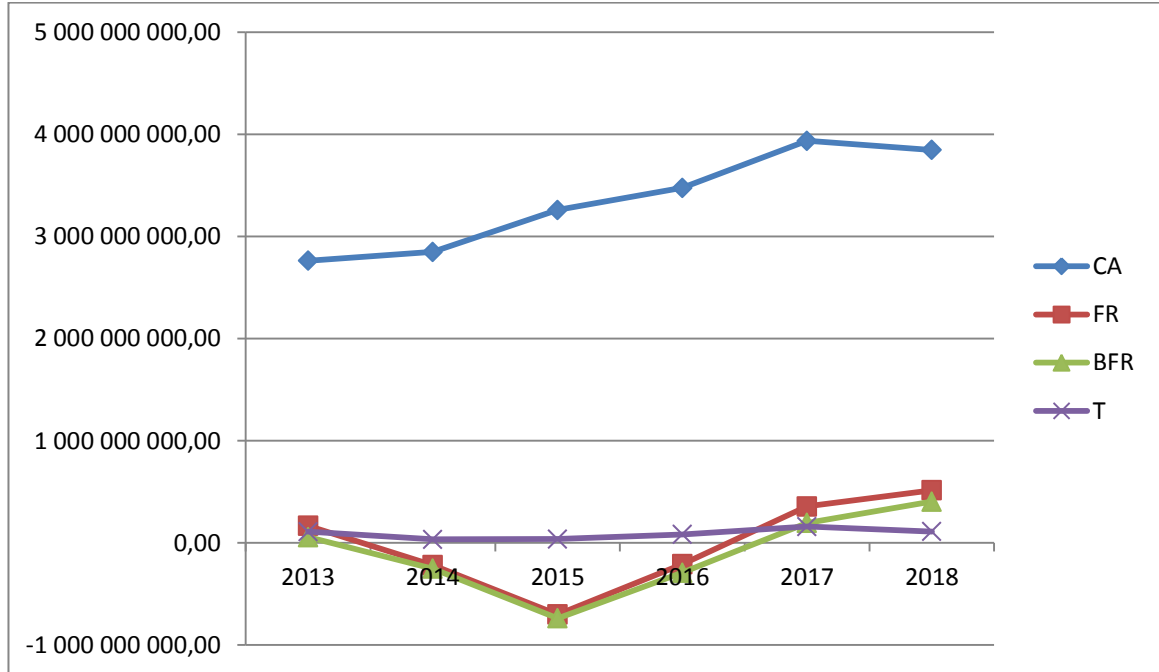
ثانيا : تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات 2016-2017-2018

جدول رقم (26): يمثل تحليل التوازن المالي عبر الزمن للسنوات (2016-2017-2018)

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال CA	3 474 227 275,10	3 935 412 193,14	3 846 246 964,85
FR	-208 748 626,97	357 525 106,08	514 901 363,93
BFR	-291 916 249,18	196 795 042,07	403 727 379,4
T الخزينة	83 167 622,21	160 730 064,01	111 173 984,53

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي

الشكل رقم (11): يمثل تحليل التوازن المالي عبر الزمن للسنوات (2013-2018).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي

التحليل:

نلاحظ أن المؤسسة تمر بمرحلة النمو لأن رقم الأعمال ينمو من سنة إلى أخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة احتياجات الدورية للاستغلال حيث استطاعت المؤسسة أن تحافظ على $T > 0$ الخزينة موجبة عبر الزمن لأنها استطاعت أن ترفع من قيمة **FR**

لدينا: $T = FR - BFR$

حيث نلاحظ نمو مؤشر الخزينة **T** الذي يصاحبه انخفاض في **BFR** و بالمقابل قدرة المؤسسة على التحكم في **FR**

بالنسبة لسنتين (2017-2018) نلاحظ ارتفاع **BFR** حيث غطت المؤسسة هذا الارتفاع بالزيادة في **FR**

و لكن هذا ليس في صالح المؤسسة بل عليها أن تبحث عن المتغيرات التي تؤثر في **BFR**

ومن خلال تحليل التوازن المالي للفترة المدروسة تبين لنا أن المؤسسة تتوفر على توازن مالي مقبول .

المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي باستخدام نسب المالية.

أولا : النسب المالية

سنقوم بحساب النسب المالية لدراسة تسيير التوازن المالي للمؤسسة سونلغاز، نسبة السيولة ، نسبة التمويل ، نسب المديونية ، نسب الهيكلية .

الجدول رقم (27): يمثل نسب التوازن المالي لسنتين (2013-2014-2015).

البيان	العلاقة	2013	2014	2015
1- نسب السيولة :				
- نسب السيولة العامة	الاستخدامات المتداولة / ديون قصيرة الأجل	1,16	0,83	0,59
- نسب السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة - المخزونات) / ديون قصيرة الأجل	1,16	0,83	0,59
- نسب السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	1,10	0,02	0,05
2- نسب التمويل :				
-نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1,02	0,97	0,92
-نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0,72	0,71	0,66
3- نسب المديونية :				
-نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	0,37	0,37	0,40
-نسبة استقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع الخصوم	0,62	0,62	0,59
-نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الخصوم	0,37	0,37	0,40
4- نسب الهيكلية :				
-نسبة الاستخدامات الثابتة	استخدامات ثابتة / مجموع استخدامات	0,85	0,88	0,90
-نسبة الاستخدامات المتداولة	الاستخدامات المتداولة / مجموع الاستخدامات	0,14	0,11	0,09
-نسبة الأصول الخاصة	الأصول الخاصة / مجموع الموارد	0,62	0,62	0,59
-نسبة الديون طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل / مجموع الموارد	0,25	0,23	0,15

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية

الجدول رقم (28): يمثل نسب التوازن المالي لسنتين (2016-2017-2018).

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
1- نسب السيولة : - نسب السيولة العامة	الاستخدامات المتداولة / ديون قصيرة الأجل	0,85	1,31	1,55
- نسب السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة - المخزونات) / ديون قصيرة الأجل	0,85	1,31	1,55
- نسب السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	0,13	0,13	0,12
2- نسب التمويل : - نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	0,32	1,03	1,04
- نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0,72	0,73	0,70
3- نسب المديونية : - نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	0,34	0,35	0,36
- نسبة استقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع الخصوم	0,65	0,64	0,63
- نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الخصوم	0,34	0,35	0,36
4- نسب الهيكلة : - نسبة الاستخدامات الثابتة	استخدامات ثابتة / مجموع استخدامات	0,90	0,87	0,89
- نسبة الاستخدامات المتداولة	الاستخدامات المتداولة / مجموع الاستخدامات	0,09	0,12	0,10
- نسبة الأصول الخاصة	الأصول الخاصة / مجموع الموارد	0,65	0,64	0,63
- نسبة الديون طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل / مجموع الموارد	0,23	0,26	0,30

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات

التعليق :

بناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال الجداول أعلاه وجدنا أن :

1-1-نسب السيولة :

1-1- نسبة السيولة العامة: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في 2013 أكبر من الواحد وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل و ذلك بالاعتماد على الأصول المتداولة ، حيث تراجع خلال السنوات (2014-2016) أقل من الواحد و هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة ، وفي (2017-2018) ارتفعت قيمتها أكبر من الواحد مما تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة ، ومنه نستنتج أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة .

1-2-نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة في 2013 أكبر من الواحد حيث أن المؤسسة استطاعت تغطية كل الديون قصيرة الأجل، أما خلال السنوات (2014-2016) تراجع أقل من الحد الأدنى أي لم تستطع تغطية ديونها وفي السنتين (2017-2018) ارتفعت و هذا يبين مدى إمكانية سداد التزامات قصيرة الأجل .

1-3-نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة في 2013 كانت أكبر من الواحد حيث كانت المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل ، لتراجع خلال السنوات المتبقية أقل من الواحد بنسب ضعيفة جدا ، مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية ديونها بقيم الجاهزة فقط .

1-1-نسب التمويل :

1-2-نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في 2013 كانت أكبر من 1 تم تراجع خلال السنوات (2014-2016) وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل و المؤسسة في حالة عدم التوازن بينما بدأت بالارتفاع خلال السنتين (2017-2018) و هذا يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان .

2-2-نسبة التمويل الخاص: نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد طيلة فترة الدراسة مما يدل على عدم تغطية المؤسسة للأصول الثابتة بالأموال الخاصة ، فإن ذلك يعني أن المؤسسة تواجه عجز في تمويل قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة .

3- نسب المديونية :

3-1- نسبة الديون : نلاحظ أن النسبة أقل من 0.5 و هذا يدل على مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة و مدى قدرتها لضمان الديون للغير .

3-2- نسبة استقلالية المالية : نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد خلال السنوات المدروسة و هذا يعني المؤسسة وضعيتها مثقلة بالديون ولم تستطع الحصول على قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات ، حيث إن المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية و هذا خطر على وضعيتها المالية .

3-3- نسبة قابلية التسديد : نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة أقل من النصف فهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ما عليها من ديون ، أي كلما كانت النسبة أصغر من الصفر كلما زاد ارتياح الدائنين اتجاه أموالهم .

4- نسب الهيكلية :

4-1- نسبة الاستخدامات الثابتة : نلاحظ أن نسبة الاستخدامات الثابتة أقل من 1 وهذا يدل على مدى توازن سيولتها .

4-2- نسبة الأموال الخاصة : نلاحظ أن نسبة تبين لنا أن المؤسسة تعتمد بكثرة على أموالها الخاصة .

4-3- نسبة الديون طويلة الأجل : نلاحظ أن المؤسسة في وضعية مريحة لأن حجم الديون طويلة الأجل أكبر من الديون قصيرة الأجل و هذا يمكنها من تسديد ديونها .

ثانيا: تحليل أرصدة وسيطية لجدول حسابات النتائج

1- هامش الربح الإجمالي :

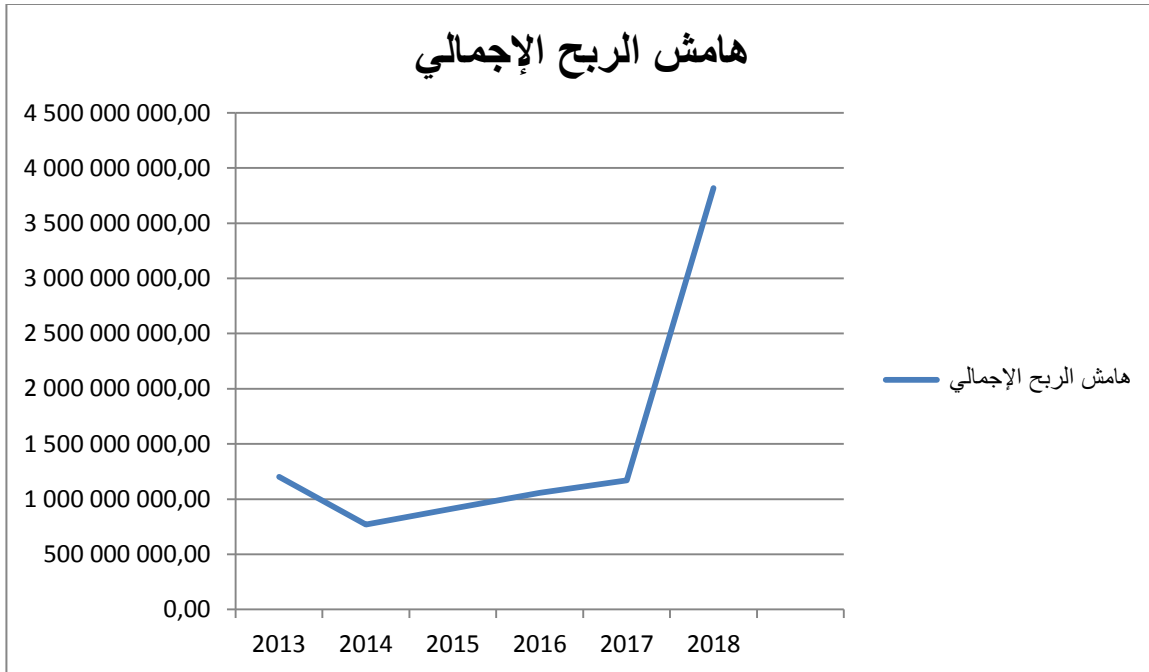
• هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة شراء البضائع

الجدول رقم (29) : يمثل هامش الربح الإجمالي

السنوات البيان	رقم الأعمال	تكلفة شراء البضائع	هامش الربح الإجمالي
2013	2 762 226 983,65	-1 560 991 901,74	1 201 235 082,65
2014	2 847 728 534,37	-2 079 096 495,23	768 632 039,14
2015	3 258 164 850,33	-2 342 711 421,77	915 453 428,56
2016	3 474 227 275,10	-2 416 327 960,43	1 057 899 314,67
2017	3 935 412 193,14	-2 766 477 666,20	1 168 934 526,94
2018	3 846 246 964,85	-29 192 897,08	3 817 054 067,77

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات(2013-2018)

الشكل رقم (12) : يمثل نسب تطور هامش الربح الإجمالي(2013-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (54)

2- القيمة المضافة للاستغلال :

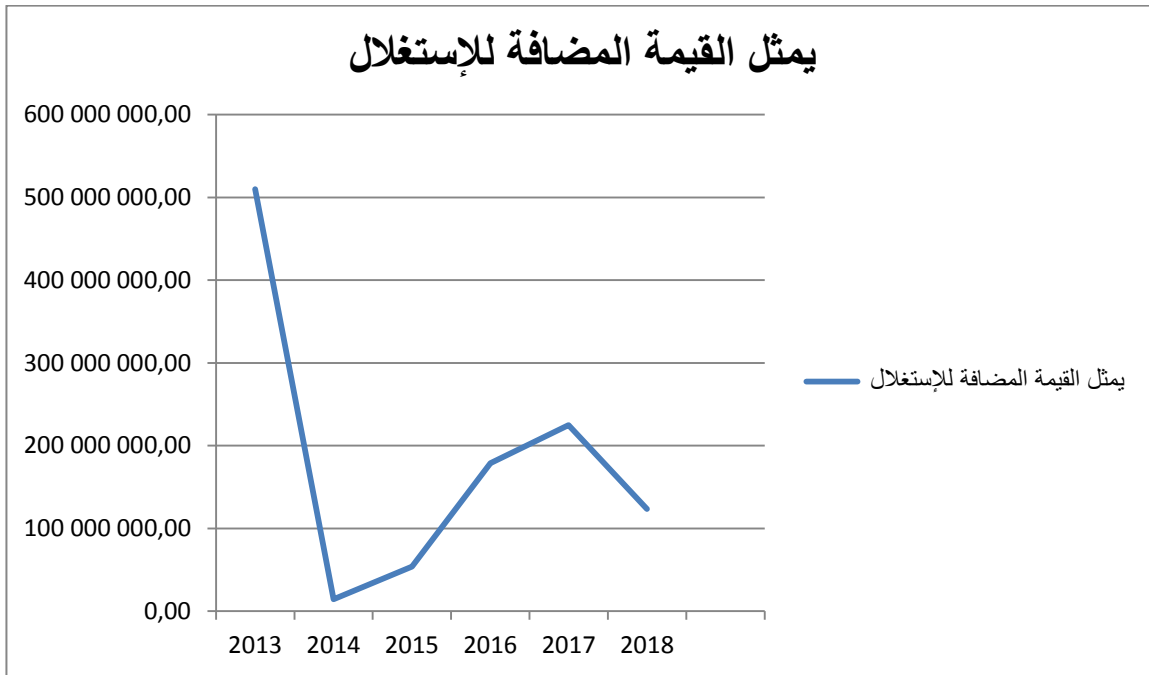
القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - إستهلاك السنة المالية

الجدول رقم (30) : يمثل القيمة المضافة للإستغلال

السنوات البيان	إنتاج السنة المالية	إستهلاك السنة المالية	القيمة المضافة للإستغلال
2013	2 762 226 983,65	-2 252 388 598,70	509 838 384,95
2014	2 847 728 534,37	-2 833 355 168,69	14 373 365,68
2015	3 258 164 850,33	-3 204 165 555,21	53 999 295,12
2016	3 474 227 275,10	-3 295 518 964,07	178 708 311,03
2017	3 935 412 193,14	-3 710 631 574,94	224 780 618,20
2018	3 846 246 964,85	-1 015 297 568,50	123 647 787,08

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات (2013-2018)

الشكل رقم (13) : يمثل نسب تطور يمثل القيمة المضافة للإستغلال (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (55).

3- الفائض الإجمالي للاستغلال :

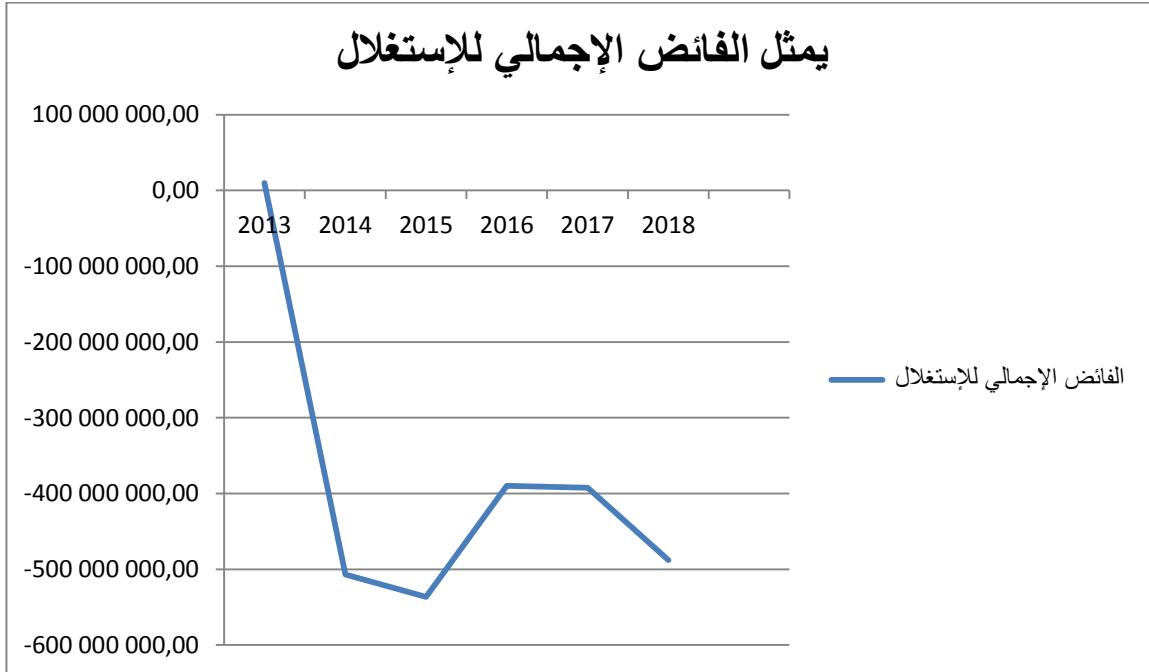
الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - أعباء المستخدمين - الضرائب و الرسوم
و المدفوعات المماثلة

الجدول رقم (31) : يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال

السنوات البيان	القيمة للاستغلال المضافة	أعباء المستخدمين	الضرائب و الرسوم	الفائض الإجمالي للاستغلال
2013	509 838 384,9 5	456 901 558,65 -	43 098 006,68 -	9 838 819,62
2014	14 373 365,68	474 390 312,69 -	46 657 764,51 -	506 674 711,52 -
2015	53 999 295,12	535 036 883,61 -	55 389 521,88 -	536 427 110,37 -
2016	178 708 311,0 3	507 745 238,46 -	60 871 663,49 -	389 908 590,92 -
2017	224 780 618,2 0	547 276 285,77 -	69 972 769,15 -	392 468 409,72 -
2018	123 647 787,0 8	540 360 949,89 -	71 314 910,39 -	488 028 073,20 -

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات(2013-2018)

الشكل رقم (14) : يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (56)

4- النتيجة التشغيلية :

النتيجة التشغيلية = فائض إجمالي الاستغلال + المنتوجات التشغيلية الأخرى (ح/75) - الأعباء التشغيلية الأخرى (ح/65) - المخصصات للإهلاكات و المؤونات وخسائر القيمة (ح/68) + الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات (ح/78)

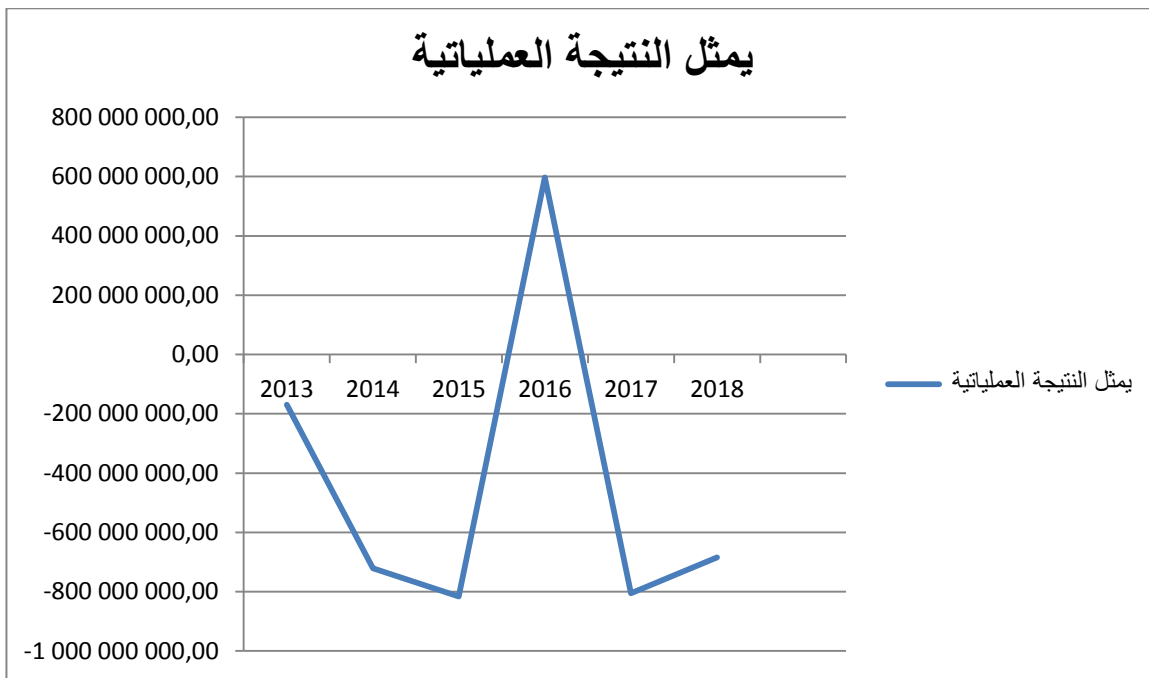
الجدول رقم (32) : يمثل النتيجة التشغيلية

النتيجة التشغيلية	(ح/78)	(ح/68)	(ح/65)	(ح/75)	فائض إجمالي للاستغلال	السنوات البيان
169 254 321, -87	140 296 55 4,75	377 050 970,15 -	-16 170 486,64 -	73 831 760 ,55	9 838 819,62	2013
721 331 100, -86	106 513 36 3,75	384 616 556,48 -	-11 187 392,53 -	74 634 195 ,92	506 674 711,5 -2	2014
815 765 909, -77	23 635 308 ,65	380 880 869,33 -	-5 451 435,17 -	83 358 196 ,45	536 427 110,3 -7	2015

597 615 911, 31	93 590 135 ,18	376 323 808,51 -	-5 555 093,79	80 581 446 ,73	389 908 590,9 -2	2016
804 678 746, -48	10 366 441 ,31	554 686 399,94 -	-6 256 419,90	138 366 04 1,77	392 468 409,7 -2	2017
684 631 191, -71	24 032 360 ,57	243 374 326,29 -	-162 607,36	22 901 454 ,57	488 028 073,2 -0	2018

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات(2013-2018)

الشكل رقم (15) : يمثل النتيجة العملياتية (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (57)

5- النتيجة المالية :

النتيجة المالية = المنتوجات المالية - الأعباء المالية

الجدول رقم (33) : يمثل القيمة النتيجة المالية

السنوات البيان	المنتوجات المالية	الأعباء المالية	النتيجة المالية
2013	-	-	00
2014	-	-	00
2015	-	-	00
2016	-	-	00
2017	-	-	00
2018	-	-	-937 381,72

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات(2013-2018)

الشكل رقم (16) : يمثل تطور النتيجة المالية(2013-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (58)

6- النتيجة العادية قبل الضرائب :

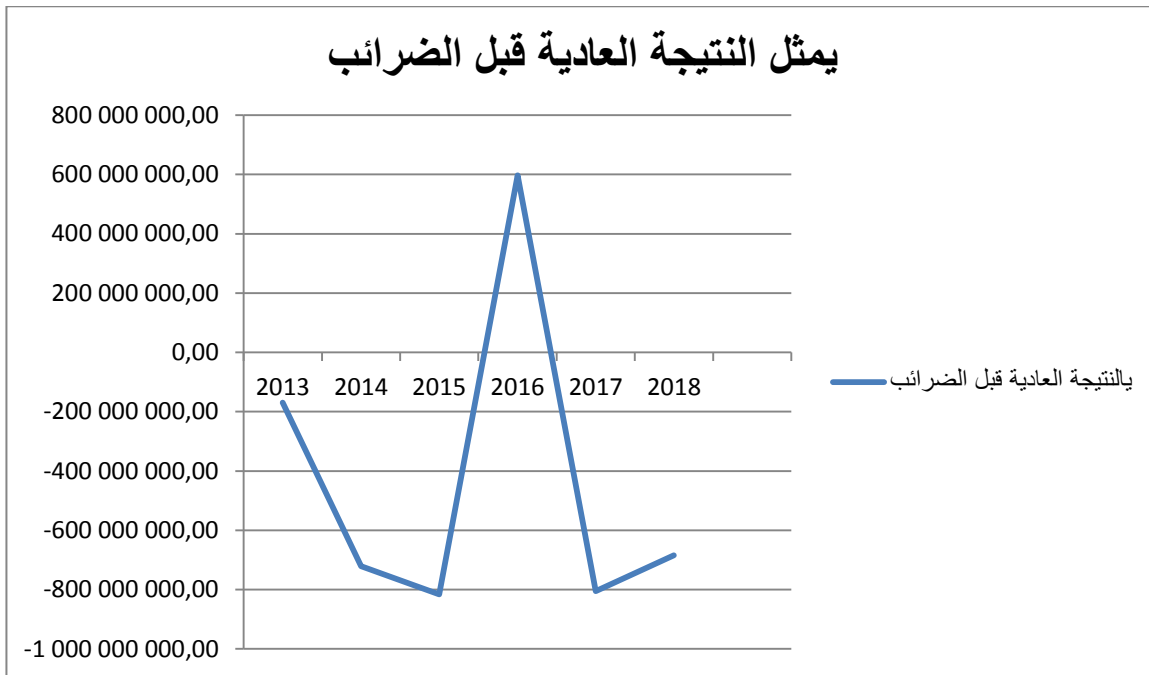
النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

الجدول رقم (34) : يمثل النتيجة العادية قبل الضرائب

السنوات البيان	النتيجة العمليانية	النتيجة المالية	النتيجة العادية قبل الضرائب
2013	-169 254 321,87	00	-169 254 321,87
2014	-721 331 100,86	00	-721 331 100,86
2015	-815 765 909,77	00	-815 765 909,77
2016	597 615 911,31	00	597 615 911,31
2017	-804 678 746,48	00	-804 678 746,48
2018	-684 631 191,71	-937 381,72	-685 568 573,43

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات(2013-2018)

الشكل رقم (17) : يمثل تطور النتيجة العادية قبل الضرائب(2013-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (59)

7- النتيجة الصافية للأنشطة العادية :

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب المستحقة على

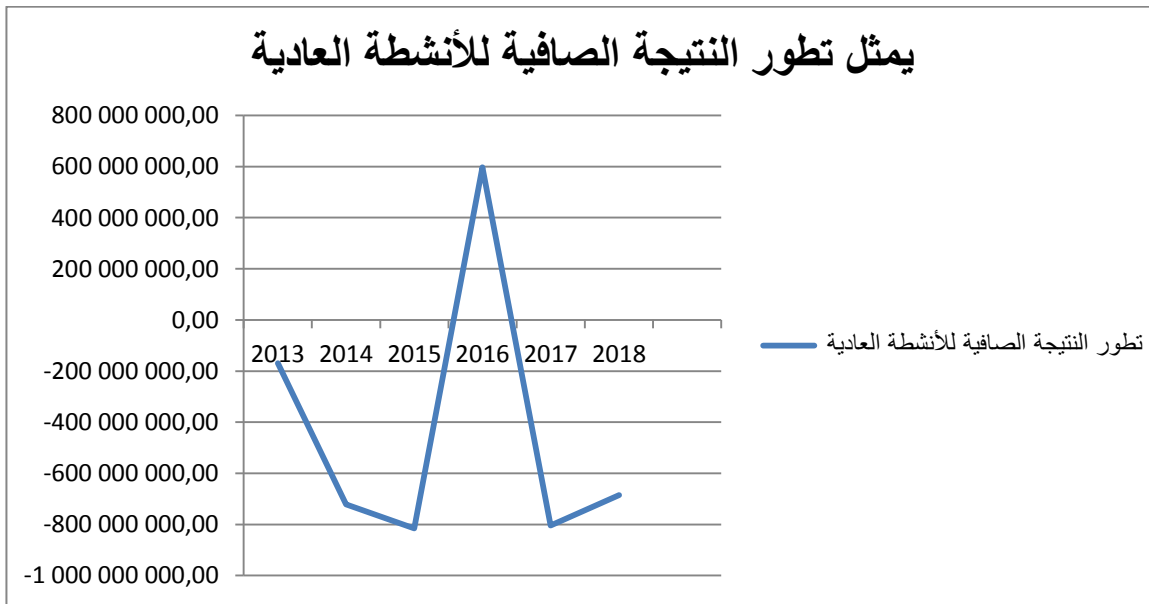
النتائج(ح/695) - ضرائب أخرى على النتائج (ح/692)

الجدول رقم (35) : يمثل النتيجة الصافية للأنشطة العادية

السنوات البيان	ن . العادية قبل . ض	(ح/695)	(ح/692)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
2013	-169 254 321,87	00	00	-169 254 321,87
2014	-721 331 100,86	00	00	-721 331 100,86
2015	-815 765 909,77	00	00	-815 765 909,77
2016	597 615 911,31	00	00	597 615 911,31
2017	-804 678 746,48	00	00	-804 678 746,48
2018	-685 568 573,43	00	00	-685 568 573,43

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات(2013-2018)

الشكل رقم (18): يمثل تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية(2013-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (35)

8- النتيجة غير العادية :

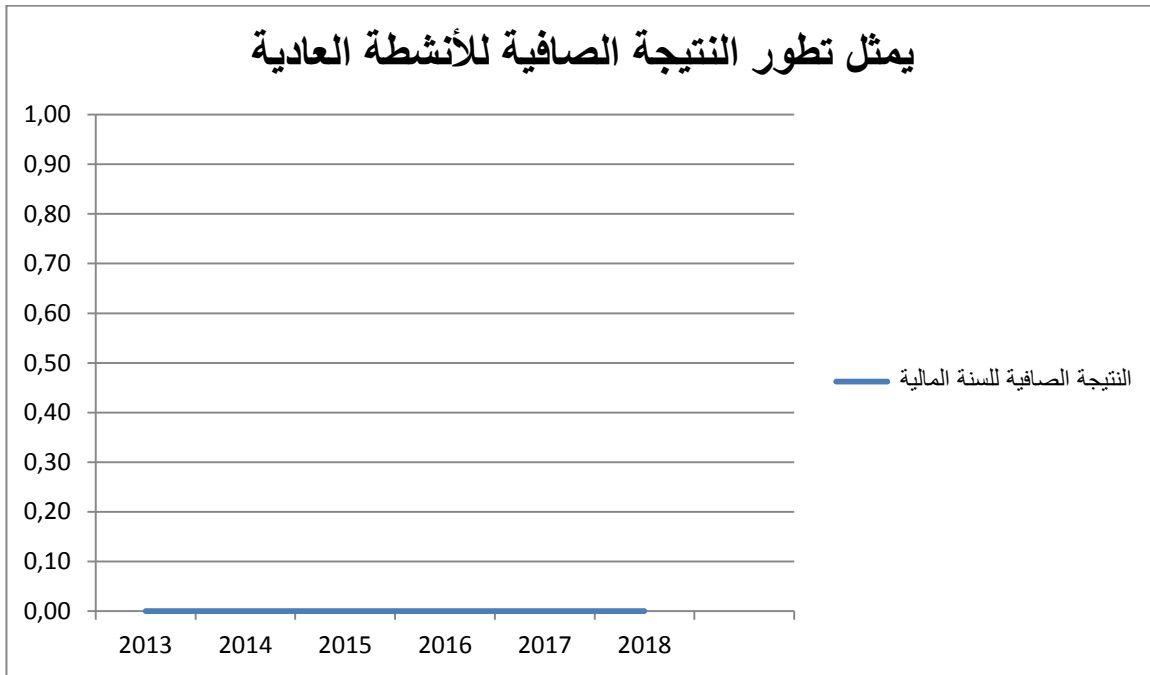
النتيجة غير العادية = عناصر غير عادية منتوجات (ح/77) - عناصر غير عادية أعباء (ح/67).

الجدول رقم (36) : يمثل النتيجة غير العادية

السنوات البيان	(ح/77)	(ح/67)	النتيجة غير العادية
2013	-	-	00
2014	-	-	00
2015	-	-	00
2016	-	-	00
2017	-	-	00
2018	-	-	00

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات (2018-2013)

الشكل رقم (19) : يمثل تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية (2018-2013)



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (36)

9- النتيجة الصافية للسنة المالية :

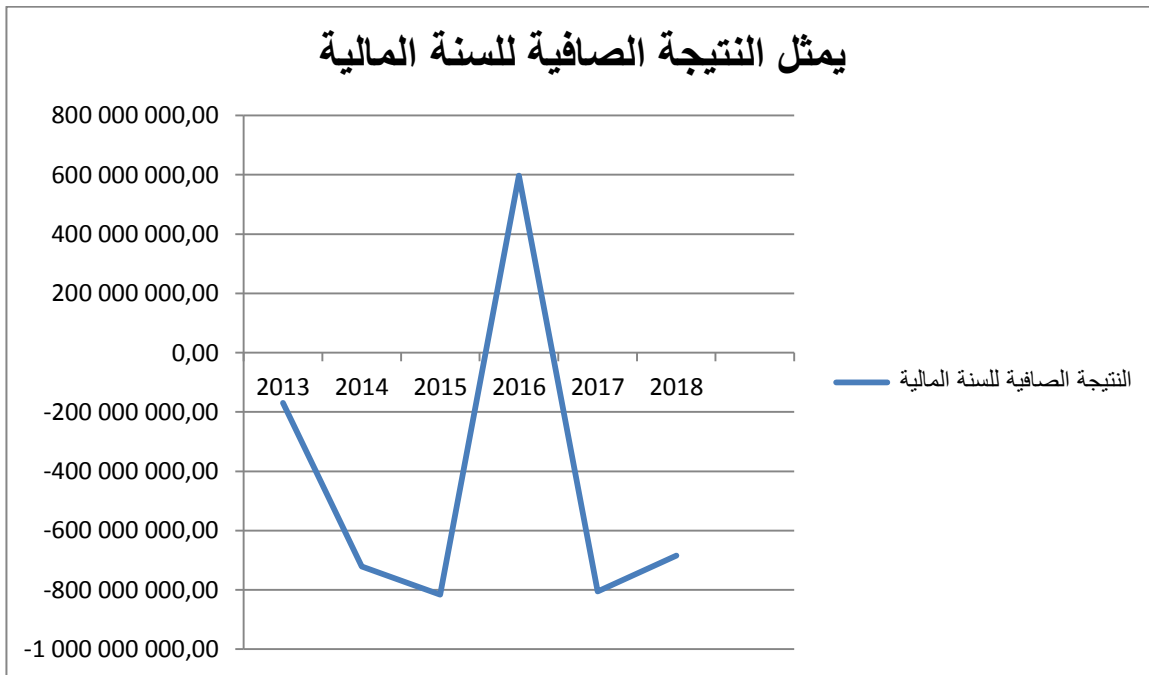
النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية .

الجدول رقم (37) : يمثل النتيجة الصافية للسنة المالية.

البيان السنوات	ن . الصافية للأنشطة . ع	النتيجة غير العادية	النتيجة الصافية للسنة المالية
2013	-169 254 321,87	00	-169 254 321,87
2014	-721 331 100,86	00	-721 331 100,86
2015	-815 765 909,77	00	-815 765 909,77
2016	597 615 911,31	00	597 615 911,31
2017	-804 678 746,48	00	-804 678 746,48
2018	-685 568 573,43	00	-685 568 573,43

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات(2013-2018)

الشكل رقم (20): يمثل النتيجة الصافية للسنة المالية (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (37)

التعليق:

-رقم الأعمال : نلاحظ من خلال الجدول رقم () أن رقم الأعمال المؤسسة في تزايد مستمر من سنة إلى

أخرى ويرجع هذا التزايد إلى ارتفاع توزيع الكهرباء والغاز من سنة إلى أخرى مما يدل على زيادة قوة توزيع الكهرباء و الغاز للمؤسسة .

- إنتاج الدورة : نلاحظ من خلال الجدول رقم () أن إنتاج الدورة في تزايد من سنة إلى أخرى ما يدل على أن المؤسسة تبدل جهود لاستغلال كل طاقتها الإنتاجية.

- القيمة المضافة للاستغلال : نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) أن القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة خلال السنوات (2013- 2018) موجبة ولكن في ارتفاع وانخفاض من سنة إلى أخرى مما يدل على فعالية نشاط المؤسسة أي أن المؤسسة قادرة على خلق ثروة صافية كافية لتغطية مختلف تكاليف الاستغلال.

- الفائض الإجمالي للاستغلال : نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) أن الفائض الإجمالي للاستغلال في تذبذب من سنة إلى أخرى حيث كان مرتفع سنة 2013 ثم انخفض من سنة 2014 إلى 2018 بالسالب ويرجع سبب الانخفاض إلى زيادة ضرائب ورسوم أما الارتفاع في السنة 2013 يعود إلى انخفاض الضرائب والرسوم وزيادة القيمة المضافة مما يدل على قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها وتوسع في نشاطها.

- النتيجة الصافية لسنة المالية : نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) أن النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسة سالبة خلال فترة الدراسة من 2013 إلى 2018 وهذا يدل على ضعف فعالية اداء المؤسسة .

ثالثا: نسب النشاط

- يتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي :

الجدول رقم (38): يمثل نسب النشاط لسنوات (2013-2014-2015)

البيان	العلاقة	2013	2014	2015
مهلة الزبائن تحصيل	(الزبائن القبض) + أوراق ÷ رقم الأعمال 360* ttc	124 يوم	118 يوم	98 يوم
مهلة الموردين تسديد	الموردون + أوراق الدفع (÷ المشتريات 360* ttc	189 يوم	164 يوم	205 يوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للفترة(2013-2014-2015)

الجدول رقم (39): يمثل نسب النشاط لسنوات (2013-2014-2015)

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
مهلة الزبائن تحصيل	(الزبائن القبض) + أوراق ÷ رقم الأعمال 360* ttc	107 يوم	117 يوم	106 يوم
مهلة الموردين تسديد	الموردون + أوراق الدفع (÷ المشتريات 360* ttc	159 يوم	8 يوم	7643 يوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للفترة(2013-2014-2015)

التعليق :

1- مهلة تحصيل الزبائن: من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط المدة الممنوحة إلى الزبائن حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاه المؤسسة تجاوز مدة 90 يوم ، حيث يجب على المؤسسة تخفيض المدة الممنوحة إلى الزبائن .

2- مهلة تسديد الموردين: نلاحظ من خلال الجدول أن مهلة تسديد الموردين أكبر من مهلة تحصيل الزبائن و هذا يدل على أنه المؤسسة غير قادرة على تسديد ما عليها من ديون ، ومنه يمكن القول أن المؤسسة تواجه صعوبات في السيولة مما ينعكس سلبا على أدائها المالي .

رابعاً: نسب النتائج

• يوضح الجدول التالي نسب النتائج لمؤسسة سونلغاز

الجدول رقم (40): يمثل نسب النتائج لسنوات (2013-2014-2015)

البيان	العلاقة	2013	2014	2015
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	-0,033	-0,119	0,126
نسبة المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول	-0,020	-0,075	-0,075
نسبة المردودية التجارية	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم	-0,061	-0,253	-0,250

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للفترة (2013-2014-2015)

الجدول رقم (41): يمثل نسب النتائج لسنوات (2016-2017-2018)

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	-0,075	-0,099	-0,079
نسبة المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول	-0,049	-0,064	-0,050
نسبة المردودية التجارية	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم	-0,172	-0,204	-0,178

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للفترة (2016-2017-2018)

التعليق :

نلاحظ أن هذه النسب المتحصل عليها سالبة خلال الفترة المدروسة و هذا يدل على أن المؤسسة تواجه صعوبات في تحقيق الأرباح و جذب المساهمين عدم قدرتها في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح و يعود سبب الانخفاض في القيمة السالبة للنتيجة الصافية .

المطلب الرابع : إعداد جدول التمويل لمؤسسة سونلغاز تم تحليل نتائج الجدول

يبين جدول التمويل الوضعية المالية للمؤسسة بصورة واضحة وذلك من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية وللوصول إلى جدول التمويل يجب إعداد أولاً جدول التغيرات و الذي يفسر الزيادة و النقصان الذي يطرأ على عناصر الميزانية و جدول الموارد و الاستخدامات .

أولاً: إعداد جدول التمويل لسنة 2014

أ- إعداد جدول التغيرات

جدول رقم (42): جدول التغيرات لسنوات 2013-2014

التغير (N-1)-N	2013 (N)	2014 (N-1)	البيان
			الأصول الثابتة
			• تقييمات عينية
00	2 197 883,75	2 197 883,75	أراضي
-938 077 760,9	362 022 965,10	1 300 100 726,24	• تقييمات عينية أخرى
			• سندات أخرى مثبتة
			الأصول المتداولة
			• قيم الاستغلال
69 000	170 500,00	101 500,00	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			• قيم قابلة لتحقيق
			زبائن
17 401 470,4	952 432 644,42	935 031 174,05	المدينون الآخرون
14 680 239,26	21 652 594,72	6 972 255,46	الضرائب ومشابها
-	96 221 960,27	135 857 342,00	حسابات دائمة أخرى
39 635 381,73			واستخدامات مماثلة
			• قيم جاهزة
			الخزينة

	34 893 333,04		الأموال الدائمة
-76 722 749,56		110 616 082,64	• الأموال الخاصة
			نتيجة صافية
			رؤوس الأموال الخاصة أخرى
		-721 331 100,86	• ديون طويلة الأجل
		6 024 197 534,78	قروض وديون مالية
	2 102 259 801,89		ضرائب (مؤجلة)
-101 798 965		2 225 093 290,56	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
		2 204 058 766,95	الديون قصيرة الأجل
			موردون وحسابات ملحقه
			ضرائب
			ديون أخرى
	821 888 561,88		
-129 007 761,4	27 002 785,57	950 896 323,26	
-118 507,2	164 458 011,84	27 121 292,77	
-187 746 845,1		352 204 856,99	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ب-إعداد جدول الموارد و الاستخدامات

جدول رقم (43): جدول الموارد و الاستخدامات

مورد	استخدام	التغير 2014	البيان
938 077 760,9		-938 077 760,9	الأصول الثابتة
			• تشيئات عينية أخرى
			الأصول المتداولة
			• قيم الاستغلال
			مخزونات ومنتجات قيد
69 000		69 000	التنفيذ
			• قيم قابلة لتحقيق
	17 401 470,4	17 401 470,4	زبائن
14 680 239,26		14 680 239,26	المدينون الآخرون
	39 635 381,73	-39 635 381,73	الضرائب ومشابها
			حسابات دائمة أخرى

			واستخدامات مماثلة • قيم جاهزة الخزينة
	75 722 749,56	-75 722 749,56	الأموال الدائمة
			• الأموال الخاصة
	552 076 779	552 076 779	نتيجة صافية
	920 533 374	- 920 533 374	رؤوس الأموال الخاصة أخرى
			• ديون طويلة الأجل
			قروض وديون مالية
101 798 965		-101 798 965	ضرائب (مؤجلة)
			مؤونات ومنتجات ثابتة
			مسبقا
			الديون قصيرة الأجل
			موردون وحسابات ملحقة
129 007 761,4		- 129 007 761,4	ضرائب
118 507,2		-118 507,2	ديون أخرى
	187 746 845,1	187 746 845,1	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ج- إعداد جدول التمويل لسنة 2014

جدول رقم (44): جدول التمويل لسنة 2014

المبالغ	الموارد 2014	المبالغ	الاستخدامات 2014
	التغير في الموارد الدائمة • انخفاض في الاستثمارات تثبيتات عينية أخرى • ارتفاع ديون طويلة الأجل قروض و ديون مالية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		التغير في الاستخدامات الدائمة • انخفاض في الأموال الخاصة نتيجة صافية رؤوس الأموال الخاصة أخرى
93 807 760,9		552 076 779	
		920 533 374	
101 798 965			
195 606 725,9	مجموع تغير الموارد الدائمة	1 472 610 153	مجموع تغير الاستخدامات الدائمة

تغير رأس المال العامل = تغير مجموع الموارد - تغير مجموع الاستخدامات = -1 277 003 427			
69 000	الموارد المتداولة • نقص في قيم الاستغلال مخزونات ومنتجات تطبيق التنفيذ • نقص في قيم قابلة لتحقيق المدينون الآخرون حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة • زيادة في ديون قصيرة الأجل ضرائب موردون وحسابات ملحقة	17 401 470,4 39 635 381,73	الاحتياجات المتداولة • زيادة في قيم قابلة لتحقيق زبائن الضرائب و مشابها • نقص في ديونها قصيرة الأجل ديون أخرى
1 468 023 926		187 746 845,1	
118 507,2 187 746 845,1			
202 614 591,6	مجموع تغير الموارد المتداولة	244 783 697,2	مجموع تغير الاستخدامات المتداولة
تغير احتياجات = رأس العامل = مجموع تغير احتياجات المتداولة - مجموع تغير الموارد المتداولة = 42 169 105,6			
	تغير موارد الخزينة	75 722 494,56	تغير استخدامات الخزينة • ارتفاع قيم جاهزة الخزينة
	مجموع تغير الموارد المتداولة	75 722 494,56	مجموع تغير استخدامات الخزينة
تغير الخزينة = مجموع تغير استخدامات الخزينة - مجموع تغير موارد الخزينة = 75 722 494,56			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (43)

ثانيا: إعداد جدول التمويل لسنة 2015

أ- إعداد جدول التغيرات

جدول رقم (45): جدول التغيرات لسنوات 2014-2015

البيان	2015 (N-1)	2014 (N)	التغير (N-1)-N
الأصول الثابتة			
• تفتتات عينية			
أراضي	2 197 883,75	2 197 883,75	00
• تفتتات عينية أخرى	947 867 639,18	1 300 100 726,24	352 233 086,9
• سندات أخرى مثبت			
الأصول المتداولة			
• قيم الاستغلال			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ			
• قيم قابلة لتحقيق			
زبائن			
المدينون الآخرون	892 204 378,78	935 031 174,05	42 826 795,3
الضرائب ومشابهها	12 956 507,60	6 972 355,46	-5 984 152,14
حسابات دائمة أخرى	78 902 659,30	135 857 342,00	56 954 682,7
واستخدمات مماثلة			
• قيم جاهزة			
الخزينة			
الأموال الدائمة			
• الأموال الخاصة			
نتيجة صافية			
رؤوس الأموال الخاصة أخرى			
• ديون طويلة الأجل			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة)			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
الديون قصيرة الأجل			
موردون وحسابات ملحقه			
ضرائب			
ديون أخرى			
	28 296 284,59	2 204 058 766,95	2 175 762 481

-384 067 824,8	950 896 323,26	1 334 964 148,70	
27 121 292,77	27 121 292,77	26 249 414,35	
316 218 996,2	352 204 856,99	359 885 860,69	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ب- إعداد جدول الموارد و الاستخدامات

جدول رقم (46): جدول الموارد و الاستخدامات

موارد	استخدام	التغير 2015	البيان
35 223 233 086,9		35 223 233 086,9	الأصول الثابتة • تثبيبات عينية أخرى
			الأصول المتداولة • قيم الاستغلال مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
51 750		-51 750	• قيم قابلة لتحقيق زبائن
5 984 152,14	42 826 795,3	42 826 795,3	المدينون الآخرون
		-5 984 152,14	الضرائب ومشابها
	56 954 682,7	56 954 682,7	حسابات دائمة أخرى وإستخدامات مماثلة • قيم جاهزة الخزينة
	2 214 157,07	-2 214 157,07	الأموال الدائمة • الأموال الخاصة نتيجة صافية
	94 434 808,9	94 434 808,9	رؤوس الأموال الخاصة أخرى
	430 596 686	-430 596 686	• ديون طويلة الأجل قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة)
		2 175 762 481	مؤونات ومنتجات ثابتة

2 175 762 481			مسبقا الديون قصيرة الأجل موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى
384 067 824,8		-384 067 824,8	
		27 121 292,77	
27 121 292,77	316 218 996,2	316 218 996,2	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ج- إعداد جدول التمويل لسنة 2015

جدول رقم (47) : جدول التمويل لسنة 2015

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	التغير في الموارد الدائمة • انخفاض في الاستثمارات تثبيتات عينية أخرى • ارتفاع ديون طويلة الأجل قروض و ديون مالية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		التغير في الاستخدامات الدائمة • انخفاض في الأموال الخاصة نتيجة صافية رؤوس الأموال الخاصة أخرى
35 223 233 086,9		94 434 808,9	
2 175 762 481		430 596 686	
3 739 899 556	مجموع تغير الموارد الدائمة	525 031 494,9	مجموع تغير الاستخدامات الدائمة
تغير رأس المال العامل = تغير مجموع الموارد - تغير مجموع الاستخدامات = 3 214 868 061			
	الموارد المتداولة • نقص في قيم الاستغلال مخزونات ومنتجات تطبيق التنفيذ • نقص في قيم قابلة لتحقيق المدينون الآخرون حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة		الاحتياجات المتداولة • زيادة في قيم قابلة لتحقيق زيائن الضرائب و مشابها • نقص في ديونها قصيرة الأجل ديون أخرى
51 750		42 826 795,3	
		56 954 682,7	
55 984 152,14		316 218 996,2	

	• زيادة في ديون قصيرة الأجل ضرائب موردون وحسابات ملحقة		
27 121 292,77 384 067 824,8			
417 225 019,7	مجموع تغير الموارد المتداولة	416 000 474,2	مجموع تغير الاستخدامات المتداولة
تغير احتياجات = رأس العامل = مجموع تغير احتياجات المتداولة - مجموع تغير الموارد المتداولة = -1 224 545,5			
	تغير موارد الخزينة		تغير استخدامات الخزينة • ارتفاع قيم جاهزة الخزينة
		2 214 157,07	
	مجموع تغير الموارد المتداولة	2 214 157,07	مجموع تغير استخدامات الخزينة
تغير الخزينة = مجموع تغير استخدامات الخزينة - مجموع تغير موارد الخزينة = 2 214 157,07			

المصدر : من بالاعتماد الطلبة على جدول رقم (46)

ثالثا: إعداد جدول التمويل لسنة 2016

أ- إعداد جدول التغييرات

جدول رقم (48): جدول التغييرات لسنوات 2015-2016

التغير (N-1)-N	2015 (N)	2016 (N-1)	البيان
			الأصول الثابتة
			• تفتتات عينية
00	2 197 883,75	2 197 883,75	أراضي
-32637 353,8	947 867 639,18	980 504 992,92	• تفتتات عينية أخرى
			• سندات أخرى مثبت
			الأصول المتداولة
			• قيم الاستغلال
		117 499,90	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			• قيم قابلة لتحقيق
			زبائن
		1 039 609 902,72	المدينون الآخرون
-147 405 523,3	892 204 378,78	6 744 186,73	الضرائب ومشابهها
6 212 320,87	12 956 507,60	55 029 302,46	حسابات دائمة أخرى
23 879 356,84	78 902 659,30		واستخدامات مماثلة
			• قيم جاهزة
			الخزينة
		8 319 762 221	الأموال الدائمة
-460 901 321	37 107 490,11		• الأموال الخاصة
			نتيجة صافية
		-597 615 911,31	رؤوس الأموال الخاصة أخرى
-218 149 998,4	-815 765 909,77	7 936 283 539,32	• ديون طويلة الأجل
-1 481 489 319	6 454 794 220,34		قروض وديون مالية
		2 817 651 540,41	ضرائب (مؤجلة)
-218 150 895	2 599 500 645,12		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
-13 011 482,13	28 296 284,55	41 307 766,68	الديون قصيرة الأجل
			موردون وحسابات ملحقه
			ضرائب
			ديون أخرى

		1 072 784 948,36	
262 179 200	1 334 964 148,70	50 010 233,85	
-23 760 819,5	26 249 414,35	270 645 958,78	
359 885 860,6	359 885 860,69		

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ب- إعداد جدول الموارد و الاستخدامات

جدول رقم (49): جدول الموارد و الاستخدامات

موارد	استخدام	التغير 2016	البيان
32 637 353,8		-32 637 353,8	الأصول الثابتة • تشيئات عينية أخرى
			الأصول المتداولة • قيم الاستغلال مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
35 750,1		35 750,1	• قيم قابلة لتحقيق زبائن
6 212 320,87	147 405 523,3	-147 405 523,3	المدينون الآخرون
		6 212 320,87	الضرائب ومشابهها
	23 879 356,84	23 879 356,84	حسابات دائمة أخرى واستخدامات مماثلة • قيم جاهزة الخزينة
	46 090 132,1	-46 090 132,1	الأموال الدائمة • الأموال الخاصة نتيجة صافية
	218 149 998,4	-218 149 998,4	رؤوس الأموال الخاصة أخرى
	1 481 489 319	-1 481 489 319	• ديون طويلة الأجل قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة)
13 011 482,13		-13 011 482,13	مؤونات ومنتجات ثابتة

			مسبقا الديون قصيرة الأجل موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى
262 179 200		262 179 200	
23 760 819,5		-23 760 819,5	
	359 885 860,6	359 885 860,6	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ج- إعداد جدول التمويل لسنة 2016

جدول رقم (50): جدول التمويل لسنة 2016

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	التغير في الموارد الدائمة • انخفاض في الاستثمارات تثبيتات عينية أخرى • ارتفاع ديون طويلة الأجل قروض و ديون مالية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	218 149 998,4 1 481 489 319	التغير في الاستخدامات الدائمة • انخفاض في الأموال الخاصة نتيجة صافية رؤوس الأموال الخاصة أخرى
32 637 353,8			
13 011 482,3			
45 648 835,93	مجموع تغير الموارد الدائمة	1 699 639 317,4	مجموع تغير الاستخدامات الدائمة
تغير رأس المال العامل = تغير مجموع الموارد - تغير مجموع الاستخدامات = -1 653 990 481,47			
	الموارد المتداولة • نقص في قيم الاستغلال مخزونات ومنتجات تطبيق التنفيذ • نقص في قيم قابلة لتحقيق	147 405 523,3 23 879 956,84	الاحتياجات المتداولة • زيادة في قيم قابلة لتحقيق زبائن الضرائب و مشابها • نقص في ديونها قصيرة
35 750,1			

6 212 320,87	المدينون الآخرون حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة • زيادة في ديون قصيرة الأجل ضرائب موردون وحسابات ملحقة	359 885 860,6	الأجل ديون أخرى
23 760 819,5 262 174 200			
292 188 090,5	مجموع تغير الموارد المتداولة	531 170 740,7	مجموع تغير الاستخدامات المتداولة
تغير احتياجات = رأس العامل = مجموع تغير احتياجات المتداولة - مجموع تغير الموارد المتداولة = 238 982 650,2			
	تغير موارد الخزينة	46 090 132,1	تغير استخدامات الخزينة • ارتفاع قيم جاهزة الخزينة
	مجموع تغير الموارد المتداولة	46 090 132,1	مجموع تغير استخدامات الخزينة
تغير الخزينة = مجموع تغير استخدامات الخزينة - مجموع تغير موارد الخزينة = 46 090 132,1			

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول رقم (49)

رابعا: إعداد جدول التمويل لسنة 2017

أ- إعداد جدول التغيرات

جدول رقم (51): جدول التغيرات لسنوات 2016-2017

التغير (N-1)-N	2016 (N)	2017 (N-1)	البيان
			الأصول الثابتة
			• تفتيتات عينية
00	2 197 883,75	2 197 883,75	أراضي
-86 138 824,1	980 504 992,92	1 066 643 817,16	• تفتيتات عينية أخرى
			• سندات أخرى مثبت
			الأصول المتداولة
			• قيم الاستغلال
-127 492,57	117 499,90	244 992,47	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			• قيم قابلة لتحقيق
			زبائن
-249 266 893	1 039 609 902,72	1 288 876 795,83	المدينون الآخرون
-489 149 422	6 744 186,73	1 852 695,51	الضرائب ومشابهها
-3 280 603,01	55 023 302,46	58 303 905,47	حسابات دائمة أخرى
			واستخدامات مماثلة
			• قيم جاهزة
			الخزينة
-77 532 441,79	83 197 622,21	160 730 064,01	الأموال الدائمة
			• الأموال الخاصة
			نتيجة صافية
207 062 835,1	-597 615 911,31	-804 678 746,48	رؤوس الأموال الخاصة أخرى
-163 562 228	7 936 283 539,32	8 099 845 767,87	• ديون طويلة الأجل
			قروض وديون مالية
-437 195 813	2 817 651 540,41	3 254 847 353,50	ضرائب (مؤجلة)
-33 457 744,32	41 307 766,68	74 765 511,00	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			الديون قصيرة الأجل
			موردون وحسابات ملحقه
			ضرائب
			ديون أخرى

399 498 059,5	1 072 784 948,36	673 286 888,51	
-5 932 762,47	50 010 233,85	55 942 996,32	
-15 267 503,6	270 645 958,78	429 253 462,38	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ب- إعداد جدول الموارد و الاستخدامات

جدول رقم (52) : جدول الموارد و الاستخدامات

البيان	التغير 2017	استخدام	مورد
الأصول الثابتة			
• تشيئات عينية أخرى	-86 138 824,1		86 138 824,1
الأصول المتداولة			
• قيم الاستغلال			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	-127 492,57		127 492,57
• قيم قابلة لتحقيق زبائن			
المدينون الآخرون	-249 266 893	249 266 893	
الضرائب ومشابها	-4 891 491,22		4 891 491,22
حسابات دائمة أخرى	-3 280 603,01	3 280 603,01	
واستخدامات مماثلة			
• قيم جاهزة الخزينة			
الأموال الدائمة			
• الأموال الخاصة	-77 532 441,79	77 532 441,79	
نتيجة صافية			
رؤوس الأموال الخاصة	207 062 835,1		207 062 835,1
أخرى	-163 562 228		163 562 228
• ديون طويلة الأجل			

437 195 813		-437 195 813	قروض وديون مالية
		-33 457 744,32	ضرائب (مؤجلة)
			مؤونات ومنتجات ثابتة
			مسبقا
			الديون قصيرة الأجل
			موردون وحسابات ملحقة
			ضرائب
399 498 059,5		399 498 059,5	ديون أخرى
5 932 762,47		-5 932 762,47	
	15 267 503,6	-15 267 503,6	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ج- إعداد جدول التمويل لسنة 2017

جدول رقم (53) : جدول التمويل لسنة 2017

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	التغير في الموارد الدائمة		التغير في الاستخدامات الدائمة
	• انخفاض في الاستثمارات		• انخفاض في الأموال الخاصة
	• تشيبتات عينية أخرى		نتيجة صافية
86 138 824,1	• ارتفاع ديون طويلة الأجل	207 062 835,1	رؤوس الأموال الخاصة
	قروض و ديون مالية	163 562 228	أخرى
	مؤونات ومنتجات ثابتة		
	مسبقا		
33 457 744,32			
119 596 568,4	مجموع تغير الموارد الدائمة	370 625 063,1	مجموع تغير الاستخدامات الدائمة
تغير رأس المال العامل = تغير مجموع الموارد - تغير مجموع الاستخدامات =			
-251 028 494,7			
	الموارد المتداولة		الاحتياجات المتداولة
	• نقص في قيم الاستغلال		• زيادة في قيم قابلة لتحقيق
	مخزونات ومنتجات تطبيق		زبائن
	التنفيذ		الضرائب و مشابها
127 492,57		249 266 893	

4 891 491,22	• نقص في قيم قابلة لتحقيق المدينون الآخرون حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	4 891 491,22	• نقص في ديونها قصيرة الأجل ديون أخرى
5 932 762,47 399 498 059,5	• زيادة في ديون قصيرة الأجل ضرائب موردون وحسابات ملحقة	15 267 503,6	
410 449 805,8	مجموع تغير الموارد المتداولة	269 425 887,8	مجموع تغير الاستخدامات المتداولة
تغير احتياجات = رأس العامل = مجموع تغير احتياجات المتداولة - مجموع تغير الموارد المتداولة = -141 023 918			
	تغير موارد الخزينة	77 532 441,79	تغير استخدامات الخزينة • ارتفاع قيم جاهزة الخزينة
	مجموع تغير الموارد المتداولة	77 532 441,79	مجموع تغير استخدامات الخزينة
تغير الخزينة = مجموع تغير استخدامات الخزينة - مجموع تغير موارد الخزينة = 77 532 441,79			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (52)

خامسا: إعداد جدول التمويل لسنة 2018

أ- إعداد جدول التغيرات

جدول رقم (54): جدول التغيرات لسنوات 2017-2018

التغير (N-1)-N	2017 (N)	2018 (N-1)	البيان
			الأصول الثابتة
			• تفتتات عينية
00	2 197 883,75	2 197 883,75	أراضي
358 878 739,6	1 066 643 817,16	707 765 077,48	• تفتتات عينية أخرى
			• سندات أخرى مثبت
			الأصول المتداولة
			• قيم الاستغلال
148 741,72	244 992,47	96 250,75	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			• قيم قابلة لتحقيق
			زبائن
1 154 730 762	1 288 876 795,83	1 134 146 032,64	المدينون الآخرون
-18 208,45	1 852 695,51	1 870 903,96	الضرائب ومشابهها
-130695 492	58 303 905,47	188 999 397,50	حسابات دائمة أخرى
			واستخدامات مماثلة
			• قيم جاهزة
			الخزينة
49 556 079,5	160 730 064,01	111 173984,53	الأموال الدائمة
			• الأموال الخاصة
			نتيجة صافية
-119 110 173	-804 678 746,48	-685 568 573,43	رؤوس الأموال الخاصة أخرى
-492 138 806	8 099 845 767,87	8 591 984 573,75	• ديون طويلة الأجل
			قروض وديون مالية
-827 126 704	3 254 847 353,50	4 081 974 057,82	ضرائب (مؤجلة)
-9 907 998,38	74 765 511,00	84 673 509,38	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			الديون قصيرة الأجل
			موردون وحسابات ملحقه
			ضرائب

			ديون أخرى
53 473 517,3			
210 963,24	673 286 888,51	619 813 371,27	
177 413 661,1	55 942 996,32	55 732 033,08	
	429 253 462,38	245 839 801,10	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ب- إعداد جدول الموارد و الاستخدامات

جدول رقم (55): جدول الموارد و الاستخدامات

موارد	استخدام	التغير 2018	البيان
358 878 739,6		358 878 739,6	الأصول الثابتة • تشيئات عينية أخرى
148 741,72		148 741,72	الأصول المتداولة • قيم الاستغلال مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
18 208,45	1 154 730 762	1 154 730 762	• قيم قابلة لتحقيق زبائن المدينون الآخرون
	130 695 492	-18 208,45	الضرائب ومشابها
		-130695 492	حسابات دائمة أخرى واستخدامات مماثلة
			• قيم جاهزة الخزينة
	49 556 079,5	49 556 079,5	الأموال الدائمة • الأموال الخاصة
	119 110 173	-119 110 173	نتيجة صافية رؤوس الأموال الخاصة
	492 138 806	-492 138 806	أخرى • ديون طويلة الأجل قروض وديون مالية

9 907 998,38		-827 126 704 -9 907 998,38	ضرائب (مؤجلة) مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا الديون قصيرة الأجل موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى
53 473 517,3		53 473 517,3	
210 963,24		210 963,24	
	177 413 661,2	177 413 661,2	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج

ج- إعداد جدول التمويل لسنة 2018

جدول رقم (56) : جدول التمويل لسنة 2018

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
358 178 739,6	التغير في الموارد الدائمة • انخفاض في الاستثمارات تثبيتات عينية أخرى • ارتفاع ديون طويلة الأجل قروض و ديون مالية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	119 110 173 492 138 806	التغير في الاستخدامات الدائمة • انخفاض في الأموال الخاصة نتيجة صافية رؤوس الأموال الخاصة أخرى
9 907 998,38			
368 786 738	مجموع تغير الموارد الدائمة	611 248 979	مجموع تغير الاستخدامات الدائمة
تغير رأس المال العامل = تغير مجموع الموارد - تغير مجموع الاستخدامات = -242 462 241			
148 741,72	الموارد المتداولة • نقص في قيم الاستغلال مخزونات ومنتجات تطبيق التنفيذ • نقص في قيم قابلة لتحقيق	1 154 730762 130 695 492	الاحتياجات المتداولة • زيادة في قيم قابلة لتحقيق زيائن الضرائب و مشايها • نقص في ديونها قصيرة

الأجل ديون أخرى	1 154 730762	المدينون الآخرون حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة • زيادة في ديون قصيرة الأجل ضرائب موردون وحسابات ملحقة	18 208,45
			210 963,24 53 473 517,3
مجموع تغيير الاستخدامات المتداولة	1 462 839 915	مجموع تغيير الموارد المتداولة	53 851 430,71
تغيير احتياجات = رأس العامل = مجموع تغيير احتياجات المتداولة - مجموع تغيير الموارد المتداولة 1 408 988 484,29 =			
تغيير استخدامات الخزينة • ارتفاع قيم جاهزة الخزينة	49 556 079,5	تغيير موارد الخزينة	
مجموع تغيير استخدامات الخزينة	49 556 079,5	مجموع تغيير الموارد المتداولة	
تغيير الخزينة = مجموع تغيير استخدامات الخزينة - مجموع تغيير موارد الخزينة = 49 556 079,5			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (55)

تحليل نتائج الجدول:

من خلال الجداول نستنتج :

- 1- التغيير في رأسمال العامل: نلاحظ من خلال جدول التمويل في سنة 2015 أن تغيير في الموارد الدائمة كان أكبر من التغيير في الاستخدامات الدائمة و هذا ما ينتج عنه تغيير ايجابي في رأسمال العامل و يعني أن الموارد الدائمة قادرة على تغطية الاستخدامات الدائمة مما يدل على وجود موارد دائمة كافية لتغطية احتياجات الدورية للمؤسسة ، و في خلال السنوات 2014-2016-2017-2018 كان سالب حيث تعتبر هذه الحالة غير جيدة بالنسبة للمؤسسة ، لأنها تؤثر على الوضعية المالية لها ، حيث لا يكون بمقدورها مواجهة احتياجاتها المالية المستقبلية ومنه تكون سياسة التمويل لا تساير سياسة الاستثمار .

- 2-التغير في احتياجات رأسمال العامل: نلاحظ من خلال جدول التمويل أن في سنتين 2015 و 2017 سالبة و هذا يعني أن زيادة استخدامات متداولة أقل من زيادة ديون قصيرة الأجل ، وقد يكون ذلك بسبب قيام المؤسسة بتحصيل مستحققاتها من الغير بأسرع وقت ، من أجل تسديد التزاماتها في الوقت المحدد، و لاحظنا أنه كان موجب خلال السنوات 2014 ، 2016، 2018 وذلك راجع إلى الزيادة في سرعة دوران الموردين وهذا يؤثر على زيادة و ارتفاع ديون قصيرة الأجل للمؤسسة .
- 3-التغير في الخزينة : : نلاحظ من خلال الجداول أن فترة الدراسة (2013-2018) موجبة وهذا يعني أن $\Delta FRng$ أكبر من $\Delta BFRg$ مما أدى إلى تغير إيجابي في الخزينة أي وجود سيولة و هذه السيولة توجه لتسديد ديون قصيرة الأجل ، و هي حالة جيدة للمؤسسة .

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز بغليزان ، فبدأنا كمبحث أول بتقديم تعريف شامل لها ، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاتها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لها، وتم التطرق في المبحث الثاني إلى عرضنا للميزانيات المالية المختصرة لسنوات (2013 - 2018) و من خلال دراستنا للمؤسسة بالاعتماد على تحليل مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و ما يوضحه جدول حسابات النتائج، جدول التمويل للوقوف على أهم نقاط القوة و الضعف ، تبين لنا أن رأس المال العامل في السنوات غير مستقر في المؤسسة سونلغاز أي أنها لم تستطع التحكم في FR ، و لا يمكنها تغطية أصولها الثابتة بأموال الخاصة ، أما من خلال إعدادنا لجدول التمويل لمؤسسة سونلغاز تبين لنا تحليل نتائج الجدول للمؤسسة لديها سياسة استثمارية توسعية.

و منه يمكن القول أن المؤسسة في الفترة الأولى لم تحافظ على توازنها المالي ثم قامت بوضع مجموعة من التعديلات و الإجراءات المناسبة التي تمس الاستثمار و تمس التمويل و النشاط و النتائج من أجل إعادة التوازن المالي .

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا حول دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة تبين لنا بوضوح أن تقييم الأداء المالي وأهميته بالغة وأمر ضروري، لأن من خلاله يتم مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ومهما كان حجمها وطبيعة نشاط المؤسسة، فإنها تحاول الإعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها، ولكن عاليا ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الإستثمارية والإستغالية فعملها أن تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكملة لها ويكون ذلك عن طريق طرح أوراق مالية في سوق المال أو الإقراض من البنوك.

وفي هذا السياق فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الخدمية انطلاقا من التحليل المالي للقوائم المالية، من خلال الإعتماد على أدوات وأساليب التحليل المالي والتي من أهمها النسب والمؤشرات المالية وجداول التمويل، حيث تم معالجة إشكالية البحث نظريا كما تم تدعيمها بدراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز حيث تم الحصول على بعض النتائج سنحاول التطرق لها مع بعض الإقتراحات المكملة لهذه الدراسة.

• النتائج المتوصل لها:

- ✓ التحليل المالي للقوائم المالية هو الركيزة الأساسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ يعد التقييم المالي أداة للتعرف على الوضع المالي في المؤسسة خلال فترة معينة.
- ✓ يؤثر المحيط المالي على الوظيفة المالية في المؤسسة على المستويين الطويل والقصير الأجل وباستخدام المؤشرات والنسب المالية وتسير هذه المؤشرات يمكن المؤسسة من تكيف وضعيتها المالية في كل مرة تحدث فيها التغيرات على مستوى بيئتها المالية.
- ✓ توضح جداول التمويل رؤية متحركة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

• نتائج الدراسة:

✓ قامت المؤسسة بالتسيير الجيد لدمتها المالية، وذلك بالمحافظة على التوازن المالي خلال فترة الدراسة وبما أن خزينه المؤسسة كانت موجبة فهذا يدل على قدرتها على تغطية رأس المال واستغلال هذا الفائض في المشاريع الإستثمارية.

✓ يتبين أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية استخداماتها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة فقط.

✓ لم تستطع المؤسسة تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية التي حققت فيها خسارة بالنسبة للسنوات المدروسة، كونها تحملت مجهودات استثمارية ضخمة لا يمكن تحمل تكاليفها خلال دورة استغلال واحدة.

✓ من خلال نتائج جداول التمويل يتبين أن أداء المؤسسة سونلغاز في تطور، حيث كان هناك تراجع خلال سنوات (2014-2016) وذلك بسبب انخفاض قدرة التمويل الذاتي بينما بدأت بالإرتفاع خلال 2017 وهذا يدل على أن بمقدوره المؤسسة مواجهة احتياجاتها المستقبلية.

✓ استطاعت المؤسسة من التكيف والإستجابة للتغيرات بيئتها المالية بشكل عام وذلك من خلال أرقام ومعدل مجمل المؤشرات والنسب المحوو وهو ما يمكنها من تحسين هذه الوضعية بأيجابية.

- التوصيات:

✓ على المؤسسة أن تستغل الفائض من أموالها في خزينتها يدل تكسيدها بتوسع نشاطها أي شراء مواد أولية وتوسيع العملة الإنتاجية.

✓ على المؤسسة أن تستغل الفائض من رأس مال العامل في استثمارات جديدة أو تحديث وسائل الإنتاج.

✓ ضرورة تدعيم الموارد من أجل تغطية كافة الإستثمارات.

قائمة المصادر و المراجع

1- قائمة المراجع باللغة العربية:

- ❖ ألدون هندريكس، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خلفة أوزيد، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 2005.
- ❖ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 .
- ❖ بشينة العبيدي ونبيلة موساوي، أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013 . 2014 .
- ❖ برامج سليمان ودودودي إبراهيم التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر كلية العلوم التجارية، جامعة أكلي محمد أوحاج، البويرة، 2014.
- ❖ بكوشة صفاء رزاق هبله سارة، إستخدام نماذج التنبؤ لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013 . 2014 .
- ❖ بموجب الأمر 54.69 الصادر في 1969/07/28 .
- ❖ بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسات المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1998.
- ❖ بوشاشي بوعلام التحليل المالي، دار الفكر العربي، الجزائر 2000.
- ❖ بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الإستغلال، دار هومة للنشر الجزائر، 1997.
- ❖ تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة الأكلبي محند أوحاج البويرة ، 2011 . 2012 .
- ❖ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2004.
- ❖ دكتورة زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد .

قائمة المصادر و المراجع

- ❖ رغب ملكة، بوشنقىر ملود، التسىير المالى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ❖ سارة قدورى، دور إستخدام أدوات التحليل المالى فى تقييم الأداء المالى للمؤسسة الإقتصادية؛ مذكرة ماستر، جامعة قاصدى مرياح ورقلة، 2014 . 2015 .
- ❖ سامى لزعر محمد ، التحليل المالى للقوائم المالية، مذكرة تدخل فى ضمن نيل ضهادة الماجيستىر فى علوم التسىير، تخصص إدارة مالية جامعة منتورى، قسنطينة 2011-2012 .
- ❖ طارق عبد العال، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- ❖ عاطف وليد، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2008.
- ❖ عبد الرزاق زكرياء طينة، دور المعلومات المالية فى تقييم الأداء المالى فى المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة الوادى، 2013 2014 .
- ❖ فتيحة حجاج، تقييم الأداء المالى باستخدام مؤشرات التحليل المالى، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدى مرياح ورقلة، 2013 . 2014 .
- ❖ فروى نجاح حميدى سليمة، دراسة تطبيقية لمؤشرات التشخيص المالى فى المؤسسات الإقتصادية، جامعة الوادى، 2013 2014 .
- ❖ فيصل عبادة، التشخيص المالى فى المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة الوادى، 2011 . 2012 .
- ❖ القرار التنفيذى رقم 95 280 المؤرخ فى 17 / 12 / 1995 والمتعلق بالنظام الأساسى للشركة الوطنية للكهرباء والغاز.
- ❖ كمال الدين الدهراوى، تحليل القوائم لأغراض الإستثمار، الدار الجامعية، مصر 2004.
- ❖ ليندة غربة، تقييم الأداء المالى للمؤسسة الإقتصادية باستخدام نسب النشاط و الربحية ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدى مرياح ورقلة ، 2014 . 2015 .

قائمة المصادر و المراجع

- ❖ المادة 165 من القانون رقم 02 01 بتاريخ 05 / 02 / 2002 الخاص بالكهرباء و توزيع الغاز
 - ❖ محمد بوتين المحاسبة العامة للمؤسسات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1998.
 - ❖ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الجامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2010 .
 - ❖ منعم زميري المونسي، اتخاذ القرارات الإدارية، دار البازوري للنشر، عمان، ط1، 1998م.
 - ❖ منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، 2008 .
 - ❖ ناصر دادى عدون، تقنيات التسيير التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.
 - ❖ نعيمة قاسمي: تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية حسب المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستار أكاديمي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية قسم علوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر 2014 .
 - ❖ وليد ناجي الحيايلى، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار وائل للنشر، طبعة 2 عمان الأردن 2005.
 - ❖ يوسف الهزبل كريمة زرزور مبروكة برحومة، تقييم و تحسين الأداء المالي بإستخدام المؤشرات المالية الحديثة. مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2008. 2012 .
 - ❖ يوسف قريش، الياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص -4847.
- مراسيم و قرارات**
- ❖ المرسوم رقم 59.69 المؤرخ في 1969/07/26 و الصادر في 1969/08/10 والمتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز.
 - ❖ المرسوم الرئاسي رقم 02 195 المؤرخ في 01 / 06 / 2002 والمتعلق برأس مال سونلغاز .

❖ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 475 الصادر في 14 / 12 / 1991 و المتعلق بالقانون الأساسي

لسونلغاز.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- ❖ J C MATHE , Diagnostic et dynamique de l'entreprise, édition comptable, paris, 1991, p 67).
- TAYEB ZITOUN .analyse financière Berti Edition
 - ❖ Abdellah boughaba, comptabilité général approfondie,Alger, Berti Edition, 1998, p 15.
- CLARAN WARCH, Les rations clés du management, Edition: Village Mondiale, 1998, p. 12
- Josette Peyrard, Analyse financiers, librairie Vuibert, 8ème éd, Paris, 1999, p: 181-182.
 - ❖ Sonalgaz: (Société National de l'Electricité et du Gaz)
 - ❖ EPIC; Entreprise Publique à caractère Industriel et Commercial
 - ❖ Commission de Régulation d'Electricité et de Gaz

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة العمومية والاقتصادية إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

وجاءت فرضيات البحث قصدا في استعراض حقيقة التحليل المالي ببيان مفاهيمه وطرقه وخطواته، والهدف من القيام بهذه العملية هو ابراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة من خلال تحليل وتشخيص قوائمها المالية.

ويعد لإتمام الجانب النظري قمنا بالدراسة التطبيقية على المؤسسة.

فقد خلصت الدراسة إلى أن التحليل المالي ساهم من تمكين مؤسسة كما تبين لنا أن أداءها المالي جيد نظرا إلى النتائج المتوصل إليها .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، رأس مال العامل

Abstract

The study we conducted in the public and economic institution aims to assess the financial status of the institution.

The hypotheses of the research were intended to review the reality of financial analysis by presenting its concepts, methods and steps. The purpose of this process is to highlight the strengths and weaknesses of the institution by analyzing and diagnosing its financial statements.

To complete the theoretical aspect, we conducted the applied study on the institution.

The study concluded that the financial analysis contributed to the empowerment of an institution as we found that its financial performance is good due to the results achieved.

Keywords: Financial Analysis, Working Capital